أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان

تأليف
عبد الله بن يوسف الجديع

الناشر
مكتبة دار الأقصى

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

مكتبة دار الأقصى
حولي/ شارع تونس - مجمع الرميح - ميزانين
تلفون: ٢٥٤٠١٠٩ ص.ب ٣٨٢٣٩ الضاحية. الكويت.

أحاديث ذمّ الغناء والمعازف في الميزان

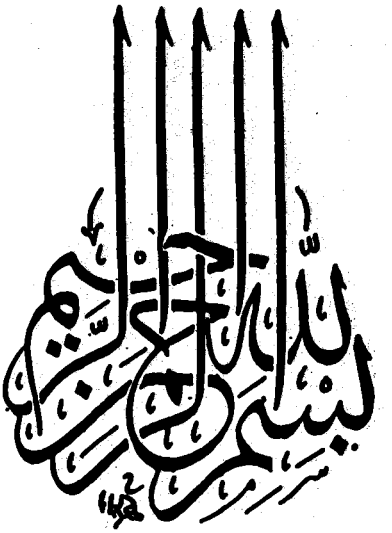
بسم الله الرحمن الرحيم

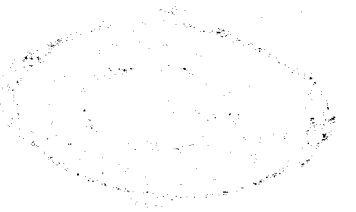

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الهادي إلى سبيل الرشاد ، أحمده وهو الحكم فيما يختلف فيه العباد ، وأستعينه فهو حسبي وعليه الإعتماد ، وأشهد أن لا إلهَ إلاّ هو شهادة أرجو بها رضاه يوم المعاد ، وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله أسوتي في الإصدار والإيراد ، ﷺ تسليماً .

أما بعد :

فإن مسألة « الغناء والمعازف » من المسائل التي اعتنىٰ بها أهل العلم قديماً وحديثاً إعتناء شديداً ، لأجل أنها من الأمور التي عمّت بها البلوىٰ ، فاشتدّت الحاجة إلىٰ معرفة حكم الشرع فيها ، فأقدم العلماء علىٰ بحثها في مصنفات خاصة ، وفي ثنايا كتب الرواية والفقه ، وأسهبوا في ذلك ، فمن مُحرِّم ، ومِن مبيح ، ونزاعهم فيها مستمر ، وكان لكل فريق وجوه من الإستدلال .

ولقد كنتُ عزمتُ منذ أكثر من سنتين علىٰ بحث هذا الموضوع محققاً أدلّة كلّ فريق نقليّها وعقليّها ، فشرعت فيه لعليّ أوفّق للوصول إلى نتيجة يطمئن لها القلب ، فبدأت بقراءة ما كتب في ذلك قديماً وحديثاً ، ما تيّسر منه من مطبوع ومخطوط ، مع تقييد حجج كلّ فريق .

ولمّا كان الأصل في هذه المسألة أنّها داخلة في باب العادات ، ومعلوم أن الأصل في كل عادة الإباحة ، ولا يُقال بنقلِ عادةٍ عن هذا الأصل إلى سواه إلاّ ببرهان ، فلمّا وقع القول بالتحريم أو الكراهة فهو نقل عن هذا الأصل ، احتاج إلىٰ استدلال صحيح يكون حجة لله على خلقه ، والأصل في الإستدلال للأحكام الشرعية النقل عن الشارع ، أمّا حجة العقل فهي حجة تبعاً لا استقلالاً ـ كما عليه

أهل الأثر ـ فلذا فإني عنيت أشدّ عناية بأدلة الفريق المانع النقلية ، فرأيتها على ضربين :

الأول : نصوص عامة في ذم اللهو واللعب ، كقوله تعالى : ﴿ **وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَشْتَري لَهْوَ الحَديثِ . .** ﴾ وقوله : ﴿ **وَإذا سَمِعوا اللّغوَ أَعْرَضوا عَنْه** ﴾ وما في معناها ، وكقوله ﷺ : « كلّ لهو يلهو به المؤمن فهو باطل . . » الحديث[1] ، بل بعضهم تجاوز فاستدلّ للذم بالأدلة الواردة في ذم الإكثار من الشعر .

والثاني : نصوص خاصة في الباب معيّنة ذكر الغناء أو المعازف ، أو ما في معناهما .

فتأمّلتُ هذين الضربين بين كلا الفريقين المانع والمبيح ، فوجدتُ الخلافَ بينهم قائماً على أشدّه ، فأمّا الضرب الأول فمنَع المبيح صحّةَ الإستدلال به بوجوه من التأويل ، وأمّا الضرب الثاني وهو نصوص في محلّ النزاع ، فذهب المبيح إلىٰ عدم ثبوت شيء منها عن الشارع ، وأن منها ما هو مؤوّل ، إلّا ما كان من بعض الأدلّة التي أوردتها في القسم الأوّل من كتابي هذا ، فإنّه وقعَ بين الفريقين نزاعٌ في صحة الإستدلال بها ، بل بعضها حصل الاحتجاج به من كلا الفريقين على الآخر ، كالأحاديث (٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨) .

ولقد كانَ من ثمرة هذا النزاع تطاول بعض المتأخرين على نقلة الآثار وحملةِ الشريعة ، وما ذلك بغريب من أصحاب الأهواء ، فهذا شأنهم في كل عصر ومصر ، تحملهم العصبية لمنهج أو طريقة على الطعن على مخالفيهم ، من غير التماس عذر ، بل ليتهم يسكتون بلا ثناء ولا ذم ، فإنَّ « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ولكن هؤلاء أبَوْا إلّا نشر مذاهبهم على هذا المنهج من الثلب للعلماء والطعن عليهم ، لئلا يلتفت الناس إلىٰ أقوالهم ، ولا يقتدوا بأثرهم ، ولتكون الكلمة

---

(١) وهو حديث حسن ، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وآخرون من حديث عقبة بن عامر ، وقد حققته في تعليقي على كتاب « الأربعون في الحث على الجهاد » لابن عساكر رقم (٢٩) .

الأخيرة لهذا الطاعن المتطاول ، ووالله إنّ في مؤيديهم من لهم من الزلّات والمآخذ ما تَهون معه زلّات خصومهم ، ولكن عميت الأبصار عن إدراك ما يخالف الهوى ، فإلى الله المشتكى .

فتأمّلت خلافهم فيما يتعلق بصحة نسبة تلك النصوص للشرع ، ولم أغتر بكثرتها فيصدني ذلك عن النظر في أسانيدها ومتونها ، ووضعها في (ميزان النقد الحديثي) لأن الكثرة من غير تمييز ليست تغني شيئاً ، فكم مِن باب من أبواب التفسير والفقه وغيرها وضعت فيه العشرات من الأحاديث التي يقطع نقاد الحديث بكذبها ووضعها ، وقلت : لعلّي أوفق ـ فيما أقدمت عليه ـ للإنصاف بين الفريقين فيما يتعلق بنسبة هذه المرويات للشرع .

ولقد قارن تتبعي لهذا الباب من الأحوال أني خضت غماره وأنا متوقفٌ في حكم المسألة ، غير مائل إلى قول هؤلاء أو أولئك ، وكان هذا أدعى إن شاء الله للإنصاف في ذلك .

فشرعت في ذلك على الخطّة التي سأوضحها قريباً .

ابن حزم وابن طاهر وخصومهما :

الإمامان ابن حزم[1] وابن طاهر[2] حاملا راية الطعن في الأحاديث المروية في

---

(١) هو الإمام الأوحد البحر ذو الفنون والمعارف ـ كما يصفه الذهبي ـ أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل ، الأندلسي ، الظاهري ، كان حافظاً فقيهاً قدوة ـ لكن لا على الإطلاق ـ قال الذهبي رحمه الله : « وكان ينهض بعلوم جمّة ، ويجيد النقلَ ، ويحسن النظم والنثر ، وفيه دين وخير ، ومقاصده جميلة ، ومصنفاته مفيدة ، وقد زهد في الرئاسة ، ولزم منزله مُكبّاً على العلم ، فلا نغلو فيه ، ولا نجفوا عنه ، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار » وقال أيضاً : « ولي أنا ميلٌ إلى أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح ، ومعرفته به ، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل ، والمسائل البشعة في الأصول والفروع ، وأقطع بخطئه في غير ما مسألة ، ولكن لا أكفّره ، ولا أضلله ، وأرجو له العفو والمسامحة =

« ذم الغناء والمعازف » فكلّ منهما له مصنّف في ذلك ، وتناوله ابن حزم في « المحلىٰ » أيضاً ، فذهبا إلىٰ القول بإطلاق عدم ثبوت شيء في الباب .

أمّا ابن حزم فجملة ما أورده في الباب من الأحاديث المرفوعة بضعة عشر حديثاً ، وقال في « رسالته » ـ ص ٤٣٤ ـ رسائله ـ بعد سياقها : « وكلّ هذا لا يصح منه شيء ، وهي موضوعة » وفي « المحلّىٰ » ٥٩/٩ : « ولا يصحّ في هذا الباب شيء أبداً ، وكلّ ما فيه فموضوع ، والله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلىٰ رسوله الله ﷺ لما تردّدنا في الأخذ به » .

وأمّا ابن طاهر فجملة ما أورده ثلاثة وعشرون حديثاً أو أكثر قليلاً ، وعلّلها جميعاً .

فجوز يا على ذلك بالتشنيع والسِّباب ، والنبز بالألقاب ، والطعن اللاذع في العدالة والدين ، بألفاظ مشينة ، تتنزه عن ذكرها ألفاظُ الأتقياء ، وتنبو عن سماعها آذان أهل الورع .

والواجب أن لا تحملنا العصبية لمذهب ، أو قول ، على الطعن في أعراض العلماء ، والنيلِ منهم ، فوالله لقد رأيت فيمن طعنوا على هذين الإمامين من لم يقاربوهما معرفة ، ولا اتباعاً للأثر ، بل ولا ديانة ـ إن شاء الله ـ ولست أقول هذا

= وللمسلمين ، وأخضع لفرطِ ذكائه ، وسعة علومه » قلت : وأنا أقول بما قال الذهبي رحمه الله من الشهادة الوسط في حق هذا الإمام ، وإني لك ناصح أن ترجع إلى ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٨٤/١٨ .

(٢) هو الإمام الحافظ الجّوال الرحّال ذو التصانيف ـ كما يصفه الذهبي ـ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المعروف بـ « ابن القيسراني » الأثري الظاهري الصوفي ، قال يحيى بن منده : « كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسنَ الإعتقاد ، جميل الطريقة ، صدوقاً ، عالماً بالصحيح والسقيم ، كثير التصانيف ، لازماً للأثر » ولقد طعن عليه بأنّه يذهب مذهب الإباحة ، وإطلاق القول بذلك جور من قائله ، وقد ردّ الذهبي رحمه الله هذا الاطلاق ، فانظر ترجمته في « السير » ٣٦١/١٩ .

تأييداً لمذهبهما ، أو نصرة له ، وإنّما لأجل أن ربّنا عز وجل أمرنا بالعدل في القول : ﴿ **وإذا قُلْتُم فاعْدِلوا وَلَوْ كانَ ذا قُرْبى** ﴾ هذا لو كان في حقّ عامي من سائر المسلمين ، فكيف يكون الحال في حق أئمة الدين ؟

ولقد اتّضحَ لي من خلال هذه الدراسة رجحان ما ذهب إليه ابن حزم وابن طاهر في شأن أغلب أحاديث الباب ، سِوىٰ ثلاثة أحاديث أوردتها في القسم الأوّل ، وهي الأوّل والثاني والسادس ، وأمّا سائر ذلك فكلّه من نصيب القسم الثاني ، بينَ ضعيف ، وضعيف جداً ، وموضوع .

ولست أقر إطلاق الوضع على سائرها ، فإنها جرأة لا تنبغي ، ومن خلال تأمّل ما أوْرد ابن حزمٍ نفسه من العلل حول كل حديث يتبيّن عدمُ شدّة الضعف في بعضها ، فكيف يصلح إذاً إطلاق الحكم بالوضع ؟

وإني لأشهد أنّ لابن حزم أغلاطًا غير قليلة في الحكم على الأحاديث والرجال ، لكن هذا لا يدعوني للتقليل من شأنه والطعن عليه .

وإن كان ابنُ حزم غليظ العبارة في الردود على مخالفيه ، فَلِمَ يُجازى بأشدّ من صنيعه ؟

وما شأن ذكر مذهب ابن حزم في الصفات في أحاديث الغناء والمعازف ؟ وما شأن ذكر صوفية ابن طاهر في ذلك ؟

فما ابن حزم إلاّ واحد مِمَّن زلّت أقدامهم في ذلك من بين خلائق لا يُحصون من العلماء ، نبجلهم ونحتج بأقاويلهم ، وخاصة في مسائل الفروع . فكم في الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة من مؤوّلين للصفات ، ليسوا فيها على منهج السلف ، نستفيد من أقوالهم في غير ما أخطأوا فيه ، ولم يَحل ذلك بيننا وبين معرفة أقدارهم ، لأننا لا نعتقد أنَّ خطأهم فيما أخطأوا كان عن قصد وتعمّد .

وإني لأعجب ممَّن يكيل الطعون لهذين الإمامين كيلاً ، هذا لمذهبه في

الصفات ، وذاك لصوفيته ، ويغفل عن نفسه ، فيحتجّ بابن الجوزي ونقوله ، وهو مضطرب في هذا الباب ، وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يذكر تناقضه في ذلك فيقول : « إنّ أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب ، لم يثبت على قدم النفي ، ولا على قدم الإثبات . . » إلىٰ آخر كلامه[1] ، فليس ابن حزم وحده الحائر في هذا الباب كما قد وصفه بهذا بعضهم .

ويحتجّ بابن حجر الهيتمي وألفاظه وطعونه ، وغفل عن كونه خلفياً في باب الصفات ، صوفياً معظماً لابن عربي وابن الفارض وأشباههما من أهل الوحدة ، طاعناً على شيخ الإسلام ابن تيمية وطريقته وعقيدته ! .

وإنّما أقول هذا إلزاماً للطاعن ، لئلّا تكون أعراض العلماء لقمة في فيه ، وليعلم أنَّ العالِمَ يرجى له في تأويله العذر ، بل والأجر ، إن ظهر خطأه وبان ، وما كلُّ من نسبَ « صوفياً » كانَ حلّاجيّاً ، أو فصوصياً ، فقد وصف بذلك أعلام هدىٰ ، وأئمة بهم يقتدى .

وإن كان ابن حزم متسرعا في نقد الرجال والأسانيد فليس هو فريد الطريقة ، فهذا ابن الجوزي كم من حديث حكم عليه بالوضع وهو صحيح أو حسن أو ضعيف ؟ وهذا ابن تيمية كم من حديث أطلق عدم صحّته والتحقيق خلاف قوله في كثير من ذلك ؟ وهذا ابن القيم كم أطلق من قواعد في جملة أحاديث أنها لا تصح والتحقيق خلاف قوله في كثير من ذلك ؟ إلىٰ غير هؤلاء من الأئمة الأعلام ، والسادة الكرام ، الذين نقتدي بهم ونقتفي آثارهم .

وإن كان ابن طاهر يسرد الحديث المعلول المؤيّد لمذهبه من غير تبيين علّته ، فأكثر الطاعنين عليه تجاوزوا أكثر منه ، فسردوا الموضوعات سرداً من غير تبيين نصرة لمذهبهم ، فهذا الهيتمي ـ وهو من أشد الطاعنين عليه ـ يقول في « كف الرعاع »

---

(١) أنظر : مجموع الفتاوي ٤/١٦٥ ـ ١٦٩ .

٢/٣٠٧ ـ مع الزواجر : « إنّه رجل كذاب ، يروي الأحاديث الموضوعة ، ويتكلم عليها بما يوهم العامّة صحّتها » ويعظم النكير في غير موضع من كتابه هذا و « الزواجر » على من يورد الأحاديث والحكايات الموضوعة من غير بيان ، ثمَّ غفل أو تغافل فسرد الأحاديث في هذا الباب سرداً من غير إشارة إلىٰ تعليل معلول ، اللّهم إلاّ حديثاً واحداً حكم عليه بالضعف ، وكأنّه بذلك يوهم أنّ ما سكت عنه سواه فهو صالح ، خصوصاً وأنّه ساقها جميعاً محتجاً بها ، فأين يكون هذا الصنيع من صنيع ابن طاهر ؟

ثمَّ إنّ ما كلّ من روى الموضوعات وسكت عنها كانَ كذّاباً كما لا يخفى ، فتنبّه !

وليس الغرض التطويل بالدفاع عن ابن حزم وابن طاهر ، وإنّما المراد ذكر صورة من أثر النزاع في هذا الباب ، والتنبيه لأولي الفطر السليمة ، والعقول المستقيمة ، وحملاً لها على الإنصاف والعدل ، وأن لا يقلّدوا كلّ قائل ، ويتبعوا كلّ ناعق ، وإنّما يتثبتوا فيما يقولون ، ويعدلوا فيما يقضون ، ومن الجور أن يُقضى بين خصمين بناء على قول واحد ، والله المستعان .

التنبيـــــه
علىٰ مسائل يُحتاج إليها قبل الشروع
في المقصـــــود

مسألة (١) :

ليس كلُّ ما نُسب إلى رسول الله ﷺ كان مقبولاً ابتداء ، وإن وقع في كلام العلماء المقتدى بهم ، وفي مصنفاتهم ، حتى يبينوا صحة نسبته إليه ﷺ ، فإنَّ طريقة كثير من المصنفين إيراد كلّ ما يذكر في الباب من غثٍّ وسمين ، من غير تمييز ولا فصل ، وفي هذا الأمر من الخطورة ما لا يخفى ، وقد ثبت عنه ﷺ أنّه قال على المنبر : « يا أيُّها الناسُ إياكم وكثرة الحديث عنّي ، من قالَ عليّ فلا يقولنَّ إلّا حقاً أو صدقاً ، فمن قالَ عليّ مالم أقل فليتبوأ مقعده من النار » أخرجه أحمد وغيره من حديث أبي قتادة .

ولقد رأيت أكثر المصنفين في هذا الباب يسردون الأحاديث سرداً كيفما اتفق ، وأكثرها مما انفردت به كتب الواهيات والموضوعات والمنكرات كفردوس الديلمي ، ونوادر الحكيم ، وكامل ابن عدي ، أو ما يقرب منها كحلية أبي نعيم ونحوها ، ساكتين عنها إلّا ما ندر .

بل لقد رأيت أعجب من ذلك ، فهذا ابن الجوزي يورد أحاديث تحريم بيع المغنيات في « العلل المتناهية » ٢/٢٩٩ عن أبي أمامة وعائشة ، ثمَّ يعقبها بقوله : « هذه الأحاديث ليس فيها شيء يصح » ثمَّ رأيته في « تلبيس إبليس » ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣ وهو يقرر حكماً شرعياً يحتج بتلك الأحاديث ذاتها ساكتاً عنها ، فالله المستعان !

مسألة (٢) :

علم الرجال علمٌ عويص ، يحتاج إلى فطنة ، وخبرة تامّة بمدلـولات ألفاظ الأئمة في الجرح والتعديل ومواضعها ، وإنّما يشكل أمرُ مَن اختلف فيه من الرجال جرحاً وتعديلاً ، فكم من رجل الراجح ضعفه قُبل حديثه ، وكم من رجل الراجح ثقته رُدَّ حديثه ، وليس ذلك القبول أو الردّ راجعاً إلى أمرٍ خارج عن ذات الراوي ، وإنّما هو لأجل اختلاف ألفاظ النقاد فيه ، ومنْ سبر طريقة الأئمة في ذلك ، وفهم دلالـة ألفاظهم هـان عليه الخـطب ، لكني وجدتُ المتنـازعـين في بـاب « الغنـاء والمعازف » ومن اعتنى منهم بنقد الأحاديث الواردة في ذلك بالخصوص ، أدّى بهم نصرة مايذهبون إليه إلى مجاوزة طريق الإنصاف في تعليل الأحاديث ونقد الرجال إلاّ قليلاً منهم ، وتأمّل لذلك المسألتين الآتيتين .

مسألة (٣) :

اختلف المحدثون والأصوليون في الجرح والتعديل إذا اجتمعا في الراوي ، فأيّ ذلك يرجّح ؟ على أقوال ، الصحيح المشهور ـ وهـو قول جمهـورهم ـ تقديم الجرح إذا كان مفسراً مبيّن السبب ، ولتفصيل هذه القاعدة موضع آخر ، والمقصود أنّه وقع من بعض المتكلمين في هذا الباب تقوية أحاديث بعض الرواة المتكلَّم فيهم لورود شيء من التعديل لهم في كلام بعض العلماء .

فعبيد الله بن زحر مثلاً الذي جاء من طريقه بعض المرويات التي سقتها في القسم الثاني ، وقع توثيقه المطلق في كلام غير واحد من المتكلمين في الباب ، إعتماداً على توثيق البخاري له ، وهذا لا يتفق مع ما جاء فيه من الجرح ، فإنّ الأكثر على تليين حديثه وتضعيفه ، وقد اجتمع على ضعفه إماما الجرح والتعديـل أحمد وابن معين ، فأطلق أحمد ضعفه ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » وقال ابن المديني : « منكر الحديث » وقال أبو مسهر ـ وهو من نقّاد الشاميـين ـ : « هو صـاحب كلّ معضلة » إلىٰ غير ذلك من أقوالهم ، واتّهمه ابن حبان فأسرف ، والتحقيق أنّ الرجلَ

ليّن الحديث ، يكتب حديثه ، ولا ينبغي إطلاق توثيقه ، والإغضاء عن أقوال مجرّحيه ، وخصوصاً في رواية أحاديث متعلقة بحكم شرعي كأحاديث الباب .

مسألة (٤) :

ما كلُّ ضعيف يُكتَب حديثه ، ولا كلُّ ضعفٍ ينجبر ، وإطلاق القبول في ذلك مردود عند المحققين ، إذْ أنَّ من الرواة من يكون ضعفه شديداً ، كالكذاب والمتروك ، فمثله لا يكتب حديثه ولا يُسْتَشْهَد به ، وقد أوضحت ذلك تحت عنوان : (متى يتقوى الحديث الضعيف بتعدد الطرق ، ويرتقي إلىٰ مرتبة الحسن لغيره ؟) في مقدّمة كتابي « كشف الرين عن حديث تركت فيكم شيئين » وبينتُ درجة من يصلح حديثه للاعتبار ومن لا يصلح ، كما بينتُ عدم صلاحية الشاذ والمنكر للإعتبار أيضاً .

وفي كتابنا هذا جملة كبيرة من أحاديث القسم الثاني ذهب كثيرون إلىٰ تقويتها ، وليس الأمرُ كذلك .

فمن ذلك تقوية ابن القيم[١] ، وابن رجب[٢] ، والشوكاني[٣] ، وغيرهم ما وَرَد في النهي عن بيع المغنيات بتعدد الطرق ، وقد حققتُ جميعها ـ بفضل الله ومنّه ـ فوجدتُ أنَّ أحسنها إسنادان :

الأوّل : عبيدالله بن زحر عن عليّ بن يزيد عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبي أمامة (حديث رقم : ١٧) .

والثاني : يزيد بن عبدالملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر (حديث رقم : ٢٩) .

---

(١) إغاثة اللهفان ١/ ٢٤٠ .

(٢) نزهة الأسماع ق ٣/أ ، ب .

(٣) نيل الأوطار ١٠/ ٣٧ .

وكلاهما لا يصلح شيء منهما للإعتبار ، أمّا الأوّل فعلّته عليّ بن يزيد ، وهو الالهاني ، فإنّه شاميٌّ متروك الحديث ، كما بينته في موضعه ، لكن قال الحافظ ابن رجب معترضاً على ذلك في « نزهة الأسماع » ق ٣/أ : « عليّ بن يزيد لم يتفقوا على ضعفه ، بل قال فيه أبو مسهر ـ وهو مِن بلده ، وهو أعلم بأهل بلده من غيرهم ـ قال فيه : ما أعلمُ فيه إلّا خيراً ، وقال ابن عدي : هو في نفسه صالح إلّا أن يروي عنه ضعيف ، فيُؤتى من قِبَلِ ذلك الضعيف ، وهذا الحديث قد رواه عنه غير واحد من الثقات » .

قلتُ : كذا قالَ ، وهو اعتراض غير سديد ، فإنّ قول أبي مسهر المذكور رواه عنه محمد بن يزيد المستملي ، وهو واهٍ ، اتّهمه ابن عدي بسرقة الحديث ووضعه ، وأمّا قول ابن عدي فلو أفادَ تعديلاً فأينَ يكون موضعه مع اتفاق سائر النقاد على ضعفه وتوهينه ونكارة حديثه ، وخصوصاً ما كان من صحيفته عن القاسم عن أبي أمامة ؟

وأمّا الإسناد الآخر فقد بينتُ عند تحقيقه أنَّ النوفليَّ متروك الحديث أيضاً ، والعبرة حال اجتماع الجرح والتعديل بالجرح إنْ فسّر ، وإلّا فبالتعديل كما تقدَّم قريباً .

* * *

مجمل خطّة البحث :

على ضوء ما حكيته وقلته في التنبيهات السالفة جريتُ في تصنيف هذا الكتاب ، وذلك على النحو الآتي :

١ ــ تتبعتُ ما احتج به مَن ذهبَ مذهبَ المنع من المصنفات الخاصة في الموضوع ، ومن أبوابها في كتب الرواية والفقه والتفسير والآداب ، مِن كلّ ما أمكن الوقوف عليه من مخطوط ومطبوع ، من تصنيفٍ متقدم ومتأخر .

٢ ــ لم أكتف بإحصاء المرويات في الباب ، وإنّما عنيت بتخريجها ، وأتبع ذلك بتحقيق الإسناد والحكم عليه بما تقتضيه القواعد الصحيحة التي يجري عليها معتدلو المحدثين ، سوى ما كان في « الصحيحين » أو أحدهما ، ومما وردَ على هذا النحو حديثان أوردتهما في القسم الأول من الكتاب ، وهما الأوّل والسابع ، أمّا الأوّل فأسهبت في تحقيقه لأجل ما حصل حول ثبوته من النزاع ، وهل هو على شرط الصحيح أم لا ، والسابع اكتفيت بتخريجه .

٣ ــ بعد تمييز الطيّب من الرديء من الأحاديث في الباب قمت بفصلها ، وجعلتها قسمين :

القسم الأوّل : سياق الأحاديث الصحيحة في الباب .

القسم الثاني : سياق الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الباب .

٤ ــ أسوق أوّل كل حديث متنه المرفوع أو موضع الشاهد منه مُمَيَّزاً قبل سرد التخريج والتحقيق بقوسين منجّمين ، وبأرقام متسلسلة لكل قسم .

٥ ــ ما وجدته من الأحاديث له ما يقوّيه من متابعات وشواهد صالحة أوردتـه في القسم الأوّل ، وما لم أرَه كذلك أوردته في القسم الثاني وإن تعدّدت طرقه .

٦ ــ ناقشت أثناء التحقيق بعض خلاف من يعتبر خلافه في الحكم على حديث ، أو نقد رجل في الإسناد .

٧ ــ أتبعت القسمين المذكورين بقسم ثالث ، وهو في سياق الموقوفات على الصحابة في الباب مما كثر تداوله منها ، وقد شرحت خطتي فيه في تمهيد بين يديه .

٨ ــ ذيلت الكتاب بفهارس للأحاديث والآثار والرجال المترجمين والموضوعات .

وبعد . . .

فهذا كتابي بين يديك ، لك غنمه ، وعلى مصنفه غرمه ، تأمّله بعين بصيرة . وقلب واع ، لتبني ما تدين الله به على علمٍ وبصيرة ، وتحفظ لسانك عن كثرة القيل والقالِ ، ونسبة ما ليس من الشرع للشرع ، وتحفظه عن الطعن في أئمة الدين ، وتعرف لكل ذي حقّ حقّه ، ولكل ذي قدرٍ قدرَه ، وإني لأرجو الله عز وجلَّ أن ينفع

به من نالته يده ، وأسأله أن يغفر لي مازلَّ به قلمي ، أو طغا به فكري ، إنّه حسبي ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلاّ به .

وكتـــب

أبو محمد عبدالله بن يوسف الجديع

عفا الله عنـــه

عصر الثلاثاء ٢٥/ جمادى الأولى / ١٤٠٦ هـ

الموافق ٤/٢/١٩٨٦ م

القسم الأول
سياق
الأحاديث الصحيحة في الباب

١ ـ ﴿ ليكوننَّ من أُمتي أقوامٌ يستحلون الحِرَ ، والحريرَ ، والخمرَ ، والمعازفَ ، ولينزلنَّ أقوامٌ إلىٰ جنبِ علَم ، يروحُ عليهم بسارحةٍ لهم ، يأتيهم ـ يعني الفقير ـ لحاجةٍ فيقولوا : إرجعْ إلينا غداً ، فيبيّتهم الله ، ويضع العلَم ، ويَمسخ آخرين قردةً وخنازير إلىٰ يوم القيامة ﴾ .

صحيح

أخرجه البخاري ١٠/٥١ قال : وقال هشام بن عمار : حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلابي حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ـ والله ما كذبني ـ سمع النبي ﷺ يقول : فذكر الحديث .

هكذا أورده البخاري رحمه الله ، والسياقة سياقة تعليق ، يؤكده أن البخاري لم يذكر هذه الصيغة (قال فلان) في كتابة « الصحيح » إلاّ في التعاليق ، إلاّ أن هذا في نظري ليس برهاناً قاطعاً على عدم الإتصال ـ كما سأبينه ـ .

وأهل العلم متنازعون في ذلك ، فمن قائل بترجيح الإتصال ، ومن قائل بترجيح التعليق[1] .

---

(١) قال الزركشي في « التنقيح » ق ١٥٦/أ : « إعلم أن معظم رواة البخاري يذكرون هذا الحديث معلقاً . . . فيقول (!) : وقال هشام بن عمار ، وقد أسند أبو ذرعن شيوخه فقال : قال البخاري : ثنا الحسن بن إدريس قال : ثنا هشام ، وعلى هذا الحديث يكون صحيحاً على شرط البخاري . . . » ورده الحافظ في « الفتح » ١٠/٥٢ فقال : « وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل ، وذلك أن القائل : حدثنا الحسين بن إدريس هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذرلا البخاري ثم هو الحسين بضم أوله وزيادة التحتانية الساكنة ، وهو الهروي ، لقبه « خُرَّم » بضم المعجمة وتشديد الراء ، وهو من المكثرين » .

والمترجّح عندي أن الحديث صحيح متصل على شرط البخاري ، وبيانه من وجوه ثلاثة :

الأول : أن هشام بن عمار من شيوخ البخاري ، لقيه ، وسمع منه ، وخرّج عنه في « الصحيح » حديثين غير هذا ، محتجاً به ، كما أفاده الحافظ في « هدي الساري » ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩ يقول فيهما : « حدثنا هشام بن عمار . . . . » من غير واسطة ، الأول في كتاب البيوع ٣٠٨/٤ والثاني في فضائل الصحابة ـ باب فضل أبي بكر ـ ١٨/٧ .

الثاني : أن قول الراوي : « قال فلان » بمنزلة قوله : « عن فلان » في كونها صيغة محتملة للسماع ، وإن كان قائلها غير موصوف بالتدليس كانت محمولة على الإتصال على الصحيح الذي عليه الجمهور ، إن ثبتت المعاصرة كما هو شرط مسلم ، واللقاء كما شرط البخاري ، ولقد تحقق هُنا شرط البخاري ، وهو ثبوت اللقاء كما بُين في الوجه الأول .

الثالث : أنه وقع استعمال البخاري لهذه الصيغة (قال فلان) كثيراً جداً عن شيوخه في الأسانيد المتصلة ، وذلك في « تاريخه الكبير » وهذا وإن لم يُعهد منه في « الصحيح » إلّا أنه ممكن الوقوع ، لا سيما وأنه ليس عندنا تنصيص من البخاري نفسه على تجنب مثل هذا في « الصحيح » يؤكده قول مَن قال : « إن البخاري إذا قال في صحيحه : (قال فلان) ولم يصرح بروايته عنه وكان قد سمع منه فإنه يكون قد أخذه عنه عرضاً أو مناولة أو مذاكرة » .

وخروجاً من نزاع العلماء فإن الحديث ورد موصولاً من طرق عن هشام بن عمار في غير الصحيح .

أخرجه الحسن بن سفيان في « مسنده »[1] وأبو بكر الإسماعيلي في المستخرج » وأبو ذر الهروي راوي « الصحيح » وابن حبان والطبراني في « الكبير »

---

(١) كما في « هدي الساري » ص ٥٩ و « تغليق التعليق » ١٨/٥ .

رقم (٣٤١٧) و « مسند الشاميين »[1] ودعلج في « مسند المقلين » ق ١٢٤/ب ـ منتقىٰ منه ـ وأبو نعيم في « المستخرج على الصحيح »[1] والبيهقي ٢٢١/١٠ وابن عساكر في « التاريخ » ١٩/٧٩/ب من طرق كثيرة عن هشام بن عمار به على الشك في اسم الصحابي ، سوى ابن حبان ـ كما في « الفتح » ١٠/٥٤ وابن عساكر ، فإنه وقع عندهما : أبو عامر وأبو مالك » .

قال ابن عساكر : « كذا قال : وأبو مالك ، وإنما هو : أو أبو مالك ، بالشك » .

وسيأتي الجواب عن هذا قريباً .

ومن فوق هشام بن عمار جميعاً ثقات .

وأمّا هشام فمختلف فيه ، والمترجح أنه صدوق حسن الحديث .

ولقد توبع شيخه صدقة بن خالد ، تابعه بشر بن بكر .

أخرجه أبو داود رقم (٤٠٣٩) قال : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس قال : سمعت عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك ـ والله يمين أخرى ، ما كذبني ـ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخزّ والحرير ـ وذكر كلاماً ـ قال : يمسخ منهم آخرون قردة وخنازير إلى يوم القيامة » .

هكذا ساقه أبو داود ، وقال فيه : « الخز » وبوّب له : « باب ما جاء في الخز » ولم يذكر الخمر والمعازف ، فوقع في النفس شيء أن لا يكون هشام حفظ ذلك ، لان بشر بن بكر ثقة ، والراوي عنه كذلك ، وهشام لا يحتمل التفرد دونهما ، فتأملت ذلك ، فقلت : قوله في الخبر : « وذكر كلاماً » يفيد أنه اختصر ، ولعل أبا داود هو الذي اختصره اكتفاء بمحل الشاهد وهو ذكر الخز .

ثم وقعت على رواية بشر من وجهين آخرين عنه .

---

(١) كما في « الفتح » ١٠/٥٢ ، ٥٣ ، و « التغليق » ٥/١٧ ـ ١٩ .

فأخرجه الإسماعيلي في « الصحيح » ـ كما في « تهذيب السنن » ٥/٢٧١ ـ بسند صحيح عن عبد الرحمن بن إبراهيم ـ دحيم ـ وابن عساكر ١٩/٧٩/ب ـ ٨٠/أ بسند صحيح عن عيسى بن أحمد العسقلاني ، كلاهما قالا : حدثنا بشر بن بكر ، فساقه بالإسناد عن عطية بن قيس في قصة عن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك ـ والله يمين أخرى ـ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الخز والحرير والخمر والمعازف ، ولينزلن أقوام إلى جانب علم ، يروح عليهم سارحة لهم ، فيأتيهم آت لحاجته فيقولون : إرجع إلينا غداً ، فيبيتهم الله ، ويضع العلم عليهم ، ويمسخ منهم آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة » .

قلت : فهذان ثقتان ، حفظاه تاماً عن بشر بن بكر ، فزال ما خشيناه من تفرد هشام ، وصحَّ الحديث بتمامه ، ولله الحمد والمنّة .

وقد توبع عليه عطيّة بن قيس ، تابعه إبراهيم بن عبد الحميد .

أخرجه البخاري في « التاريخ » ١/١/٣٠٤ ـ ٣٠٥ قال : « إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية عمَّن أخبره عن أبي مالك الأشعري أو أبي عامر سمعت النبي ﷺ في الخمر والمعازف ، قاله لي سليمان بن عبد الرحمن قال : حدثنا الجراح بن مليح الحمصي قال : ثنا إبراهيم » .

قلتُ : وهذا سند حسن لولا الراوي المبهم ، فإنَّ رجالَه جميعاً صدوقون غير المبهم ، وإبراهيم ترجمته في « الجرح والتعديل » وتاريخ ابن عساكر ٢/٢٢٨/أ ـ ب والواسطة المبهمة بينه وبين أبي مالك أو أبي عامر يحتمل أن يكون ابن غنم ، ويحتمل غيره ، وعلى أي وجه كان فهو مما يزيد الحديث قوّة الى قوّته .

وروى الحديث مالك بن أبي مريم عن ابن غَنْم سمع أبا مالك الأشعري ، من غير شكّ وخالفَ في بعض متنه .

أخرجه ابن وهب في « الجامع » ق ٦/ب وابن أبي شيبة ١٠٧/٨ وابن ماجة رقم (٤٠٢٠) والبخاري في « التاريخ » ٣٠٥/١/١ وابن حبان رقم (١٣٨٤) - موارد - والطبراني في « الكبير » رقم (٣٤١٩) والسهمي في « تاريخ جرجان » ص : ١١٥ - ١١٦ والبيهقي ٢٩٥/٨ و ٢٢١/١٠ وفي « الشعب » ١٩٢/٢/ ب و ٢٥٩/ب وفي « الآداب » ق ١٨٥/أ وابن عساكر ١١٥/١٦/ب و ١١٦/أ و ٨٠/١٩/أ وابن حجر في « التغليق » ٢٠/٥ - ٢١ من طرق عن معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : « ليشربنَّ ناس من أمتي الخمر يسمّونها بغير اسمها ، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيّات ، يخسف الله بهم الأرض ، ويجعل منهم القردة والخنازير » .

ورواه أحمد ٣٤٢/٥ وأبو داود رقم (٣٦٨٨) والبخاري في « التاريخ » ٢٢٢/١/٤ من طريق معاوية بن صالح بإسناده إلى أبي مالك أنه سمع النبي ﷺ يقول : فذكره ، دون قوله : « يعزف على رؤوسهم . . . . » الخ .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير مالك بن أبي مريم ، فإنَّه شامي مجهول ، لم يرو عنه غير حاتم بن حريث ، قال الذهبي في « الميزان » : « لا يُعرف »[1] .

فالإسناد إذاً ضعيف ، والمخالفة في بعض متنه لا أثر لها لضعفه ، وقد صحَّحه ابن القيّم - رحمه الله - في « الاغاثة » ٢٦١/١ فلم يُصب لِما علمت .

إلا أنَّ قوله : « ليشربَنَّ ناسٌ من أمتي الخمر يسمّونَها بغيرِ اسمِها » جاء من غير وجه عن جماعة من الصحابة ، وهو ثابت بلا ريب .

---

(١) وقد أعله المنذري في « مختصر سنن أبي داود » ٢٧١/٥ بغير هذه العلة ، فقال : « وفي إسناده حاتم بن حريث الطائي الحمصي ، سئل عنه أبو حاتم الرازي ؟ فقال : شيخ ، وقال يحيى بن معين : لا أعرفه » قلت : خفي أمره على يحيى وعرفه تلميذه عثمان بن سعيد الدارمي ، فقال في « تاريخه » ص : ١٠١ بعد سياق قول ابن معين : « هو شامي ثقة » وقال ابن عدي : « لعزّة حديثه لم يعرفه يحيى بن معين ، وأرجو انه لا بأس به » .

إعتراضات حول الحديث
وجوابها

أوْرد حول الحديث عدة إعتراضات حول إسناده ومتنه ، وإليك سياق أهمها مع الجواب عن كل إعتراض :

الإعتراض الأوّل :

إن إسناد الحديث معلول بالإنقطاع بين البخاري وهشام بن عمّار .

وهذا تعليل الحافظ أبي محمد بن حزم ، قال في « رسالة الملاهي » ص : ٤٣٤ ـ مجموعة رسائله ـ : « وأما حديث البخاري فلم يورده البخاري مسنداً ، وإنما قال فيه : قال هشام بن عمّار » وفي « المحلّى » ٥٩/٩ : « هذا منقطع ، لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد » .

قلت : وهذا الاعتراض سبق جوابه فيما تقدَّم بما يغني عن إعادة تفصيله .

قال الحافظ أبو عمرو بن الصَّلاح في « علوم الحديث » ص : ٦١ ـ ٦٢ : « ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري . . . من جهة أنَّ البخاري أورده قائلاً فيه : قال هشام بن عمّار ، وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنّه منقطع فيما بين البخاري وهشام ، وجعله جواباً عن الإحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الإتصال بشرط الصحيح » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تغليق التعليق » ٢٢/٥ : « هذا حديث صحيح ، لا علة له ولا مطعن ، وقد أعله أبو محمد بن حزم بالإنقطاع بين البخاري وصدقة بن خالد ، وبالإختلاف في اسم أبي مالك ، وهذا كما تراه قد سقته من رواية

تسعة عن هشام متصلا فيهم ، مثل : الحسن بن سفيان ، وعبدان ، وجعفر الفريابي ، وهؤلاء حفاظ أثبات » .

ثم أجاب عن الإختلاف في اسم أبي مالك وسيأتي قريباً .

وقال الحافظ ابن رجب في « نزهة الأسماع » ق ٤/ب بعد إيراد الحديث : « هكذا ذكره البخاري في كتابه بصيغة التعليق المجزوم به ، والأقرب أنه مسند ، فإنَّ هشام بن عمّار أحد شيوخ البخاري ، وقد قيل : إنَّ البخاري إذا قال في صحيحه : قال فلان ، ولم يصرح بروايته عنه ، وكان قد سمع منه ، فإنه يكون قد أخذه عنه عرضاً ، أو مناولة ، أو مذاكرة ، وهذا كله لا يخرجه عن أن يكون مسنداً ، والله أعلم » ثم ذكر وصله عند البيهقي إلى هشام ، وقال : « فالحديث صحيح ، محفوظ عن هشام بن عمّار » .

قلت : وقد أوردت وجوه عدة في كلام بعض الأئمة جواباً عن الإعتراض المذكور ، يتضمنها ما سبق إيراده ، إلّا ما لمْ أرَ أنّه يصلح الجواب به فإني تركته عمداً .

الإعتراض الثاني :

قال الحافظ ابن الملقن ـ رحمه الله ـ : « ليته ـ يعني ابن حزم ـ أعلَّ الحديث بصدقة ، فإنَّ ابن الجنيد روى عن يحيى بن معين : ليس بشيء ، وروى المروزي عن أحمد : ذلك ليس بمستقيم ، ولم يرضه » .

أورده هذا الإعتراض الحافظ ابن حجر في « الفتح » ١٠/٥٤ ثم أجاب عنه فقال : « وهذا الذي قاله الشيخ خطأ ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين ، وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وقد شاركه في كونه دمشقياً ، وفي الرواية عن بعض شيوخه ، كزيد بن واقد ، وأما صدقة بن خالد فقدْ قدّمتُ قول

أحمد فيه[1] ، وأمّا ابن معين فالمنقول عنه أنّه قال : كان صدقة بن خالد أحبّ إلى أبي مسهر من الوليد بن مسلم ، قال : وهو أحب إليّ من يحيى بن حمزة ، ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أنّ صدقة بن خالد ثقة » .

قلت : ولم ينفرد به صدقة ، وإنما تابعه بشر بن بكر ، كما سبق في التخريج .

الإعتراض الثالث :

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ في « رسالته » : « ثمَّ هو إلى أبي عامر أو أبي مالك ، ولا يُدرى أبو عامر هذا » .

قلت : أكثر من نقل كلام ابن حزم في تعليل الحديث يذكرون أنه إنما يعلّه بالشك في صحابيّه ، أهو أبو مالك أو أبو عامر ؟

وظاهر قول ابن حزم الذي ذكرتُه لا يفيد إعلاله بالتردّد في اسم الصحابي لذاته ، وإنما لكونه متردّداً فيه بين معروف ومجهول ، فإنّه إمّا أن يكون عن أبي مالك ، أو عن أبي عامر ، والأول معروف الصحبة عنده ، ولذا لم يورد عليه شيئا ، والثاني مجهول عنده ، يدلُّ عليه قوله : « ولا يُدرى أبو عامر هذا » ومن مذهب ابن حزم أنّه لا يقبل حديث من ذُكِرَ بالصحبة حتّى يسمّى ويُعرف فضله[2] ، وأبو عامر عنده ليس كذلك ، ولذا فهي على مذهبه علّة .

وقد أجاب بعض العلماء عن هذا الإعتراض بترجيح أنه عن أبي مالك ، وخطّأ من ذكره بالشك .

وهذا الجواب لم أرَه قائماً ، ولا مذهباً محقّقاً ، وتحرير القول فيه على ما يأتي :

---

(١) أراد قوله قبل ذكر اعتراض ابن الملقن : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : « ثقة ، ثقة ، ليس به بأس ، أثبت من الوليد بن مسلم » .

(٢) انظر : الإحكام ٢ / ٨٤ .

لقد سلف بيان أن جميع الطرق عن هشام بن عمّار على الشك في اسم الصحابي ، إلّا عند ابن حبان ـ كما في « الفتح » ١٠/٥٤ ـ وابن عساكر ١٩/٧٩/ب فإنّه عندهما : « أبو عامر وأبو مالك » بالعطف ، وقد أسلفت تعقب ابن عساكر عليه ، وتخطئته من ذكره بالعطف ، وذكر الزركشي في « التنقيح » ق ١٥٦/أ وابن القيم في « الاغاثة » ١/٢٦٠ أنه وقع في رواية الإسماعيلي : « أبو عامر » بغير شك .

ورواية الجماعة بالشك أولى وأصح .

وحمَّل بعضهم هذا التردد هشام بن عمار ، وبعضهم صدقة بن خالد ، وليس بصواب ، فإنه وقع كذلك في رواية بشر بن بكر متابع صدقة عند مَن عزوت الحديث إليهم ، سوى رواية أبي داود ، فقد وقع في بعض روايات السنن : « أبو مالك » بغير شك ، قال في « العون » ٤/٨١ : « أبو عامر أو أبو مالك : هكذا بالشك في نسخ الكتاب ، وكذا في المنذري » ثمَّ ذكر نقلاً عن كتاب « إبطال دعوى الاجماع على تحريم مطلق السماع »[1] للشوكاني قوله : « ورواه أبو داود من حديث أبي عامر وأبي مالك ، وهي رواية ابن داسة عن أبي داود ، وفي رواية الرملي عنه بالشك » .

ويخالف في هذا الحافظ ابن حجر في « الفتح » ١٠/٥٤ و « التهذيب » ١٢/١٤٤ و « تغليق التعليق » ٥/٢٠ فيذهب إلى أن رواية بشر بن بكر عند أبي داود بغير شك ، ويتعقب المزّي في ذلك .

وقول الحافظ عندي مرجوح بدلائل تبدو للمتأمل مما ذكرته آنفاً .

فرواية بشر بن بكر إذاً موافقة لرواية هشام بن عمّار ، وأن الحديث محفوظ عن ابن جابر بالشك ، فهو حاصل إمّا منه أو ممن فوقه ، والذي يبدو أنّه ممّن فوقه ، لمتابعة إبراهيم بن عبد الحميد لعطية بن قيس ، فإنّه فيها على الشك أيضاً .

وذهب البخاري في « التاريخ » ١/١/٣٠٥ إلى ترجيح أنّه عن أبي مالك ،

---

(١) إبطال دعوى الإجماع ص : ٣ .

فقال بعد سياق رواية إبراهيم بن عبد الحميد : « وإنّما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري » ثمَّ ساق دليلَهُ على ذلك ، وهي رواية مالك بن أبي مريم عن ابن غَنْم عن أبي مالك بغير شك .

وأقول : إنما تصلح هذه الرواية دليلاً على إزالة التردد لو كانت ثابتة ، أما وهي ضعيفة ـ كما سبق ـ فلا .

فعلى هذا يبقى الشك في اسم الصحابي قائماً .

وأحسن ما يصلح جواباً لاعتراض أبي محمد بن حزم أن يقال :

لقد تقرّر عند أهل العلم بالحديث ثبوت العدالة المطلقة لجميع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأنَّ من استحق وصف الصحبة كان عدلاً مقبول الرواية ، والصحبة تثبت بأمور ، هذه الصفة المذكورة في هذا الحديث منها ، وذلك أن عبدالرحمن بن غَنْم الأشعري راويه عن أبي مالك أو أبي عامر من كبار التابعين ، ثقة جليل كبير القدر ، ومنهم من عده في الصحابة ولا يصح ، وإنما كان مسلماً على عهد النبي ﷺ ، ولم يره ، وقد قال في حديثه هذا : « حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري ـ والله ما كذبني ـ سمع النبي ﷺ » فهذا تعديل لابي عامر أو أبي مالك ، وتثبيتٌ لصحبته ، وذلك أن ابن غنم يُقسم على صدقه ، ويجزم بسماعه من رسول الله ﷺ ، وهذا لو كان فيمن دون الصحابة لكان كافياً في قبول روايته ، فكيف إذا انضم إلى ذلك وصف الصحبة ؟

وإضافة الى ما ذكر فإنَّ أبا عامر الأشعري ذكر في الصحابة ، وقيل في اسمه : عبيد بن وهب ، وقيل غير ذلك ، ومنهم من خلطه بـ (أبي عامر عم أبي موسى) وهو غلط وإنما هو آخر غيره ، فعمّ أبي موسى مات على عهد النبي ﷺ ، وهذا مات بعده ، وكان قد نزل الشام .

فظهر بما بيّنا رد شبهة ابن حزم هذه حول الحديث .

الإعتراض الرابع :

أنّ الحديثَ مضطرب سنداً ومتناً .

أما اضطرابه سنداً ، فقيل فيه : عن أبي عامر أو أبي مالك ـ بالشك ـ وقيل : عن أبي عامر وأبي مالك ـ بالعطف ـ وقيل عن أبي مالك وحده ، وقيل : عن أبي عامر وحده .

وأما اضطراب المتن فمن أوجه :

الاول : جاء فيه لفظة « يستحلون » وذكره البخاري في « التاريخ » بدونها .

والثاني : ذكره أحمد وابن شيبة وغيرهما بلفظ : « ليشربن أناس من أمتي الخمر . . . » .

والثالث : جاء فيه « يستحلون الحر » فقيل : « الحر » بالحاء والراء المهملتين ، وقيل : بل بالخاء والزاي المعجمتين .

جواب هذا الإعتراض :

لا يُعلُّ الخبر بالإضطراب إلّا إذا تكافأت الوجوه المختلفة قوّة ، ولم يمكن الجمع أو الترجيح ، أما مع إمكان ذلك فهو ضرب من التساهل ، يؤدي إلى إبطال العمل بالكثير من الروايات ، لكثرة ورود مثل ذلك في الأسانيد والمتون .

والإعتراض المذكور من النوع الآخر ، إذ أن كلَّ ما أورد فيه ممكن فيه الجمع أو الترجيح .

أما ما ادعى من القول بإضطراب الإسناد فجوابه واضح من جواب الإعتراض السابق ومما سبق في التخريج ، فقد تبيّن من خلاله أن المحفوظ في الإسناد : « عن أبي عامر أو أبي مالك » بالشك ، فتأمله .

وأما ما ادعى من القول بإضطراب المتن ، فجوابه كالاتي :

الوجه الأول :

إعلم أن البخاري ـ رحمه الله ـ لم يعنَ في كتابه « التاريخ » بمتون الأحاديث ،

لأن ذلك ليس من مقصود الكتاب ، وما يورده من ذلك فإنما هو لأمر مقصود في الإسناد لا المتن ، إلّا ما شذَّ ونَدَر ، وكم من الأحاديث يختصرها فلا يورد منها إلا نبذة أو طرفاً يسيراً ، ومن استقرى كتابه بان له ذلك ، فلا ينبغي أن يتعقب على نصوص الروايات الواردة في الكتب المعتمدة والتي اعتنى أصحابها بجمع متونها بمثل ما ذُكر ، وكيف يُقال مثل هذا والبخاري نفسه ممن أورد هذا اللفظ في « صحيحه » ؟ والتحفظ في المتون من مقصود الصحيح ، فلو كان أهمله في « التاريخ » لعلة عنده فيه فكيف ارتضى إيراده في « الصحيح » جازماً به ؟ وأين تكون منزلة التاريخ بالنسبة للصحيح من هذه الجهة ؟

وأقل ما يقال في هذا : أن هذا اللفظ زيادة من ثقة ليس لها معارض فوجب قبولها .

والوجه الثاني :

أن الرواية باللفظ المذكور سبقت في التخريج ، وبينتُ ضعفها من جهة الاسناد ، فلا يصلح الإعتراض بها ، على أنها لو ثبتت فليست تقابل في قوتها رواية « يستحلون » .

والوجه الثالث :

أن ضبط هذا الحرف في أكثر الطرق بالمهملتين ، وعليه أكثر رواة « صحيح البخاري » وانظر تفصيل ذلك في « الفتح » ١٠/٥٥ على أنه لو بقي الاختلاف في ضبط هذا اللفظ قائما فإنه غير قادح في سائر الحديث كما لا يخفى ، خصوصاً وأنَّ مثله مما يقبل التصحيف .

الإعتراض الخامس :

أن لفظ « المعازف » ليس عند أبي داود .

جوابه :

أن أبا داود ـ رحمه الله ـ إختصر الحديث ، وأشار إلى ما لم يذكره منه بقوله : « . . . وذكر كلاما . . . . » وهو إن لم يشر إلى ذلك لكان عدم ذكره لفظ « المعازف » غير قادح في ثبوته أيضا ، وذلك لكونها جاءت من وجه آخر من رواية الثقات ، والأصل قبول زيادة الثقة مالم يخالف ، وفيما سبق في التحقيق تأكيد لما ذكرته .

* * *

٢ ـ ﴿ إن في أمتي خسفاً ومسخاً وقذفاً ، قالوا : يارسول الله ! وهم يشهدون أن لا إله إلا الله ؟ فقال : نعم ، إذا ظهرت المعازف ، والخمورُ ، ولبس الحرير ﴾ .

حسن لغيره .

أخرجه ابن أبي شيبة ١٥ / ١٦٤ وابن أبي الدنيا ق ١٥٣ / ب وأبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » ق ٤١ / ب ـ ٤٢ / أ من طريق عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن سابط قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وهذا لفظ ابن أبي شيبة .

قلت : وهذا إسناد صحيح إلى ابن سابط ، ورواه ليث بن أبي سليم عن ابن سابط متابعاً لعمرو ، أخرجه نعيم بن حماد في « الفتن » ٩ / ٣ / ب وأبو عمرو الداني ق ٤٠ / أ ، لكن ابن سابط تابعي ، فهو مرسل إذاً ، وإنما حسنته بشواهده ، فإن له شاهداً من حديث أبي هريرة .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » ق ١٥٣ / ب قال : حدثنا عبيد الله بن عمر الجشمي قال : حدثنا سليمان بن سالم أبو داود قال : حدثنا حسان بن أبي سنان عن رجل عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

« يمسخ قوم من هذه الأمة في آخر الزمان قردة وخنازير » قالوا : يارسول الله !

أليس يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟ قال : « بلىٰ ، ويصومون ويصلون ويحجون » قال : فما بالهم ؟ قال : « اتخذوا المعازف والدفوف والقينات ، فباتوا على شربهم ولهوهم فأصبحوا قد مسخوا قردة وخنازير » .

وذكره ابن حزم في « المحلى » ٥٨/٩ من طريق سعيد بن منصور ناسليم بن سالم به .

هكذا وقع عنده « سليم بن سالم » والصواب : « سليمان » بصري ، ذكره البخاري في « التاريخ الكبير » ١٨/٢/٢ وفي « الصغير » ١٩٩/٢ وساق له عن علي بن زيد عن الحسن : رأيت علياً والزبير التزما ، ورأيت عثمان وعلياً التزما .

وقال : « لا يتابع عليه » .

قلت : لا يطعن بهذا على سليمان ، من أجل أن شيخه فيه ضعيف ، وهو علي بن زيد بن جدعان ، فالحمل عليه أولى .

وسليمان هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » ـ كما في « اللسان » ٩٢/٣ ـ ٩٣ وذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٢٠/١/٢ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مستور الحال ، يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات .

ولا يشكل على هذا ما وقع فيه الحافظ الذهبي في « الميزان » ٢٠٨/٢ فإنه اختلط عليه سليمان هذا بسليمان بن سالم ، مدني ، يكنى أبا أيوب أو أبا الربيع ، فإن هذا آخر ، وقد فرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان ، وتعقب الحافظ ابن حجر الحافظ الذهبي في « اللسان » وقال : « وما أدري كيف خفي هذا على الذهبي مع نقده » .

وأمّا شيخه حسان بن أبي سنان ، فهو بصري عابد ، علّق عنه البخاري أثراً في أول البيوع ٢٩١/٤ ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ٢٢٥/٦ فقال : « حسان بن أبي سنان العابد ، من أهل البصرة ، كنيته أبو عبدالله ، يروى عن أهل

البصرة الحكايات والرقائق ، ولست أحفظ له حديثاً مسنداً ، روى عنه أهل البصرة » .

قلت : وهذا دال على ندرة روايته .

وله ترجمة في « الحلية » ٣/١١٤ قال أبو نعيم ص ١١٩ : « أسند حسان بن أبي سنان عن أنس فيما قيل ، وكان من أروى الناس عن الحسن وعن ثابت ، وشغلته العبادة عن الرواية » .

وروى أبو نعيم حديثه هذا من هذا الوجه عنه ، لكنه قال : « حسان بن أبي سنان قال : قال أبو هريرة » فأسقط الراوي المبهم بينهما ، قال أبو نعيم : « كذا رواه حسان عن أبي هريرة مرسلاً ـ يعني منقطعاً ـ ورواه غيره عن الحسن عن أبي هريرة متصلاً » .

قلت : لم أقف على رواية الحسن .

وعلى كل حال فإن حساناً هذا لا ينزل حديثه عن الصلاحية في المتابعات والشواهد ، والله أعلم ، بل إن الحافظ ابن حجر قال عنه في « التقريب » ١/١٦١ : « صدوق عابد » .

والرجل المبهم علة أخرى في الاسناد ، لكن الخبر مع ذلك صالح للاعتبار ، فتأمّل !

وله شاهد ثان عن عائشة ، لكن ليس فيه ذكر المعازف .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٣/أ قال : حدثني الحسن بن محبوب قال : حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم قال : حدثنا أبو معشر عن محمد بن المنكدر عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

« يكون في أمتي خسف ومسخ وقذف » قالت عائشة : يارسول ا لله ! وهم يقولون : لا إله إلا الله ؟ قال : « إذا ظهرت القيان ، وظهر الربا ، وشربت الخمر ، ولبس

الحرير ، كان ذا عند ذا » .

قلت : وهذا إسناد ليست له علة غير أبي معشر ، فإن رواته سواه ثقات غير الحسن بن محبوب ، فإنه صدوق لا بأس به .

وأبو معشر اسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي ، مدني ضعيف ، ليس بالقوي ، اختلط بآخره ، يعتبر بحديثه ولا يحتج به .

وشاهدان آخران دون قوله : « وهم يشهدون أن لا إله إلّا الله » .

الأول : عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله ﷺ :

« يكون في أمتي قذف ومسخ وخسف » قيل : يارسول الله ! ومتى ذلك ؟ قال : « اذا ظهرت المعازف ، وكثرت القينات ، وشربت الخمور » .

أخرجه الترمذي رقم (٢٢١٢) وابن أبي الدنيا ق ١٥٢/ب والروياني في « مسنده » ق ٣٢٢/أ وأبو عمرو الداني ق ٤٠/أ وابن النجار في « تاريخه » ٢٥٢/٣ من طريق عبدالله بن عبدالقدوس قال : حدثني الأعمش عن هلال بن يساف عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قال الترمذي : « وقد روي هذا الحديث عن الأعمش عن عبدالرحمن بن سابط عن النبي ﷺ مرسل ، وهذا حديث غريب » .

قلت : يشير الترمذي إلى الاختلاف فيه على الأعمش ، وهذا ـ فيما أرى ـ لا يطعن على هذا الاسناد ، لأن الأعمش إمام مكثر ، يجوز أن يكون الخبر عنده بأكثر من إسناد ، لكن الشأن فيمن دونه ، وهو عبدالله بن عبدالقدوس ، فإنه ضعفه غير واحد من الأئمة ، ووثقه محمد بن عيسى الطباع ، وقال البخاري : « هو في الأصل صدوق ، إلّا أنه يروي عن أقوام ضعاف » .

قلت : ومحصل أقوالهم فيه أن الرجل لا يحتمل تفرده ، وهو صالح الحديث في

المتابعات والشواهد ، وعلى قول البخاري فإن حديثه أقوى من ذلك ، لأنِ شيخه هُنا إمام حافظ .

فالإسناد إذاً حسن في الشواهد على أقل الأحوال .

والثاني : عن أبي مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: « يكون في أمتي الخسف والمسخ والقذف » قلنا : فيم يارسول الله ؟ قال : « باتخاذهم القينات ، وشربهم الخمور » .

أخرجه الدولابي في « الكنى » ١/٥٢ والطبراني في « الكبير » ٣/٣١٦ وابن عساكر ١٤/٦٣/ب و ١٩/٨٠/أ من طريق علي بن بحر حدثنا قتادة بن الفضيل الرهاوي قال : سمعت هشام بن الغاز يحدث عن أبيه عن جده أن أبا مالك قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وإسناد هذا إلىٰ علي بن بحر صحيح ، وعلي ثقة ، وشيخه قتادة صدوق لا بأس به ، وشيخه هشام بن الغاز ثقة ، وأبوه الغاز بن ربيعة مستور الحال ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ٥/٢٩٤ وقال : « يروي عن جماعة من الصحابة ، روى عنه ابنه هشام بن الغاز وأهل الشام » وقال أبو نعيم في « معرفة الصحابة » ج ١٤ ق ١٢/ب في ترجمة ربيعة أبيه : « وابنه الغاز كان يفتي الناس زمن معاوية » وترجم له ابن عساكر في « التاريخ » ١٤/٦٣/أ ، وأبوه ربيعة هو الجرشي مختلف في صحبته ، ووثقه ابن سعد .

فهذا الإسناد إذاً جيد في الشواهد .

وقد اختلف فيه على علي بن بحر ، فمنهم من يرويه عنه فيجعله من مسند أبي مالك كما سقناه ، ومنهم من يرويه فيجعله من مسند ربيعة ، وصرح فيه ربيعة بالسماع ، وعلى أيّ الوجهين كان الخبر فإنه صالح في الشواهد ، وهو عندي عن أبي مالك أصح .

ورُوي بإسناد آخر عن الغاز بن ربيعة رفعه ، يعني مرسلاً .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٤/أ : حدثنا أبو طالب عبدالجبار بن عاصم قال : حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد عن أبي العباس الهمداني عن عمارة بن راشد عن الغاز به .

قلت : وهذا إسناد مرسل لين ، إسماعيل بن عياش وإن كان صدوقا في الشاميين ، وشيخه هنا منهم إلاّ أنه مدلس وقد عنعن ، وأبو العباس الهمداني واسمه عتبة بن أبي حكيم صدوق في بعض حديثه نكارة ، وعمارة بن راشد ذكره ابن أبي حاتم ٣/١/٣٦٥ ونقل عن أبيه : « مجهول » وتعقبه الذهبي في « الميزان » ٣/١٧٦ فقال : « قد روى عنه جماعة ومحله الصدق » قلت : لا يحتج به .

فرواية عليّ بن بحر أصح وأولى .

وفي الباب أحاديث أخرى تشهد لهذا الخبر ، لكني لا أرتضي الاستشهاد بها ، ولذا ذكرتها في القسم الثاني من هذا الكتاب ، وقد تكون على مذهب البعض تصلح للاستشهاد .

وفيما ذكرته كفاية لتقوية الخبر المرسل ، وما ذهبت إليه من تحسينه هو أقل ما يحكم له به ، والله أعلم .

* * *

٣ ـ (إن ربي عزَّ وجل حرَّمَ عليَّ الخمرَ ، والميسرَ والكوبةَ ، والقنّينَ ﴾ .

صحيح .

مروي من وجوه :

الأول : عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ خرج إليهم ذات

يوم وهم في المسجد ، فقال : فذكره .

أخرجه ابن وهب في « الجامع » ق ١٠/ب ـ ومن طريقه البيهقي ١٠/٢٢٢ ـ: حدثني ابن لهيعة عن عبدالله بن هبيرة عن أبي هبيرة الكحلاني عن مولى لعبدالله بن عمرو عن عبدالله بن عمرو .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لثلاث علل :

الأولى : راويه عن عبدالله بن عمرو مولاه مجهول .

الثانية : الراوي عنه أبو هبيرة الكحلاني ، هكذا نسب هنا ، ونسب في « المسند » : « الكلاعي » كما سيأتي ، قال الحافظ في « التعجيل » ص ٥٢٤ : « مجهول » .

الثالثة : عنعنة ابن لهيعة ، وهو عبدالله ، فإنه كان يدلس عن الضعفاء ، كما قال ابن حبان ، ولم أعلّه بسوء حفظه ، لأجل أن الراوي عنه هنا ابن وهب ، وهو من قدماء أصحابه ، روى عنه قبل تغيّر حاله ، وسوء حفظه .

وقد اختلف في الاسناد على ابن لهيعة .

رواه ابن وهب عنه كما ذكرت .

ورواه عنه اثنان آخران من أصحابه باختلاف فيه :

الأول : يحيى بن إسحاق : حدثنا ابن لهيعة عن عبدالله بن هبيرة عن أبي هبيرة الكلاعي عن عبدالله بن عمرو به .

هكذا رواه أحمد رقم (٦٦٠٨) عن يحيى به .

فأسقط منه مولى عبدالله بن عمرو .

والثاني : طلق بن السمح اللخمي عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن أبي هبيرة الكحلاني مولى لعبدالله بن عمرو عن عبدالله بن عمرو به .

هكذا رواه ابن عبدالحكم في « فتوح مصر » ص ٢٥٨ عن طلق به .

وأقول : أمّا الأول فراويه عن ابن لهيعة يحيى بن إسحاق هو السيلحيني ، ثقة ، لكن ابن وهب أحفظ منه وأثبت مطلقاً ، وفي ابن لهيعة خاصة ، فروايته مقدمة .

وأمّا الثاني فإن طلق بن السمح الراوي عن ابن لهيعة مجهول الحال ، ولم يذكر في قدماء الرواة عن ابن لهيعة ، فيجوز أن تكون المخالفة في الاسناد منه أو من ابن لهيعة .

وروي من وجهين آخرين عن عبدالله بن عمرو .

الأول : عبدالرحمن بن رافع عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله حرّم على أمتي الخمر ، والميسر ، والمزر ، والكوبة ، والقنين ، وزادني صلاة الوتر » .

قال يزيد (هو ابن هارون شيخ أحمد) : القنين : البرابط .

قلت : وهذا أخرجه أحمد رقم (٦٥٤٧ و ٦٥٦٤) وفي « الأشربة » مفرقا رقم (٢١١ ـ ٢١٤) من طريق فرج بن فضالة عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع عن أبيه به .

وهذا إسناد أضعف من الذي قبله ، مسلسل بثلاث علل :

الأولى : فرج بن فضالة منكر الحديث إذا روى عن غير أهل الشام ، ضعيف فيهم يعتبر به ، وشيخه هنا مصري .

الثانية : إبراهيم بن عبدالرحمن مجهول .

الثالثة : أبوه ، قال البخاري : « في حديثه مناكير » وقال أبو حاتم : « حديثه منكر » قلت : والظاهر أنه يعتبر به إن ثبت الإسناد إليه .

فمحصل هذا الوجه عدم صلاحيته للاعتبار .

الثاني : عمرو بن الوليد بن عبدة عنه به مرفوعا بلفظ :

« إن الله عز وجل حرم الخمر ، والميسر ، والكوبة ، والغبيراء ، وكل مسكر حرام » .

أخرجه أحمد رقم (٦٥٩١) ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » ٢/٥١٩ والبيهقي ١٠/٢٢٢ من طريق عبدالحميد بن جعفر حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد به .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ، فإن رجاله ثقات كلهم ، لكنه معلول ، وسيأتي بيانه .

وقد تابع عبدالحميد عبدالله بن لهيعة .

أخرجه أحمد أيضاً رقم (٦٤٧٨) وفي « الأشربة » له رقم (٢٢٧ و ٢٠٨) به .

وهذه متابعة لا بأس بها .

وتابعهما محمد بن إسحاق فقال : عن يزيد بن أبي حبيب عن الوليد بن عبدة عن عبدالله بن عمرو .

أخرجه أبو داود رقم (٣٦٨٥) ويعقوب في « المعرفة » ٢/٥١٨ والبيهقي ١٠/٢٢١ من طريق حماد بن سلمة عنه به .

وهذا سند ضعيف لعنعنة ابن إسحاق ، وكان مدلساً ، واختلف عليه في اسم الراوي عن عبدالله بن عمرو ، قال الحافظ في « النكت الظراف » ٦/٣٨٦ ـ ٣٨٧ : « هكذا قال حماد بن سلمة ، وخالفه إبراهيم بن سعد فقال : عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد حدثه عن عبدالله بن

عمرو ، أخرجه يعقوب بن سفيان وجعفر الفريابي ، وكذا قال عبدالحميد بن جعفر وابن لهيعة جميعا عن يزيد ، أخرجهما أحمد ، وهو الراجح » .

قلت : أمّا التعليل الذي أشرت إليه آنفاً فبيانه على ما يأتي :

أخرج الحديث عبدالله بن وهب في « الجامع » ق ١٠/ب ـ ومن طريقه البيهقي ١٠/٢٢٢ :ـ حدثني الليث بن سعد وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن قيس بن سعد مرفوعاً ، وزاد : « . . . والغبيراء ، وكل مسكر حرام » .

وقال عقبه : قال عمرو بن الوليد : وبلغني عن عبدالله بن عمرو بن العاص مثله ، ولم يذكر الليث : « القنين » .

قلت : فهذا برهان على أن عمرو بن الوليد لم يسمع الخبر من عبدالله بن عمرو ، وإنما هو بواسطة عنه لم يذكرها ، فهذه هي علة هذا الاسناد ، فلذا فإنه إسناد ضعيف عن عبدالله بن عمرو .

وهل يثبت من حديث قيس بن سعد ؟ في هذا بحث ، وبيانه :

أن الحديث أخرجه ابن عبد الحكم في « الفتوح » ص ٢٧٣ عن أبيه عبدالله بن عبدالحكم عن ابن لهيعة عن يزيد به ، كرواية ابن وهب .

وقال عقبه : « وربما أدخل فيما بين عمرو بن الوليد وبين قيس : أنه بلغه » .

قلت : وهذا يدل على أن عمرو بن الوليد لم يسمعه من قيس بن سعد ، لكن يعترض عليه بجواز أن يكون ذكر الواسطة من تخليط ابن لهيعة ، فإن الراوي عنه بذكر الواسطة بين عمرو وقيس ابن عبدالحكم ، وليس من قدماء أصحابه ، ورواية ابن وهب السابقة أولى لأمرين :

الأول : صحة رواية ابن لهيعة إذا روى عنه ابن وهب .

الثاني : متابعة الليث له ، والليث الليث .

فعلى هذا فإن إسناد حديث قيس صحيح ، وقد أطلق ضعفه العراقي في « تخريج الإحياء » ٢/٢٧٢ فلم يصب .

ولعمرو بن الوليد متابع عن قيس ، وهو بكر بن سوادة .

أخرجه أحمد في « الأشربة » رقم (٢٧) وابن أبي شيبة ٨/١٩٧ وابن أبي عبدالحكم ص ٢٧٣ والطبراني في « الكبير » ١٨/ ٣٥٢ والبيهقي ١٠/ ٢٢٢ من طريقين عن يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن بكر بن سوادة عن قيس به مرفوعاً ، وقال : « . . . وإياكم والغبيراء فإنها ثلث خمر العالم » .

قلت : وهذا إسناد لين ، لكنه لا بأس به في المتابعات ، عبيد الله بن زحر صدوق فيه ضعف .

فهذا يزيد حديث قيس قوة ، وهذا هو الوجه الثاني للخبر .

الثالث : عن قيس بن حبتر قال : سألت ابن عباس عن الجر الأبيض ، والجر الأخضر ، والجر الأحمر ؟ فقال : إن أول من سأل النبي ﷺ وفد عبد القيس فقالوا : إنا نصيب من الثقل فأي الأسقية ؟ فقال : « لا تشربوا في الدباء ، والمزفت ، والنقير ، والحنتم ، واشربوا في الأسقية » ثم قال : « إن الله حرّم عليّ ، أو حرّم الخمر ، والميسر ، والكوبة ، وكل مسكر حرام » .

أخرجه أحمد رقم (٢٤٧٦) وفي « الأشربة » رقم (١٩٣ ـ ١٩٤) وأبو داود رقم (٣٦٩٦) والبيهقي ١٠/٢٢١ عن أبي أحمد (الزبيري) حدثنا سفيان عن علي بن بذيمة حدثني قيس بن حبتر قال : فساقه ، واللفظ لأحمد .

قال سفيان : قلت لعلي بن بذيمة : ما الكوبة ؟ قال : الطبل .

قلت : وإسناده صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، وهو متصل .

قال المزي في « التحفة » ٥/١٩٧ : « تابعه ـ يعني سفيان ـ إسرائيل بن يونس وقيس بن الربيع عن علي بن بذيمة » .

قلت : أخرج المتابعتين الطبراني في « الكبير » ١٢/١٠١ ـ١٠٢ وفي إحداهما ضعف يزول بالمتابعة .

وقال ص ١٩٨ : « ورواه علي بن معبد بن شداد الرقي عن موسى بن أعين عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن قيس بن حبتر عن ابن عباس مختصراً : كل مسكر حرام ، ورواه عبدالسلام بن عبدالحميد الحراني عن موسى بن أعين عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن قيس بن حبتر عن ابن عباس ، كما قال علي بن معبد ، رواه عنه أبو الأحوص محمد بن الهيثم قاضي عكبرا ، قال أبو الأحوص : والصحيح عن علي بن بذيمة عن قيس بن حبتر ، يعني ليس فيه سعيد بن جبير ، وقال أبو بكر الخطيب : كان موسى بن أعين يخلط في هذا الحديث ، والصحيح عن علي بن بذيمة ما رواه سفيان الثوري عنه عن قيس بن حبتر عن ابن عباس وليس لسعيد بن جبير فيه ذكر » .

قلت : وتابع علياً عبدالكريم الجزري .

أخرجه أحمد رقم (٢٦٢٥ و ٣٢٧٤) وفي « الأشربة » رقم (١٤) والبيهقي ١٠/٢٢١ وفي « الآداب » ق ١٨٥/ب من طريق عبيدالله بن عمرو عن عبدالكريم عن قيس بن حبتر عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال : « إن الله حرَّم عليكم الخمر ، والميسر ، والكوبة » وقال : « كل مسكر حرام » .

قلت : وهذه متابعة قوية ، فإن عبدالكريم وهو الجزري ثقة مشهور ، والإسناد إليه صحيح .

وكذا أخرج الحديث : الطبراني في « الكبير » ١٢/١٠٢ والدارقطني ٣/٧ من طريق معقل بن عبدالله عن عبدالكريم به في سياق مطول .

* * *

٤ ـ ﴿ رأيتُ رسولَ الله ﷺ ، وسمع صوت زمّارة راع فصنع مثل هذا ﴾ .

صحيح .

أخرجه أحمد رقم (٤٥٣٥ و ٤٩٦٥) وأبو داود رقم (٤٩٢٤) وابن حبان رقم (٢٠١٣ ـ موارد) وابن أبي الدنيا ق ١٦٠/أ والآجري في « تحريم النرد » رقم (٦٤) وأبو نعيم في « الحلية » ١٢٩/٦ والبيهقي ٢٢٢/١٠ وابن طاهر في « السماع » ص ٥٩ وابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص ٢٣٢ من طرق عن سعيد بن عبدالعزيز عن سليمان بن موسى عن نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر سمع صوت زمارة راع ، فوضع أصبعيه في أذنيه ، وعدل راحلته عن الطريق ، وهو يقول : يانافع أتسمع ؟ فأقول : نعم ، فيمضي حتى قلت : لا ، فوضع يديه ، وأعاد راحلته إلى الطريق ، وقال : فذكره .

قال أبوعلي اللؤلؤي : سمعت أبا داود يقول : « هذا حديث منكر » .

وأعله ابن طاهر بسليمان بن موسى فقال : « سليمان بن موسى هذا هو الأشدق الدمشقي ، تكلم فيه أهل النقل ، وتفرد بهذا الحديث عن نافع ، ولم يروه عنه غيره ، وقال البخاري : سليمان بن موسى عنده مناكير » .

قلت : وهذا تعليل غير مستقيم لأمرين :

الأول : أن سليمان بن موسى لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن ، فإنه ثقة فيه بعض اللين ، وما أنصف ابن طاهر بإيراده ما يُفهم جرحه المطلق ، فقد وثقه ابن معين ودحيم وابن سعد وابن حبان والدارقطني وغيرهم ، وإنما يتأنى فيما يتفرد به .

الثاني : أنه لم ينفرد بالخبر عن نافع ، وإنما تابعه آخران عنه :

الأول : مطعم بن المقدام قال : حدثنا نافع قال : كنت ردف ابن عمر ، فذكر نحوه .

أخرجه أبو داود رقم (٤٩٢٥) والطبراني في « الصغير » ١٣/١ والآجري رقم (٦٥) والبيهقي ٢٢٢/١٠ من طريق محمود بن خالد حدثنا أبي حدثنا مطعم به .

قلت : محمود بن خالد ثقة ، وأبوه خالد هو ابن يـزيد السلمي الأزرق ، مستور الحال ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ومثله يعتبر به ، ومطعم بن المقدام شامي ثقة وقد وقع التصريح بالتحديث في جميع الإسناد ، فهـو إسناد صـالح في المتابعات .

لكن قال أبو داود : « أدخل بين مطعم ونافع سليمان بن موسى » كذا قال ، ولم يذكر حجة ، وهذا مناف للتصريح بالتحديث في الإسناد ـ كما تراه ـ بين مطعم ونافع ، إلّا أن يكون خالد بن يزيد لم يحفظه .

الثاني : ميمون بن مهران عن نافع قال : كنا مع ابن عمـر فسمع صـوت زامر ، فذكر نحوه .

أخرجه أبو داود رقم (٤٩٢٦) ومن طريقه البيهقي ٢٢٢/١٠ قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا عبدالله بن جعفر الرقي قال : حدثنا أبو المليح عن ميمون به .

قال أبو داود : « وهذا أنكرها » .

قلت : ظننت ابتداء أن أبا داود أنكر الحديث من رواية سليمان بن موسى لأجل المتن ، فلما رأيت قوله هذا علمت أنه أنكر إسناده ، وهذا الإسناد رجاله ثقات كلهم ، واسم أبي المليح الحسن بن عمر الرقي ، وكلهم أدرك بعضهم بعضاً وروى عنه ، وليس فيهم مدلس ، فهذا الاسناد صحيح ، وهي متابعة قوية لرواية سليمان بن موسى ، فبهذا صحَّ الحديث ، ويظهر لك عدم تفرد سليمان به ، وسقوط كلام ابن طاهر .

وأما استنكار أبي داود فالذي يبدو أنه لا وجه له ، وهو بمنزلة الجرح غير المفسر .

قال شرف الحق في « العون » ٤ / ٤٣٤ متعقباً قول أبي داود بعد رواية سليمان بن موسى : « هذا حديث منكر » قال : « هكذا قاله أبو داود ، ولا يعلم وجه النكارة ، فإن هذا الحديث رواته كلهم ثقات ، وليس بمخالف لرواية أوثق الناس » .

وتعقب قول أبي داود بعد رواية مطعم بن المقدام : « وهذا أنكرها » قال : « ولا يُعلم وجه النكارة ، بل إسناده قوي ، وليس بمخالف لرواية الثقات » .

قلت : فخلاصة هذا المبحث أن الحديث صحيح عن نافع عن ابن عمر[1] ، وقد أورد إشكال على متنه لا يقدح فيه ، ومحل بيانه في غير هذا الموضع .

تنبيه : روى ابن ماجه رقم (١٩٠١) هذا الحديث عن مجاهد قال : كنت مع ابن عمر فسمع صوت طبل ، فأدخل أصبعيه في أذنيه ، ثم تنحى ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، ثم قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا السياق لا يعكر على رواية نافع ، لأن إسناده ضعيف ، فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف .

* * *

٥ ــ ﴿إنه قد رُخِّصَ لنا في العُرسِ ، والبكاءِ على الميّتِ في غير نَوْح﴾ .

صحيح .

أخرجه الطبراني في « الكبير » ١٧ / ٢٤٧ من طريق إسرائيل عن جده أبي

---

(١) قال ابن رجب في « نزهة الأسماع » ق ٦/أ : « وقد قيل للإمام أحمد : هذا الحديث منكر ، فلم يصرّح بذلك ولم يوافق عليه ، واستدلّ الإمام أحمد بهذا الحديث » .
وقال ابن الوزير اليماني : « صحيح على الأصح » (توضيح الأفكار ١ / ١٥٠) .

إسحاق عن عامر بن سعد البجلي قال :

دخلت على أبي مسعود وأبيّ بن كعب وثابت بن زيد ، وجواري يضربن بدف لهنّ ويغنين ، فقلت : أتقرون بذا وأنتم أصحاب محمد ﷺ ؟ قال [كذا] : فذكره .

ورواه البيهقي ٧/٢٨٩ من طريق إسرائيل معناه ، وقال : « قرظة » بدل : « أبيّ » ولم يذكر ثابت بن زيد ، وإنما قال أحد رواته : وذكر ثالثاً ذهب عليّ .

قلت : وإسناده صحيح .

ورواه الحاكم ١/١٠٢ من طريق يحيى الحماني عن إسرائيل عن عثمان بن أبي زرعة عن عامر بن سعد ، كذا قال ، والحماني ضعيف جداً .

وقد تابع إسرائيل شعبة وشريكٌ عن أبي إسحاق .

أما رواية شعبة ، فأخرجها الطيالسي رقم (١٢٢١) وابن أبي شيبة ٤/١٩٣ والحاكم ٢/١٨٤ والبيهقي ٧/٢٨٩ .

قال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي ، وأقول : هو على شرط مسلم فقط فإن البخاري لم يحتج بعامر البجلي .

وأما رواية شريك ، فأخرجها ابن أبي شيبة ٤/١٩٢ والنسائي ٦/١٣٥ والطحاوي في « شرح المعاني » ٤/٢٩٤ والطبراني ٧/٢٤٨ و ١٩/٣٩ والحاكم ٢/١٨٤ من طرق عن شريك .

* * *

٦ ــ ﴿ نهى عن كسبِ الزمّارةِ ﴾ .

صحيح .

أخرجه أبو عبيد في « غريب الحديث » ١/٣٤١ قال : حدثنيه حجاج عن

حماد بن سلمة عن هشام بن حسان وحبيب بن الشهيد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنّه . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، وحجاج هو ابن منهال .

والحديث أخرجه البيهقي ٦/١٢٦ والبغوي في « شرح السنة » ٨/٢٢ ـ ٢٣ و « التفسير » ٥/٢١٤ ـ هامش الخازن ـ من طريقين آخرين عن هشام بن حسان به ، وأوّله عندهما : « نهى عن ثمن الكلب » .

وخالف خالدٌ الحذّاء هشاماً وحبيباً ، فرواه عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : أخبث الكسبِ مهرُ الزمّارة وثمن الكلب .

فوقفه على أبي هريرة .

أخرجه المحاملي في « الأمالي » ق ٦٠/ب ـ رواية ابن مهدي ـ .

وإسناده إلى خالد صحيح ، إلّا أنَّ هشاماً وحده أثبت في ابن سيرين من خالد ، فكيف وقد تابَعَه ثقة ثبت ، وهو حبيب بن الشهيد ؟

فالمرفوع إذاً أرجح وأصحّ .

وقد أخرج الحديث ابنُ عديّ ١/٣٨٧/ب من طريق سليمان بن أبي سليمان أبي محمد القافلاني عن محمد بن سيرين به .

وذكره ابن طاهر من هذا الوجه في « كتاب السماع » ص : ٨٨ وقال : « وسليمان هذا متروك الحديث غير ثقة » .

قلتُ : وهو كما قال ، إلّا أنّه لم ينفرد به كما علمت ، فتنبه !

وفي معنى هذا الحديث أثرٌ موقوف عن أنس ، سيأتي في القسم الثالث .

* * *

٧ ـ ﴿ دَعْهما يا أبابكر ، إنَّ لكلّ قومٍ عيداً ، وإنَّ عيدَنا هذا اليوم ﴾ .

صحيح .

أخرجه أحمد ٦/٣٣ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٢٧ ، ١٣٤ والبخاري ٢/٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٤٧٤ و٦/٩٤ ، ٥٥٣ و٧/٢٦٤ ومسلم رقم (٨٩٢) والنسائي ٣/١٩٥ وابن ماجه رقم (١٨٩٨) من طرق عن عروة عن عائشة أنَّ أبا بكر دخل عليها ـ والنبي ﷺ عندها ـ يوم فطر أو أضحى ، وعندها قينتان تغنيان بما تعازفت الأنصار يوم بُعاث ، فقال أبو بكر : **مزمار الشيطان** ؟ ـ مرتين ـ فقال النبي ﷺ : فذكره .

هذا أحد سياقات البخاري .

وفي سياق آخر له ، قالت :

دخل أبو بكر ، وعندي جاريتان من جواري الأنصار ، تغنيان بما تقاولت الأنصار يوم بُعاث ، قالت : وليستا بمغنيتين ، فقال أبو بكر : **أمزامير الشيطان في بيت رسول الله ﷺ ؟ وذلك في يوم عيد ، فقال رسول الله ﷺ** : « يا أبا بكر ! إن لكلّ قومٍ عيداً ، وهذا عيدنا » .

وفي بعض الطرق : (**مزمارة الشيطان**) وفي بعضها : (**أبمزمور الشيطان**) .

واختلفت الروايات في تعيين وقت القصة في أيّ العيدين كان ، ففي السياق الأوّل الذي ذكرته على الشك ، وبعضها على الإبهام ، وبعضها « عيد الفطر » وبعضها « أيام مِنى » يعني الأضحى ، وهذا الأخير أظهر ، والله أعلم .

* * *

٨ ــ ﴿ قد نفخ الشيطانُ في منخرَيْها ﴾ .

صحيح .

أخرجه أحمد ٣/٤٤٩ والنسائي في « الكبرى » ـ كما في « تحفة الأشراف » ٣/٢٦٤ ـ عن مكّي ثنا الجعيد عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أنَّ امرأةً جاءت إلى رسول الله ﷺ ، فقال : « ياعائشة ! أتعرفين هذه ؟ » قالت : لا ، يانبيّ الله ! فقال : « هذه قينة بني فلان ، تحبين أن تغنيك ؟ » قالت : نعم ، قال : فأعطاها طبقاً ، فغنَّتْها ، فقال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

ورواه الطبراني في « الكبير » ٧/١٨٧ من طريق علي بن بحر ثنا مكّي به ، ولم يذكر (يزيد بن خصيفة) وذكرُه محفوظ عن مكّي ، وعليّ بن بحر قصَّر في ذلك فلم يذكره ، وهو ثقة ، لكن راويه بالواسطة بين الجعيد والسائب : أحمد بن حنبل ، وهارون الحمّال الحافظ عند النسائي ، كلاهما عن مكي به ، فأين يكون علي بن بحر منهما ؟

وعلى جواز أن تكون الرواية محفوظة بإسقاط ابن خصيفة ، فإنَّ الجعيد ثَبَت سماعه من السائب ، وليس هو بمدلّس ، فالاسناد صحيح أيضاً .

قال الهيثمي في « المجمع » ٨/١٣٠ : « رواه أحمد والطبراني ، ورجال أحمد رجال الصحيح » .

* * *

القِسمُ الثّاني
سياق
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
في الباب

١ ـ ﴿ الغناءُ ينبت النفاقَ في القلبِ كما ينبتُ الماءُ البقلَ ﴾ .

ضعيف

أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » ق ١٥٦ /أ وأبو الحسين بن المنادي في كتاب « أحكام الملاهي » ـ كما في « إغاثة اللهفان » ١/ ٢٤٨ ـ والبيهقي ١٠/ ٢٢٣[1] من طريقين عن سلام بن مسكين قال : حدثنا شيخ عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود به مرفوعاً .

وأخرجه أبو داود رقم (٤٩٢٧) من طريق سلام به ، ولم يذكر المشبه به .

والحديث أعلّه ابن حزم في « المحلى » ٩/ ٥٧ وابن طاهر في « السماع » ص ٨٧ ـ ٨٨ وابن القيم في « الإغاثة » بجهالة شيخ سلام .

قلت : وهو كما قالوا ، فالإسناد ضعيف لأجل ذلك .

قال البيهقي في « الشعب » ٢/ ١٩١ /أ : « روي مسنداً بإسناد غير قوي » .

قال ابن القيم : « في رفعه نظر ، والموقوف أصح » وقال ابن رجب : « وفي إسناد المرفوع من لا يُعرف ، والموقوف أشبه » (نزهة الأسماع ق ٤ /أ) .

قلت : أي ما أخرجه ابن أبي الدنيا ـ ومن طريقه : البيهقي : حدثنا علي بن

---

(١) وعَزاه في « جمع الجوامع » ـ كما في « الكنز » ١٥/ ٢٢٠ ـ لابن صصري في « أماليه » عن ابن مسعود ، ووجدته في بعض كتب السماع منسوباً لابن صصري ، لكن من حديث ابن عباس ، ولم أجده من حديثه .
فائدة : سئل النووي رحمه الله : هل ثبت أن النبي ﷺ قال : « الغناء ينبت النفاق . / » الحديث ؟ فأجاب « لم يصح شيء في ذلك » (فتاوي ص ٢٨٨)

الجعد قال : أخبرنا محمد بن طلحة عن سعيد بن كعب المرادي عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع ، والذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء الزرع .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، محمد بن عبدالرحمن عن ابن مسعود منقطع ، وسعيد بن كعب ذكره ابن أبي حاتم ٢/١/٥٧ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقد رُوي من وجه آخر عن ابن مسعود .

أخرجه ابن أبي الدنيا من طريق ليث عن طلحة بن مصرف عن عبدالله بعضه .

وهذا منقطع أيضا ، طلحة لم يدرك عبدالله ، وليث هو ابن أبي سليم ضعيف .

وله وجه ثالث عن ابن مسعود .

أخرجه ابن أبي الدنيا ـ ومن طريقه : البيهقي في « الشعب » ٢/١٩١/أ ـ من طريق الحكم عن حماد عن إبراهيم قال : قال عبدالله ، فذكره ببعضه .

قلت : وهذا منقطع أيضا ، إبراهيم هو النخعي لم يدرك عبدالله ، وحماد هو ابن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، صدوق لكنه يخطيء كثيراً ، واختلط في آخر عمره ، لكن شأن اختلاطه هٰهُنا مرتفع لأجل أن الراوي عنه من أقرانه ، وهو الحكم بن عتيبة .

وخلاصة القول في الخبر ، ضعفه مرفوعاً وموقوفاً .

فإن قيل : الموقوف تعددت طرقه فلم لا تقويه ؟ قلت : لأن الإنقطاع في طرقه حاصل في موضع واحد ، ومَن رواه عن عبدالله كلهم كوفيون ، فيجوز أن يكون شيخهم في الخبر واحداً .

وقد رُوي الحديث عن جابر بن عبـدالله وأبي هريـرة وأنس مرفـوعاً ، ولا يصح ، وسيأتي رقم (٢ ، ٣ ، ٤) .

* * *

٢ ــ ﴿ الغناءُ ينبتُ النفاقَ في القلبِ كما ينبتُ الماءُ الزرعَ ﴾ . ضعيف جداً .

أخرجه البيهقي في « الشعب » ٢/١٩١/ أ ـ ب من طريق محمد بن صالح الأشج ناعبدالله بن عبدالعزيز بن أبي روّاد ناإبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلتُ : هذا إسناد واهٍ جداً لثلاث علل :

الأولى : لين محمد بن صالح الأشج ، فقد ذكره ابن حبان في « الثقـات » ١٤٨/٩ وقال : « من أهل همذان ، يروي عن يحيى بن نصر بن حاجب ، وأبي نعيم ، وعبد الصمد بن حسان ، حدّثنا عنه أحمد بن سعيد بهمذان ، وغيره ، كان يخطيء »[١] .

والثانية : وَهاء عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي روّاد[٢] ، فإنه لم يكن بثقة ، قال أبو حاتم : « نظرتُ في بعض حديثه ، فرأيتُ أحاديثه أحاديث منكرة ، ولم أكتب عنه ، ولم يكن محله عندي الصدق » وسئل عنه ابن الجنيد ؟ فقـال : « لا يسوى فلساً ، يحدث بأحاديث كذب . . » وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : « يعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه ، وفي روايته عن إبراهيم بن طهمان بعض المناكير » وقال العقيليُّ : « أحاديثه مناكير غير محفوظة ، ليس ممن يقيم الحديث » .

---

(١) وانظر : اللسان ٥/٢٠٣ .

(٢) جرح ٢/٢/١٠٤ ثقات ٨/٣٤٧ ـ ٣٤٨ ضعفـاء العقيلي ٢/٢٧٩ ميـزان ٢/٤٥٥ لسان ٣/٣١٠ .

قلت : لم يصب ابن حبان في إيراده في « ثقاته » وكان الأولى به كتابه في الضعفاء ، فإن الرجل واهٍ جداً ، ليس بثقة .

والثالثة : أبو الزبير ـ واسمه محمد بن مسلم بن تدرس ـ مدلس وقد عنعن .

قال الشيخ مرتضى الزبيدي في « شرح الإحياء » ٦/٥٢٥ عقب الحديث : « وهو ضعيف ، فيه عليّ بن حمّاد ، قال الدارقطني : متروك ، وابن أبي رواد ، قال أبو حاتم : أحاديثه منكرة ، وقال ابن الجنيد : لا يساوي فلساً ، وإبراهيم بن طهمان مختلف فيه » .

قلت : وعلى ما ذكر مؤاخذتان :

الأولى : إعلاله الحديث بعلي بن حماد وهم ، فإنه ليس في الإسناد من اسمه « علي بن حماد » وإنما فيه « علي بن حمشاذ » وهو الراوي عن محمد بن صالح الأشج ، وهو ثقة حافظ[٣] ، فتحرفت « حمشاذ » إلى « حماد » فنتج الوهم .

والثانية : إعلاله الحديث بكون ابن طهمان مختلفاً فيه ليس بجيد ، فإنه احتجَّ به الشيخان ، والجمهور على ثقته وصحة حديثه ، وإنما نقم عليه الإرجاء ، ومن تكلم فيه بغير ذلك فمذهبه مرجوح ، ولقوله مخرج ، والله أعلم .

* * *

٣ ـ ﴿ إنّ الغناءَ ينبتُ النفاقَ في القلبِ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » ٢/١٦٦/أ ـ ب ـ ومن طريقه : ابن الجوزي في « العلل » ٢/٣٠٠ ـ من طريق عبدالرحمن بن عبدالله ـ العمري ـ عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة به مرفوعاً .

---

(٣) أنظر : سير أعلام النبلاء ١٥/٣٩٨ .

ورواه الديلمي في « الفردوس » ٢/٨٥ من طريق عبدالرحمن هذا به ، ولفظه : « حب الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء العشب » .

قلت : ذكره ابن عدي في منكرات عبدالرحمن ، وقال فيه : « وعامة ما يرويه مناكير إمّا إسناداً وإمّا متناً » .

وبه أعله ابن طاهر في « السماع » .

وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لايصح ، قال أحمد : لا يساوي حديث عبدالرحمن شيئاً ، حرقناه ، وقال يحيى : ليس بشيء ، وقال النسائي والدارقطني : متروك » .

قلت : وأبوه عبدالله سيء الحفظ مع صدقه ، لكن الحمل فيه على عبدالرحمن .

* * *

٤ ـ ﴿ الغِناءُ واللَّهْوُ يُنبتانِ النفاقَ في القلبِ كما يُنبتُ الماءُ العُشبَ ، والذي نفسي بيده ، إن القرآنَ والذكرَ لَيُنبتان الإيمانَ في القلبِ كما ينبتُ الماءُ العشبَ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه الديلمي ٢/٣٢٢ ـ زهر ـ من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود حدثنا هشام بن عمّار حدثنا مسلمة بن علي حدثنا عمر مولى غفرة عن أنس به مرفوعاً .

قلت : وهذا سند واه بمرة ، ابن الجارود ومسلمة ساقطان ، أمّا الأول فكذبه الخطيب وغيره ، وأمّا الثاني فاتفقوا على تركه ، وعمر مولى غفرة هو عمر بن عبدالله صدوق لين ، ولم يلق أنساً ، لكن هذا يهون مع شأن من دونه .

* * *

٥ ــ ﴿ نهى رسولُ الله ﷺ عن ضربِ الدفِّ ، ولعبِ الطبل (وفي موضع : الصنج) وصوتِ الزمّارةِ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه الآجري في « تحريم النرد » رقم (٦٢) والخطيب في « التاريخ » ١٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١ من طريق إسماعيل بن عياش حدثنا عبدالله بن ميمون عن مطر بن سالم أن علي بن أبي طالب قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد مسلسل بثلاث علل :

الأولى : إسماعيل ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وشيخه هنا مكي .

الثانية : شيخ إسماعيل عبدالله القداح واهي الحديث متروك .

الثالثة : مطربن سالم ، ويقال : ابن أبي سالم ، قال أبو حاتم : « مجهول »[1] .

والحديث أعلّه ابن طاهر ص ٨٢ بمن ذكرت .

* * *

٦ ــ ﴿ إني لم أنهَ عن البكاءِ ، ولكن نهيتُ عن صوتين أحمقين فاجرين : صوتٍ عندَ نعمةٍ ، لهوٍ ولعبٍ ومزاميرِ شيطان ، وصوتٍ عندَ مُصيبة ، لطمِ وجوهٍ ، وشقِّ جيوب .

وهذه رحمةٌ ، ومَنْ لا يَرحم لا يُرحم ، يا إبراهيمُ ! لولا أنه وعدٌ صادقٌ ، وقولٌ حقّ ، وأنَّ آخرَنا سيلحقُ بأوَّلنا لحزنا عليك

(١) الجرح والتعديل ٤/ ١/ ٢٨٧ .

حزناً أشدّ من هذا ، وإنّا بِك يا إبراهيمُ لمحزونون ، تبكي العينُ ، ويَحزن القلبُ ، ولا نقول ما يُسخط الربَّ عز وجل ﷻ .
ضعيف بهذا السياق .

أخرجه ابن سعد ١/١٣٨ وأبو يعلى رقم (٤٣٨ ـ مقصد) والبزار رقم (٨٠٥ ـ كشف الأستار) والطحاوي في « شرح المعاني » ٤/٢٩٣ والحاكم ٤/٤٠ وابن أبي الدنياق ١٥٩/أ والآجري في « تحريم النرد » رقم (٦٣) والبغوي في « شرح السنة » ٥/٤٣٠ ـ ٤٣١ من طرق عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبدالله عن عبدالرحمن بن عوف قال : أخذ النبي ﷺ بيدي ، فانطلقت معه إلى ابنه إبراهيم وهو يجود بنفسه ، فقال : فأخذه النبي ﷺ فوضعه في حجره حتى خرجت نفسه ، قال : فوضعه ثم بكى ، فقلت : تبكي يا رسول الله وأنت تنهى عن البكاء ؟! قال : فذكره .

هكذا رواه هؤلاء جميعاً عن ابن أبي ليلى من مسند عبدالرحمن بن عوف .

وأخرجه إسحاق بن راهويه ـ كما في « نصب الراية » ٤/٨٤ ـ وعبد بن حميد رقم (١٠٠٤) ـ منتخب ـ والترمذي رقم (١٠٠٥) والطيالسي رقم (١٦٨٣) وابن أبي شيبة ٣/٢٩٠ وابن حبان في « المجروحين » ٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦ والبيهقي ٤/٦٩ والبغوي في « شرح السنة » ٥/٤٣١ والحكيم الترمذي في « المنهيات » ص ٤٢ من طرق عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبدالله قال : فذكر نحوه .

قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن » .

وقال شيخ ابن حبان في الخبر محمد بن إسحاق السعدي[1] : « لو لم يرو ابن

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن سعيد السعدي الهروي ، ذكره ابن السمعاني في « الأنساب » ٧/١٤٠ ـ ١٤١ وقال : « رأيت من تصنيفه كتاباً حسناً ببخارى ، أظنه لم يسبق إلى ذلك ، سماه : (كتاب الصناع من الفقهاء والمحدثين) ، وذكر له جمعاً من الشيوخ .

أبي ليلى غير[1] الحديث لكان يستحق أن يترك حديثه » .

وسكت عن الحديث الحاكم والذهبي في « تلخيصه » والحافظ في « الفتح » ١٧٣/٣ .

لكن قال في « المطالب » ٢٢٥/١ بعد ذكر الإختلاف في جعله من مسند ابن عوف أوجابر : « وابن أبي ليلى سيء الحفظ ، والإضطراب فيه منه ، والله أعلم » .

وقال النووي في « الخلاصة » ـ كما في « نصب الراية » ٨٤/٤ : « ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ضعيف ، ولعله اعتضد » .

وقال الهيثمي ١٧/٣ : « فيه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وفيه كلام » .

وبه أعله أيضاً ابن طاهر في « السماع » ص ٨٥ .

قلت : القول قول من أعله ، فإن ابن أبي ليلى مع إمامته في الفقه فإنه سيء الحفظ في الحديث ، كثير الخطأ ، وهو عند أحمد في عطاء أشد ضعفاً ، وروايته هنا عنه .

وأمّا تحسين الترمذي فلعله لكون أصله معلوماً من غير وجه ، فإن هذه القصة وردت من حديث جماعة من الصحابة ، منها في « الصحيحين » حديث أنس بن مالك ، لكن ليس فيها محل الشاهد ، وهو ذكر الصوتين .

* * *

---

(١) أي غير هذا الحديث .

٧ ـ ﴿ صوتانِ ملعونانِ في الدنيا والآخرة : مزمارٌ عند نعمةٍ ، ورنّةٌ عند مصيبةٍ ﴾ .

ضعيف .

أخرجه البزار رقم (٧٩٥) ـ كشف ـ قال : حدثنا عمرو بن علي ثنا أبو عاصم ثنا شبيب بن بشر البجلي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

ورواه أبو بكر الشافعي في « الأسانيد الرباعيات » ٢/٢٣/أ عن الكديمي عن أبي عاصم بنحوه .

قال البزاز : « لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، علته شبيب بن بشر ، فإنه وإن قال ابن معين : « ثقة »[١] فإن أبا حاتم قال : « هولين الحديث ، حديثه حديث الشيوخ »[٢] وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وقال : « يخطيء كثيراً »[٣] .

قلت : والقول قول أبوي حاتم الرازي وابن حبان ، لأنك حين تتأمل حاله يتبين لك أنه مُقل ، وهو مع قلة روايته : « يخطيء كثيراً » فمثله لا يحتج بحديثه ، ولا يرقى عن صلاحيته للإعتبار إلى صلاحيته للإحتجاج ، فتأمل !

ولقد حسنت حديثه هذا من قبلُ ، قبلِ أن أتأمل شأنه ، اغتراراً بقول بعض أهل العلم .

ورواه عيسى بن طهمان عن أنس ، بمعناه مرفوعاً ، أخرجه ابن السماك في « الأول من حديثه » ق ٨٧/ ب .

---

(١) تاريخ يحيى ٢/٢٤٨ .

(٢) الجرح والتعديل ٢/١/٣٥٧ .

(٣) الثقات ٤/٣٥٩ .

وابن طهمان هذا ثقة ، لكن قال ابن حبان : « يتفرد بالمناكير عن أنس ، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي عنه ، لايجوز الاحتجاج بخبره » قلت : وقد عنعن عن أنس هنا فتأمل !

وروي الحديث عن ابن عباس ، وهو الآتي بعده .

* * *

٨ ــ ﴿ صوتانِ مَلعونان في الدنيا والآخرة : صوتُ مزمارٍ عند نعمةٍ ، وصوتُ رنّةٍ عند مُصيبةٍ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه ابن عدي ٣/٣٧/أ قال : حدثنا ابن ياسين[١] نامحمد بن معاوية[٢] نامحمد بن زياد نامیمون بن مهران عن ابن عباس : فذكره مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد واه جداً ، محمد بن زياد هو الطحان اليشكري ، قال أحمد : « كذاب أعور ، يضع الحديث » وكذبه ابن معين وأبو زرعة والدارقطني .

* * *

٩ ــ ﴿ بُعِثْتُ بهدمِ المزمارِ والطَّبلِ ﴾ .
ضعيف .

أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » ق ١٧/أ والديلمي في « مسند الفردوس » ١/١١٠/أ ـ زهر ـ وابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص ٢٣٣ من طريق عاصم بن علي ثنا عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن جبير بن نفير /

(١) هو عبدالله بن محمد بن ياسين أبو الحسن الدوري ، وليس هو ابن ياسين صاحب تاريخ هراة .

(٢) هو الأنماطي ، نسبه ابن عدي في موضع آخر ، وليس هو بالنيسابوري .

وعن الثقة عن عكرمة عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ قال : فذكره[1] .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالرحمن بن ثابت صدوق حسن الحديث ، إلا أنه أنكرت عليه أحاديث يرويها عن أبيه عن مكحول ، وهذا من روايته عن أبيه عن مكحول ، فلا يحتمل منه إذاً تفرده بهذا الخبر من هذا الوجه .

ثم إن لمكحول فيه إسنادين ، فمرّة يرويه عن جبير بن نفير ، والظاهر أنه مرسل ، ومرة يرويه بواسطة مجهولة عن عكرمة موصولاً ، وهو ضعيف من الوجهين .
وانظر ما بعده .

* * *

١٠ ـ ﴿ أمرني ربّي عزَّ وجلَّ بنفي الطنبورِ والمِزمار ﴾ .
منكر .

أخرجه ابن عدي ١ / ٨٠/ب ـ ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » ٢ / ٢٩٦ ـ ثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس وأحمد بن حفص السعدي ، قالا : ثنا أحمد بن عيسى المصري ثنا إبراهيم بن اليسع التميمي المكي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مرفوعاً .

ساقه ابن عدي في « ترجمة إبراهيم بن أبي حية اليسع » وذكر له حديثين آخرين بهذا الإسناد ، وقال : « وهذه الأحاديث عن هشام بن عروة لم يتابع إبراهيم بن أبي حية عليها أحد ، وهو يرويها عن هشام بن عروة » وقال : « وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها كلها مناكير » .

وأعله ابن طاهر بإبراهيم هذا .

---

(١) في إسناد الديلمي وابن الجوزي تحريف ، والسياق المذكور لتمام عن نسختين خطيتين .

وقال ابن الجوزي عقبه : « هذا حديث [غير][1] صحيح ، فأمّا أحمد بن عيسى فكان يحيى بن معين يحلف أنه كذاب ، وأما إبراهيم بن اليسع فقال الدارقطني : متروك الحديث » .

قلت : لم يصب ابن الجوزي في إعلال الخبر بأحمد بن عيسى ، فإنه ثقة حافظ ، روى عنه الشيخان والنسائي ، وذب عنه الذهبي وغيره .

وإنما أنكر هذا الخبر على إبراهيم بن اليسع ، وقد قال فيه البخاري أيضا : « منكر الحديث » .

* * *

١١ ــ ﴿ بُعثتُ بكسرِ المزامير والمعازفِ ، وأقسمَ ربي عزَّ وجل لا يشربُ عبدٌ في الدنيا خَمراً إلا سَقاه الله يوم القيامةِ حَميماً ، مُعَذَّباً أو مغفوراً له ﴾ .

ثم قال : ﴿ كسبُ المغنيةِ والمغني حَرامٌ ، وكسبُ الزانيةِ سحتٌ ، وحقّ على الله عزَّ وجل ألا يَدخُلَ الجنةَ لحمٌ نبتَ من سُحتٍ ﴾ . منكر جداً .

أخرجه الآجري في « تحريم النرد » رقم (٥٨) : حدثنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن ناجية حدثنا عباد بن يعقوب حدثنا موسى بن عمير عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به .

ورواه ابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص ٢٣٣ من طريق أبي بكر الشافعي عن ابن ناجية ، بشطره الأول .

---

(١) ساقطة من الأصل ، ولا يستقيم السياق إلا بها .

قلت : وهذا إسناد واه جداً لعلل ثلاث :

الأولى : موسى بن عمير ، وهو القرشي الأعمى ، ساقط ، قال ابن معين : « ليس بشيء » وكذبه أبو حاتم ، وقال النسائي : « ليس بثقة » .

والثانية : عبّاد بن يعقوب ، وهو الرواجني ، زائغ ضال معثر ، أنظر حاله في « سير أعلام النبلاء » وغيره .

والثالثة : محمد بن علي أبو جعفر الباقر لم يسمع من جده الحسين . وانظر ما يأتي بعده .

* * *

١٢ ــ ﴿ بَعَثني ربي عزَّ وجل بمَحْقِ المزامير والمعازِفِ ، والأوثانِ التي كانت تُعْبَد في الجاهلية ، والخمورِ ، وأقسمَ ربي بعزَّتِهِ لا يَشْرَبُها عبدٌ في الدنيا إلا سقاه الله بمثلِ ما شَرِبَ منها من حميمِ جهنَّم ، وأقسم ربي بعزَّتِهِ لا يَسقيها عبدٌ صبياً لا يعقِلُها إلا سَقاه مثلَ ما سَقى صبيَّه من حميمِ جهنمَ ، وأقسم ربي لا يَدَعُها أحدٌ مخافةَ الله إلا سَقاه إياها من حَظيرَةِ القدسِ ، وكانَ يأتيه أهلُ الجنةِ يشربون فيه ، يُكرِمُهم الله بذلك ﴾ .

منكر جداً .

أخرجه ابن عدي ٣/٤١/ب : حدثنا عبدالله بن محمد بن ناجية ناسويد بن سعيد ناحمد بن الفرات عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي به مرفوعاً .

ذكره ابن طاهر ص ٨٣ ـ ٨٤ وأعله بابن الفرات .

قلت : هو خبر ساقط بمرة لعلل ثلاث :

الأولى : سويد بن سعيد ضعيف .

والثانية : محمد بن الفرات كذاب ، كذبه أبو بكر بن أبي شيبة وابن عمّار ، وقال البخاري : « منكر الحديث ، رماه أحمد بالكذب » ووهّاه غيرهم .

والثالثة : الحارث الأعور صاحب علي ، ضعيف .

* * *

١٣ ـ ﴿بَعثني الله رحمةً وهدىً للعالمين ، وبعثني بمحقِ المعازفِ ، والمزامير ، وأمر الجاهلية .

ثم قال :

مَنْ شربَ خمراً في الدنيا سقاهُ الله كما شربَ منه من حميمِ جهنمَ ، معذب أو مغفور له ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه البيهقي في « الشعب » ٢/٣٨٢/ب من طريق سعيد بن أبي مريم أنا إبراهيم بن سويد حدثني هلال بن زيد بن يسار[1] بن بولا أخبرني أنس بن مالك أنَّ رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلتُ : وهذا إسناد ضعيف جداً ، من أجل هلال هذا ، فإنه بصريٌّ ، يكنى أبا عقال منكر الحديث ، روى عن أنس أشياء موضوعة .

وانظر حديث أبي أمامة الآتي قريباً برقم (٢/١٧) .

* * *

(١) في الأصل : بشار وهو تصحيف .

١٤ ــ ﴿ نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ القينات ، وشرائهنَّ وأكلِ ثمنِهنَّ وكسبِهنَّ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » ق ١٠٥/أ ـ نسخة شستربتي ـ قال : أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سعيد بن عبيدالله بن فطيس الوراق ثنا جعفر بن محمد بن جعفر بن رشيد الكوفي أبو الفضل ثنا سليمان بن عبدالرحمن ثنا أبو عمرو ناشب بن عمرو الشيباني ثنا مقاتل بن حيان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال : فذكره .

قلتُ : وهـذا إسناد ضعيف جـداً ، ناشب بن عَمـرو هذا مجهـول منكـر الحديث ، قال الدارقطني : « ضعيف » وقال البخاري : « منكر الحديث »[1] .

وشيخ تمام وشيخه جعفر بن محمد لم أقف لهما على ترجمة .

* * *

١٥ ــ ﴿ نهانا رسول الله ﷺ عن المغنّيات والنوّاحاتِ ، وعن شرائهنّ ، وبيعِهنّ ، وتجارةٍ فيهن ، وقال : كسبُهنَّ حرامٌ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه أبو يعلى رقم (٥٢٧) ـ ومن طريقه ابن عدي ١/ ٢٣٠/ب ـ : حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي حدثنا علي بن يزيد الصُّدائي عن الحارث بن نبهان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : فذكره .

---

(١) انظر : الميزان ٤/ ٢٣٩ اللسان ٦/ ١٤٣ .

قال ابن عدي : « ولا أعلم روى هذا الحديث عن أبي اسحاق بهذا الإسناد غير الحارث ، ولا عن الحارث غير علي بن يزيد الصدائي » .

وذكره ابن طاهر ص ٨٢ وأعله بالحارثين ابن نبهان والأعور ، وقال : « والحمل في هذا الحديث على الحارث بن نبهان ، وإن كان في الإسناد من الضعفاء غيره » .

وقال الهيثمي في « المجمع » ٤/٩١ : « « رواه أبو يعلى وفيه ابن نبهان وهو متروك » .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ، الحارث بن نبهان متروك كما قال الهيثمي ، والأعور ضعيف ، والصدائي لين الحديث .

* * *

١٦ ـ ﴿ إن الله عز وجل حرَّم القَيْنَة ، وبيعها ، وثمنَها ، وتعليمَها ، والإستماعَ إليها ، ثم قرأ : (ومَنَ النّاسِ من يَشتَري لَهْوَ الحديثِ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٥/أ ـ ومن طريقه : ابن الجوزي في « العلل » ٢/٢٩٩ ـ : حدثنا صالح بن عبد الله الترمذي قال : حدثنا جعفر بن سليمان عن ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن عائشة به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير ليث بن أبي سليم فإنه ضعيف ، وليس لهذا الاسناد علة ظاهرة سواه .

إلا أني وجدت جعفر بن سليمان قد رواه عن ليث بواسطة ، بينه وبينه رجلان .

فأخرجه الطبـراني في « الأوسط » ق ١٤٠/أ ـ زوائد المعجمـين ـ والعباس الدوري ـ كما في « المحلى » ٥٦/٩ ـ من طريقـين آخرين عن جعفـر بن سليمان الضبعي عن سعيد بن أبي رزين عن أخيه عن ليث به ، دون الآية .

قال ابن حزم : « فيه ليث وهو ضعيف ، وسعيد بن أبي رزين وهو مجهول لا يدرى من هو ، عن أخيه وما أدراك ما عن أخيه ؟ هو ما يعرف وقد سُمّي ، فكيف أخوه الذي لم يُسَمّ ؟ » .

وقال في « رسالة الغناء » ص ٤٣٤ ـ رسائله ـ : « فيه سعيد بن أبي رزين عن أخيه وكلاهما لا يدري أحد من هما » .

وقال البيهقي ١٤/٦ : « ليس بمحفوظ » .

وقال الهيثمي في « المجمع » ٩١/٤ : « رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه اثنان لم أجد من ذكرهما ، وليث بن أبي سليم ، وهو مدلس » .
وكذا ضعَّفه العراقي في « تخريج الإحياء » ٢٨٤/٢ .

قلت : ولم أرَ أحداً ذكر ليثاً بالتدليس ، وإنما ضعفوه لتخليطه واضطرابه .

وهذا الإسناد بالزيادة فيه أصح من إسناد ابن ابي الدنيا ، فإنّه جاء بإسنادين صحيحين عن جعفر .

فتحصَّل مما سبق أن هذا الإسناد واهٍ لعلل ثلاث : ضعف ليث ، وجهالة ابن أبي رزين وأخيه .

ثمَّ وقفتُ على الحديث في « مسند الروياني » ق ٢١٦/ب : ناعمرو بن علي ، وابن أبي الدنيا ق ١٥٥/أ : نا عبيد الله بن عمر الجشمي ، كلاهما قالا : نا معتمر بن سليمان قال : سمعتُ ليثاً يحدث عن عبيد الله عن القاسم عن عائشة أو أبي أمامة مرفوعاً : « لا يحلُّ بيعُ المغنيات ، ولا تعليمهن ، ولا شراؤهن ولا أكلُ أثمانهن » .

قلت : وهذا دالٌّ على تخليط ليث في الإسناد ، فتأمل !

* * *

١٧ ـ ﴿ لا يحل بيعُ المغنياتِ ، ولا شراؤهنَّ ، ولا تجارةٌ فيهنَّ ، وثمنهنَّ حرامٌ ـ وقال : ـ إنما نزلتْ هذه الاية في ذلك : ﴿ وَمِنَ الناسِ مَنْ يَشتري لَهْوَ الحَديثِ ﴾ ـ حتى فرغَ من الآية ـ ﴾ .

ثمَّ أتبعها : ﴿ والذي بعثني بالحق ، ما رفعَ رجلٌ عقيرته بالغناء ، إلا بعث الله عز وجل عند ذلك شياطين يرتقدان على عاتقيه ، ثم لا يزالان يضربان بأرجلهما على صَدْرِه ـ وأشار إلى صدرِ نفسه ـ حتى يكون هو الذي يسكتُ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه الطبراني في « الكبير » ٢١٢/٨ من طريقين عن الوليد بن الوليد ثنا ابن ثوبان عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن ابي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت وهذا سند ضعيف جداً ، لحال الوليد بن الوليد ، فقد قال فيه الدار قطني وغيره : « متروك » وقال أبو نعيم : « روى عن عبد الرحمن بن ثابت موضوعات » ولم يتبيّن ذلك لابي حاتم ، فقال فيه : « صدوق » وابن حبان ذكره في « الثقات » و « الضعفاء » وهذا تناقض ، لكن الذي يبدو أنه ذكره أولاً في « الثقات » ثمَّ بدا له من شأنه ما علمه الدار قطني وغيره ، فأورده في « الضعفاء » وقد جَرَحه جرحاً مفسراً ، فقال : « يروي عن ابن ثوبان ، وثابت بن يزيد ، العجائب ، ثم ساق له خبراً من روايته عن ثابت بن يزيد ، وقال عقبه : « وهذا ما لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، وقد روى هذا الشيخ عن ابن ثوبان عن عمرو

بن دينار نسخة اكثرها مقلوبة ، يطول الكتاب بذكرها ، لا يجوز الاحتجاجُ به فيما يروي » .

قلت : وللوليد متابعة على الشطر الثاني من الخبر ، لكنها لا تغني شيئا .

فقد ذكر الحديث ابن طاهر ص : ٨٧ من طريق مسلمة بن علي الحسيني الدمشقيّ عن يحيى بن الحارث ، وقال : « ومسلمة هذا قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث » .

قلت : هو متروك الحديث في قول جماعة من النقاد .

وليحيى بن الحارث متابعة ، لا يفرح بها أيضاً .

فقد أخرج الحديث أحمد ٥/٢٥٢ ، ٢٦٤ والحميدي رقم (٩١٠) والترمذي رقم (١٢٨٢ ، ٣١٩٥) وابن جرير ٢١/٦٠ والطبراني في « الكبير » ٨/٢٣٣ و ٢٥١و٢٥٣ و ٢٥٤ والحكيم الترمذي في « المنهيات » ص : ٥٨ والبيهقي ٦/١٤ و ١٥ وابن الجوزي في « العلل » ٢/٢٩٨ و « تلبيس إبليس » ص : ٢٣٢ من طرق عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً بالشطر الاول فقط ، وبعضهم لا يذكر الاية .

وزاد الحميدي والطبراني في رواية : « والاستماع إليهن » .

ورواه ابن أبي الدنيا ق ١٥٦/أ والطبراني في « الكبير » ٨/٢٤١ من طريق يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر بالإسناد ، بالشطر الثاني .

ورواه بشطريه جميعاً : ابن الجوزي في « تلبيس ابليس » ص ٢٣٢ والواحدي في « أسباب النزول » ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ والبغوي في « التفسير » ٥/٢١٣ من طريق ابن زحر ، بالإسناد .

قال الترمذي : « حديث أبي أمامة إنما نعرفه مثل هذا من هذا الوجه ، وقد تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد ، وضعّفَه ، وهو شامي » .

وقال في الموضع الآخر : « هذا حديث غريب ، إنما يروى من حديث القاسم عن أبي أمامة ، والقاسم ثقة ، وعلي بن يزيد يضعف في الحديث ، قال : سمعت محمداً يقول : القاسم ثقة ، وعلي بن يزيد يضعف » .

وذكره ابن حزم في « المحلى » ٥٨/٩ وأعلّه بابن زحر ، وعلي بن يزيد ، والقاسم ، وبإسماعيل بن عياش ، ومطرح ، وغيرهما ، وهم دون ابن زحر في الإسناد الذي ذكره ، والخبر جاء من وجوه عن ابن زحر ، وفي كلام أبي محمد بن حزم هذا أغلاط ، لبيانها موضع آخر .

وأعلّه ابن طاهر ص ٧٩ ـ ٨١ بابن زحر وعلي والقاسم أيضاً ، قال :

« وأمّا عبيد الله بن زحر وعلي والقاسم فهم في الرواية سواسية ، لا يحتج بحديث واحد منهم إذا انفرد بالرواية عن ثقة ، فكيف إذا روى عن مثله ؟ » .

وقال البيهقي : « وبمعناه رواه جماعة عن عبيد الله بن زحر ، وبمعناه رواه الفرج بن فضالة عن علي بن يزيد ، قال أبو عيسى : سألت البخاري عن إسناد هذا الحديث ؟ فقال : علي بن يزيد ذاهب الحديث ، ووثق عبيد الله بن زحر ، والقاسم بن عبد الرحمن » .

قلت : الحمل فيه على علي بن يزيد ، وهو الألهاني ، فإنه متروك ، وأما ابن زحر فأردأ أحواله أن يكون ضعيفاً يكتب حديثه ، والقاسم صدوق ، وانظر ما سيأتي في تحقيق الحديث رقم (٣٢) .

فمحصل ما سبق أن هذه المتابعة ضعيفة جداً ، لا تزيد الحديث إلا وهناً على وهن .

ورواية الفرج بن فضالة التي اشار اليها البيهقي في متنها زيادة ، فلذا استحسنت ذكرها منفصلة ، وهي الآتية بعد هذا الحديث .

وقد روى الشطر الأول من الحديث دون ذكر الآية : ابن ماجه رقم (٢١٦٨)

وابن أبي الدنيا ق ١٥٩/أ من طريق هاشم بن القاسم ثنا أبو جعفر الرازي عن عاصم عن أبي المهلب عن عبيد الله الافريقي عن أبي أمامة به مرفوعاً .

قلت : عاصم هو الاحول صرح به في إسناد ابن أبي الدنيا .

وهذا الاسناد هو السابق ، لكن أسقط منه علي بن يزيد والقاسم ، فإن عبيد الله هذا هو ابن زحر ، وابو المهلب هو مطرح بن يزيد ضعيف جداً ، وأبو جعفر الرازي صدوق فيه لين .

وقد رواه ابن أبي الدنيا ـ ومن طريقه : ابن الجوزي في « العلل » ٢/٢٩٨ ـ من طريق رقبة بن مصقلة عن عبيد الله الافريقي عن القاسم الشامي عن أبي أمامة .

فذكر في هذا القاسم ، قال ابن الجوزي : « وأمّا الإفريقي فهو عبيد الله بن زحر » .

قلت : وهذا الإسناد أصح من إسناد أبي جعفر الرازي ، فإن رقبة بن مصقلة ثقة ، وابن زحر لا يروي عن القاسم إلا بواسطة علي بن يزيد ، فعاد الإسناد كالأول .

٢/١٧ ـ ﴿ إن الله عزَّ وجلَّ بعثني رحمةً وهدى للعالمين ، وأمرني أن أمحق المزاميرَ والكِنّارات ـ يعني البَرابطَ ـ والمعازفَ ، والأوثانَ التي كانت تعبد في الجاهلية وأقسم ربي عز وجل بعزته لا يشرب عبد من عبيدي جرعةً من خمرٍ إلا سقيتُه مكانَها من حميم جهنمَ ، معذباً أو مغفوراً له ، ولا يسقيها صبياً صغيراً إلا سقيتُه مكانَها من حميم جهنمَ ، معذباً أو مغفوراً له ، ولا يدعها عبد من عبيدي من مخافتي إلا سقيتها إياه من حظيرة القدس ، ولا يحلُّ بَيْعُهنَّ ، ولا شِراؤهُنَّ ، ولا تَعليمُهنَّ ، ولا تجارةٌ فيهن ، وأثمانُهنَّ حرامٌ ـ للمغنياتِ ـ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه أحمد ٥/٢٥٧ و ٢٦٨ والطيالسي رقم (١١٣٤) والحكيم الترمذي في « المنهيات » ص ٤٤ و ٥٨ والعقيلي في « الضعفاء » ٣/٢٥٥ والطبراني في « الكبير » ٨/٢٣٢ وابن الجوزي في « العلل » ٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩ من طرق عن فرج بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً ، واللفظ لأحمد في الموضع الاول .

قلت : فرج منكر الحديث في غير الشاميين ، وفيهم ضعيف يكتب حديثه ، وشيخه هنا شامي ، لكن الشأن ليس فيه ، وإنما في شيخه علي بن يزيد ، وهو الالهاني ، وقد سبق ما فيه .

وقد تابع فرجاً عبيد الله بن زحر على هذا السياق .

أخرجه الطبراني ٨/٢٣٢ ـ ٢٣٣ و ٢٥٠ ـ ٢٥١ والآجري في « تحريم النرد » رقم (٥٩ ، ٦٠) والروياني في « مسنده » ق ٢٢٠/أ وفيه اختصار .

والحديث ضعفه العراقي في « تخريج الإحياء » ٢/٢٧٢ .

ورواه حشرج بن نباتة فقال : عن أبي عبد الملك عن عبد الله بن انيس عن جده عن أبي أمامة به نحوه مرفوعاً ، دون قوله : « ولا يحل بيعهن » الخ .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق (١٦٠) /ب : حدثنا شجاع بن الأشرس قال : حدثنا حشرج به .

قلت : حشرج صدوق حسن الحديث ، إنما أنكر عليه تفرده ببعض الأخبار ، وليس بشيء ، والشأن هنا فيمن فوقه ، فهذا المكني بأبي عبد الملك هو علي بن يزيد ـ فيما يظهر لي ـ فإنه يكنى بذلك ، والحديث معروف به ، وشيخه عبد الله بن أنيس وجده لم أعرفهما ، وليس في الرواة من اسمه عبد الله بن أنيس من هذه الطبقة ، وإنما فوقها من الصحابة عبد الله بن أنيس .

١٨ ــ ﴿ نهى رسول الله ﷺ عن الغناء ، والإستماع إلى الغناء ، ونهى عن الغيبة ، وعن الإستماع إلى الغيبة ، وعن النميمة ، والإستماع إلى النميمة ﴾ .

منكر جداً .

أخرجه الخطيب ٨/٢٢٦ من طريق الحكم بن مروان حدثنا فرات عن ميمون بن مهران عن ابن عمر يرفعه . .

ورواه الطبراني في « الكبير والاوسط » ـ كما في « المجمع » ٨/٩١ ـ وأبو نعيم في « الحلية » ٤/٩٣ من طريق فرات ، وهو ابن السائب به دون ذكر الغناء .

قال أبو نعيم ـ وقد ذكر مع هذا حديثين آخرين ـ : « هذه الأحاديث الثلاثة من مفاريد فرات بن السائب عن ميمون » .

وقال الهيثمي : « فيه فرات بن السائب ، وهو متروك » .

قلت : وهو كما قال ، وقال البخاري : « منكر الحديث » وقال يحيى : « ليس بشيء » . فالإسناد ضعيف جداً ، والخبر منكر .

* * *

١٩ ــ ﴿ يا أيها الناس ! إنَّ النبي ﷺ نهى عن تسعٍ ، وأنا أنهى عنهنَّ : النوحِ ، والشعرِ ، والتبرّجِ ، والتصاويرِ ، وجلود السباعِ ، والغناءِ ، والذهبِ ، والحريرِ ، والحديدِ ﴾ .

ضعيف .

أخرجه البخاري في « التاريخ » ٤/١/٢٣٤ والدولابي في « الكنى » ٢/٥٠ والطبراني في « الكبير » ١٩/٣٧٣ و ٣٧٤ وقاسم بن أصبغ ـ كما في « المحلى » ٩/٥٧ ـ وابن عساكر ١٤/٣٠٩/ب من طريق محمد بن مهاجر عن كيسان مولى معاوية قال : خطب معاوية الناس ، فقال : فذكره .

واللفظ للبخاري ، وذكر الطبراني : « الحر » بدل : « الحديد » وعند الدولابي : « الخز » وقال : « والجلوس على جلود السباع » وعند ابن عساكر في موضع : « والفخر » ولم يذكر « الحديد » .

قال ابن حزم : « محمد بن مهاجر ضعيف ، وكيسان مجهول » .

وقال في « رسالة الغناء » ص ٤٣٤ ـ رسائله ـ : « وأما حديث معاوية فإن فيه كيسان ، ولا يُدرى من هو ، ومحمد بن مهاجر ، وهو ضعيف » .

قلت : محمد بن مهاجر هذا ثقة ، وثقه أحمد وابن معين ودحيم وأبو زرعة الدمشقي وأبو داود ويعقوب بن سفيان وابن حبان والعجلي ، ولم يجرحه أحد ، فقول ابن حزم : « ضعيف » غلط .

وأما كيسان مولى معاوية ، فإنه مجهول ، لم يرو عنه غير محمد بن مهاجر ، وقد ذكره البخاري ، وابن أبي حاتم ٣/٢/١٦٥ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ٥/٣٤٠ على عادته في التوثيق .
فالسند ضعيف لأجله .

وقد توبع ، تابعه أبو حريز مولى معاوية قال : خطب الناس معاوية بحمص ، فذكر في خطبته أن رسول الله ﷺ حرّم سبعة أشياء ، وإني أبلغكم ذلك وأنهاكم عنه ، منهن : النوح ، الشعر ، والتصاوير ، والتبرج ، وجلود السباع ، والذهب ، والحرير .

أخرجه أحمد ٤/١٠١ والطبراني في « الكبير » ١٩/٣٧٣ وابن عساكر ١٤/٣٠٩/ب من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار ـ زاد أحمد : وغيره ـ عن أبي حريز به .

وعند الطبراني : حرّم ستة أشياء ، وهو تحريف ، فإنه ذكر سبعة .
قلت : وهذا الإسناد أضعف من الذي قبله ، فإن عبد الله بن دينار هذا

حمصي ، وليس هو الإمام الثقة المشهور ، وقد قال فيه ابن معين : « ضعيف » وضعفه غيره أيضاً ، وشدّد الدارقطني فقال : « ضعيف لا يعتبر به » .

وأقول : محصل أقوالهم فيه أنه ضعيف لسوء حفظه ، وشيخه أبو حريز هذا قال الدارقطني : « مجهول » ذكره الذهبي في « كنى الميزان » .

فالخلاصة أن الحديث ضعيف لا تقويه المتابعة ، ولو ثبت بها فليس فيها محل الشاهد ، وهو النهي عن الغناء ، فتأمل !

* * *

٢٠ ـ ﴿ نهى عن المزمار عند النعمةِ ، ونهى عن الدفِّ ، والكوبةِ ، ونهى عن الرقصِ ، ونهى عن كلّ ذي وَتَر ، ونهى عن اللعبِ كلّه . . . نهى عن حضور اللعبِ ، وحضورِ الباطل . . . ونهى عن الغناء ، وعن الإستماع إلى الغناء . . . ونهى عن تعليم الصبيان الغناء ، وعن تعليم الفتيات[1] ، وعن ثمن المغنية ، وعن أجر المغنّيةِ ﴾ .

موضوع .

أخرجه الحكيم الترمذي في « المنهيات » ص : ٥ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ـ مقطعاً ـ وابن عدي ٤ / ١٦٤٠ ـ بأصله ـ من طريق ضمرة بن ربيعة عن عباد بن كثير بن قيس الثقفي عن عثمان الأعرج عن الحسن أنه قال : حدثني سبعة[2] رهط من أصحاب رسول الله ﷺ ، منهم : أبو هريرة الدوسي ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ،

---

(١) في « تنزيه الشريعة » : المغنيات .

(٢) في « المنهيات » : تسعة ، وهو تحريف ، وطبعة الكتاب مشحونة بمثل ذلك .

وعمران بن حصين ، ومعقل بن يسار ، وأنس بن مالك ـ يزيد بعضهم على بعض ـ أنه[1] نهى ، فساق حديثاً طويلا .

قلت : هذا إسناد ساقط مركب موضوع ، آفته عباد بن كثير الثقفي ، فإنه متروك الحديث ، روى أحاديث كذب .

قال الجوزجاني : « لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم ، حسبك عنه بحديث النهي » (أحوال الرجال نص /١٦٣) .

قال النووي في « شرح المهذب » : « هذا حديث باطل ، لا يعرف »[2] .
وقال ابن الصلاح : « لا يعرف ، وهو ضعيف »[2] .

وقال الحافظ ابن حجر : « هو حديث باطل لا أصل له ، بل هو من إختلاق عباد »[2] .

وذكر ابن عدي أن الحديث مقدار ثلاثمائة حديث (كامل ٤/١٦٤١) .

قال الحافظ : « وصدق ابن عدي ، قد رأيتها ، وكأنه لم يترك متناً صحيحاً ولا سقيماً ، فيه نهى رسول الله ﷺ عن كذا إلا وساقه على ذلك الإسناد الذي ركّبه ، وهو : حدثني عثمان الأعرج حدثني يونس[3] عن الحسن البصري قال : حدثني سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وجابر ، وأبي هريرة ، ومعقل بن يسار ، وعمران بن حصين ، فساق الحديث عنهم ، وافترى في زعمه أن الحسن سمع من هؤلاء ، نعم سمع من معقل وعمران ، واختلف في سماعه من أبي هريرة »[4] (تهذيب ٥/١٠١) .
وأورد الحديث ابن عراق في « تنزيه الشريعة » ٢/٣٩٧ ـ ٤٠١ .

---

(١) يعني النبي ﷺ .
(٢) تلخيص الحبير ١/١٠٣ .
(٣) جملة « حدثني يونس » ليست في الإسناد الذي سقته .
(٤) وكذا أثبت أحمد وأبو حاتم سماعه من ابن عمر ، وأنس ، وفي أكثر ذلك خلاف ، وأنظر : « جامع التحصيل » للعلائي .

٢١ ـ ﴿ ثلاثة لا حرمة لهم : النائحةُ لا حرمةَ لها ملعونٌ كَسبُها ، والمغنيةُ لا حرمةَ لها ممحوقٌ مالُها ، ملعونٌ من اتَّخذها ، وآكلُ الربا لا حرمةَ له ، ممحوقٌ مالُه ﴾ .
منكر جداً .

أخرجه الديلمي ٢/٦٨ من طريق محمد بن عمر بن خزر[١] أخبرنا إبراهيم بن محمد[٢] حدثنا الحسين بن القاسم حدثنا إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : هذا إسناد واهٍ بمرّة ، مسلسل بالعلل :

الأولى : إبراهيم بن محمد ، يعرف بـ « الطيّان » الأصبهاني واهٍ جداً ، قال الجورقاني : « منكر الحديث ، مجهول » (أباطيل ١/٣٦٩ ميزان ١/٦٢ لسان ١/١٠١) .

والثانية : الحسين بن القاسم ، هو الزاهد الأصبهاني ، متروك ، ضعيف الحديث ، قاله الجورقاني[٣] .

والثالثة : إسماعيل بن أبي زياد الشامي ـ واسم أبي زياد مسلم ـ متروك الحديث أيضاً ، قاله الدارقطني والجورقاني[٤] .

ونقل الجورقاني عن « الطبقات بهمذان » للحافظ أبي الفضل صالح بن أحمد قوله : « سألت أبا جعفر الحافظ عن إبراهيم بن محمد المعروف بالطيّان الأصبهاني ؟

---

(١) في الأصل : خرّزاذ ، وهو خطأ ، وهو محمد بن عمر بن خزر ـ بالخاء المعجمة ، ثم زاي مفتوحتين ، ثم راء ـ الصوفي الهمذاني ، له ترجمة في « تاريخ بغداد » ٣/٣٣ وإكمال ابن ماكولا ٢/٤٥٦ .

(٢) في الأصل : بن محمد ، مكرّر .

(٣) الأباطيل : ١/٧٦ ، ٣٦٩ .

(٤) الأباطيل : ١/٧٦ ، ٣٦٩ ميزان ١/٢٣١ لسان ١/٤٠٦ .

فقال : سألت عنه بأصبهان فلم يُعرف ، ولا الحسين الزاهد عُرِف ، ولا التفسير الذي رواه ، وسمعتُ علي بن إبراهيم يقول : قدم بالكرخ ، فأخرج التفسير ، فأنكروا عليه ، وأخرجوه وخاصته ، بلغني أن أبا عمارة رحمه الله تعالى كان شديد الإنكار عليه حتى أخرجه ، وقُبِلَ عندنا وسُمِعَ منه لقلة العناية والمعرفة بالعلم بها »[1] .

قلت : وبين إسماعيل هذا راوي التفسير وابن عباس واسطة ، وهي أنه يرويه عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس .

وهذا الاسناد من أوهى أسانيد التفسير عن ابن عباس ، جويبر هو ابن سعيد الأزدي متروك واهٍ ، والضحاك لم يسمع من ابن عباس .

فهاتان إذاً علّتان أخريان ، فصارت خمساً ، وبواحدة منهن يسقط الخبر .

* * *

٢٢ ـ ﴿ لعَن الله المغنّي والمغنّى له ﴾ .
لا اصل له مرفوعاً .

ذكره بعضهم منسوباً إلى النبي ﷺ ، ولم أقف عليه بهذا السياق ، وله سياق آخر سيأتي قريباً .

وقد سئل النووي ـ رحمه الله ـ : هل ثبتَ أنَّ النبي ﷺ قال : لعن الله المغني والمغنى له ؟ فأجاب : « لم يصح شيء في ذلك » (فتاويه ص : ٢٨٨) .

قلت : لكن ورد ذلك من قول عامر الشعبي .

أخرجه ابن ابي الدنيا ق ١٥٦/ب ـ ومن طريقه : البيهقي في « الشعب » ٢/١٩١/ب ـ قال : حدثنا عبيد الله بن عمر قال : حدثني عبد الله بن داود عن القاسم بن سلمان عن الشعبي قال : لعن المغني والمغنى له .

---

(١) الأباطيل : ١/٣٦٩ ـ ٣٧٠ .

قلت : وإسناده لين إلى الشعبي ، القاسم بن سلمان مجهول الحال ، ذكره البخاري في « تاريخه » ٤/١/١٦٥ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ٧/٣٣٦ وذكر أنه روى عنه عليّ بن ثابت ، وهنا روى عنه عبد الله بن داود ، وهو الخريبي ، فارتفعت عنه جهالة عينه ، وبقيت جهالة حاله .

ولعل هذا هو أصل الخبر ، فنسبه بعضهم إلى رسول الله ﷺ ، وانظر الحديث الآتي برقم (٢٨) .

* * *

٢٣ ــ ﴿ إنَّ الله يبغضُ صوتَ الخَلخالِ كما يبغضُ الغناء ، يعاقبُ صاحبه كما يعاقب الآمر به ، لا تلبَس خَلخالاً ذاتَ صوتٍ إلاّ ملعونةٌ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه الديلمي ١/٢٤٤ ـ زهر ـ من طريق أبي سهل الأنماري حدثنا محمد بن محمد الطالقاني حدثنا جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد الصادق حدثنا محمد بن رمح حدثنا ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ، ابن لهيعة هو عبد الله ، إختلط فساء حفظه ، وجعفر بن محمد ، قال الجورقاني في « الأباطيل » ٢/٢٣٩ : « مجروح » وبعض رجال الإسناد لم أعرفهم .

* * *

٢٤ ــ ﴿ من مات وعنده جارية مغنيةٌ فلا تُصَلّوا عَليه ﴾ .

موضوع .

ذكره ابن حزم في « المحلى » ٩/٥٧ من طريق ابن شعبان المالكي قال : روى

هاشم بن ناصح عن عمر بن موسى عن مكحول عن عائشة به مرفوعاً .

قال ابن حزم عقبه : « هاشم وعمر مجهولان ، ومكحول لم يلق عائشة » .

وقال في « رسالة الغناء » ص ٤٣٥ ـ رسائله ـ : « عن مكحول عن عائشة ولم يلقها قط ولا أدركها ، وفيه أيضا من لا يعرف ، وهو هاشم بن ناصح ، وعمر بن موسى ، وهو أيضا منقطع » .

قلت : ذكر الذهبي هاشم بن ناصح في « الميزان » ٤/ ٢٩٠ وأورد قول ابن حزم فيه : « لا يعرف » وأقره .

وأما عمر بن موسى فإنه معروف ، ولكن بالكذب ووضع الحديث ، فإنه عمر بن موسىٰ بن وجيه الحمصي ، يروي عن مكحول وغيره .

قال ابن العربي المالكي في « أحكام القرآن » ٣/ ١٤٩٤ : « لا يصح » .

وانظر الحديث الآتي :

٢٥ ـ ﴿ مَنْ مَاتَ وَلَهُ قَيْنَة فَلاَ تُصَلّوا عَلَيْهِ ﴾

ضعيف جداً

ذكره ابن طاهر ص ٨٧ قال : « وهو حديث روي بإسناد مجهول عن خارجة بن مصعب عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علي » .

ثم أعله بخارجة فقال : « وخارجة متروك الحديث من أهل سرخس » .

قلت : وهو كما قال ، وقوله : « بإسناد مجهول » علة أخرى .

وعزاه الهيتمي في « كف الرعاع » ٢/ ٢٧١ ـ مع الزواجر ـ للحاكم في « تاريخه » والديلمي ، قال : « وسنده ضعيف » .

وفي « جمع الجوامع » كما في « الكنز » ١٥/ ٢٢٢ : وفيه داود بن سليمان الخواص عن خازم بن جبلة ، قال الأزدي : ضعيف جداً قلت : وفي ترجمة

« خازم » في « اللسان » ٢/٣٧١ : « عن خارجة بن مصعب قال محمد بن مخلد الدوري : لا يكتب حديثه » فجائز أن يكون هو الإسناد المجهول الذي أشار إليه ابن طاهر ، والله أعلم .

* * *

٢٦ ـ ﴿ سمعَ رجلاً يتغنى من الليل ، فقال : لا صَلاة له حتى يصلي مثلها ـ ثلاث مرات ـ ﴾ .

باطل .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » ٢/١١٨ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » ٣/١١٥ ـ من طريق أبي اليمان عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن الربيع بن خثيم عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : فذكر حديثاً ، ثم قال : وسمع . . فذكره .

قال أبو نعيم : « غريب من حديث الربيع ، ما كتبناه إلا بهذا الاسناد » .

وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لم يصح ، قال يحيى بن معين : سعيد ليس بثقة ، أحاديثه بو اطيل ، وقال النسائي : متروك الحديث » .

قلت : وقال البخاري : « منكر الحديث » وقال الدارقطني : « يضع الحديث » .

وهذا حمصي يكنى أبا مهدي ، وفي طبقته أو أنزل منه قليلا آخر اسمه سعيد بن سنان ، كوفي ، يكنى أبا سنان ، صدوق عابد ، روى له مسلم ، وانظر تعليقي على فقرة (٣٨٩) من كتاب « الأسامي والكنى » للإمام أحمد .

* * *

٢٧ ـ ﴿ من جَلَس الى قَيْنَةٍ فسَمعَ منها صَبَّ الله في أذنيْهِ الآنُكَ يَوم القيامةِ ﴾ .

منكر جداً .

أخرجه ابن حزم في « المحلى » ٥٧/٩ من طريق ابن شعبان المصري حدثني إبراهيم بن عثمان بن سعيد نا أحمد بن الغمر بن أبي حماد بحمص ويزيد بن عبد الصمد ناعبيد بن هشام الحلبي ـ هو أبو نعيم ـ ناعبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك به مرفوعاً .

قال ابن حزم عقبه : « هذا حديث موضوع مركب ، فضيحة ، ما عرف قط من طريق أنس ، ولا من رواية ابن المنكدر ، ولا من حديث مالك ، ولا من جهة ابن المبارك ، وكل من دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون » ثم طعن على ابن شعبان طعناً شنيعاً .

وتعقبه الحافظ في « اللسان » ٣٤٩/٥ على تجهيله من بين ابن المبارك وابن شعبان ، فقال : « قلت : ولم يصب في دعواه أنهم مجهولون ، فإن أبا نعيم ويزيد بن عبد الصمد مشهوران » .

قلت : وتعقبه في ترجمة « أحمد بن الغمر » ٢٤٤/١ فقال : « فأخطأ في ذلك ، فان عبيداً من الميزان ، وروى عنه جماعة وأما أحمد . . . » ثم بعد هذا بياض .

ولقد بحثت عن ترجمة ليزيد بن عبد الصمد الذي زعم الحافظ أنه مشهور فلم أجد .

وابن حزم متعقب أيضا في طعنه على ابن شعبان .

والتحقيق في هذا الحديث أن له طريقين آخرين عن عبيد بن هشام ، أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » ـ كما ذكره الحافظ في « اللسان » ٣٤٩/٥ ـ وقال

الدارقطني : « تفرد به أبو نعيم عن ابن المبارك ، ولا يثبت هذا عن مالك ، ولا عن ابن المنكدر » .

وذكره ابن طاهر ص : ٨٤ وقال : « وأبو نعيم اسمه عبيد بن هشام [في الأصل : محمد ، وهو خطأ] من أهل حلب ، ضعيف ، ولم يبلغ عن ابن المبارك ، والحديث عن مالك منكر جداً ، وإنما يُروى عن ابن المنكدر مرسلاً » .

وذكره ابن الجوزي في « العلل » ٢ / ٣٠٠ ونقل عن أحمد قال : « هذا حديث باطل » وقال ابن العربي في « أحكام القرآن » ٣/١٤٩٤ : « لا يصح » .

قلت : فمدار الكلام فيه على أبي نعيم الحلبي ، وقد ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣/١/٥ وذكر أنه روى عنه أبوه وأبو زرعة ، وقال : سئل أبي عنه فقال : « صدوق » وفي « التهذيب » ٧/٧٦ ـ ٧٧ : قال أبو داود : « ثقة إلا أنه تغير في آخر أمره ، لقن أحاديث ليس لها أصل ، لقن عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن أنس حديثاً منكراً » وقال النسائي : « ليس بالقوي » وقال أبو أحمد الحاكم : « حدّث عن ابن المبارك عن مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها » .

قلت : وهذا الحديث مما لم يتابع عليه عبيد ـ كما سبق في كلام الدارقطني ـ فالظاهر أنه مما لقنه فتلقنه ، وعلى هذا يتنزل ما حكم عليه به الإمام أحمد والدارقطني وغيرهما .

وبهذا يتبين لك تساهل بل تهاون من صحح هذا الحديث مستدلاً به على حرمة السماع .

* * *

٢٨ ــ ﴿ لعَن رسولُ الله ﷺ النائحـةَ ، والمستمعةَ ، والمغنّي ، والمغنى له ﴾ .

منكر جداً .

أخرجه ابن عدي ٢/١٩٨/أ من طريق عمر بن يزيد قال : سمعت الحسن بن أبي الحسن البصري حدث عن أبي هريرة قال : فذكره .

ذكره ابن عدي في ترجمة « عمر بن يزيد » هذا ، وهو أبو حفص المدائني ، وقال بعد أن ذكر له أحاديث عن عطاء والحسن ، هذا منها : « وهذه الأحاديث عن عطاء والحسن غير محفوظة » وقال في عمر : « منكر الحديث » .

وأعله ابن طاهر ص ٨٤ به ، وبعلة أخرى ، وهي الإنقطاع بين الحسن وأبي هريرة ، قال : « والحسن لم يسمع من أبي هريرة » .

قلت : فالإسناد ضعيف جداً .

وانظر ما سبق في الحديث رقم (٢٢) .

* * *

٢٩ ــ ﴿ النظر الى المغنية حَرام ، وغناؤها حرام ، وثمنها حرام ، وثمنها كثمن الكلب ، وثمنُ الكلبِ سُحْتٌ ، ومن نَبَت لحمُه من السُّحْتِ فإلى النار ﴾ .

منكر جداً .

أخرجه ابن عدي ٣/٢٤٨/أ والطبراني في « الكبير » رقم (٨٧) والإسماعيلي ومحمد بن يحيى الهمداني في « صحيحه » ـ كما في « نزهة الأسماع » لابن رجب ق ٣/ب من طريق عبد العزيز بن عبد الله قال : ثنا يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به مرفوعاً .

تفرد به النوفلي فيما ذكر ابن عدي ، وقال بعد أن ذكر له عدة أحاديث : « له غير ما ذكرت من الحديث ، وليس بالكثير ، وعامة ما يرويه غير محفوظ » .

وذكره الهيثمي في « المجمع » ٩١/٩ وقال : « رواه الطبراني وفيه يزيد بن عبدالملك النوفلي ، وهو متروك ، ضعفه جمهور الأئمة ، ونقل عن ابن معين في رواية : لا بأس به ، وضعفه في أخرى » .

وبالنوفلي أعله أيضاً ابن طاهر ص ٨٤ ـ ٨٥ .

ولم يتبين لابن سعد شأنه فوثقه ، والقول قول الجمهور ، فإن منهم من جرحه جرحاً بالغاً ، قال البخاري : « أحاديثه شبه لاشيء » وضعفه جداً ، وقال أبو حاتم : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً » وقال النسائي : « متروك » .

قلت : فالإسناد ضعيف جداً ، وإنما المعوّل إذا تعارض تعديل وجرح على الجرح إذا كان مبيناً ، وإلا فالتعديل ، فتأمل .

* * *

٣٠ ـ ﴿ ويحَك يا شابُّ ، هَلاّ بالقرآنِ تتغنى ؟ـ قالها مراراً ﴾ .
موضوع

أخرجه الديلمي ١٣٢/٢/٤ من طريق أبي نعيم الحافظ قال : حدثنا ابن حمدان حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عمار بن هارون حدثنا الهيثم بن جمّاز حدثنا نفيع بن الحارث سمعت زيد بن أرقم يقول : بينا رسول الله ﷺ يمشي في بعض سكك المدينة ، إذ مَرَّ بشاب وهو يغني ، فوقف عليه ، فقال : فذكره .

قلت : هذا إسناد مظلم ، عمّار بن هارون هو أبو ياسر المستملي ، والهيثم بن جماز ، ونفيع بن الحارث ، وهو أبو داود الأعمى ، هؤلاء جميعاً متروكون ، والأول قال ابن عدي : « كان يسرق الحديث » والأخيران أتهما بالكذب أيضا .

٣١ ـ ﴿ قالَ إبليسُ لربّه : يا ربّ ! قد أُهْبِطَ آدمُ ، وقد عَلِمتُ أنّه سيكونُ كِتابٌ ورسلٌ ، فما كِتابهم ورسُلُهم ؟ قال : رسلُهم الملائكةُ ، والنبيون منهم ، وكتُبهم : التوراةُ ، والزبورُ ، والإنجيلُ ، والفرقانُ ، قال : فما كتابي ؟ قال : كتابُكَ الوشمُ ، وقرآنُكَ الشّعرُ ، ورسُلُكَ الكهنَةُ ، وطعامُكَ مالا يُذكَر اسمُ الله عليه ، وشرابُك كلُّ مسكِرٍ ، وصدقُكَ الكذبُ ، وبيتُكَ الحمّامُ ، ومصائِدُك النساءُ ، ومؤذنُكَ المزمارُ ، ومسجدُكَ الأسواقُ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه الطبراني في « الكبير » ١١/١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ومن طريقه : أبو نعيم في « الحلية » ٣/٢٧٨ : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ثنا يحيى بن بكير حدثني يحيى بن صالح الأيلي عن إسماعيل بن أمية عن عبيد بن عمير عن ابن عباس به مرفوعا .

قال أبو نعيم : « هذا حديث غريب من حديث عبيد بن عمير وإسماعيل بن أمية ، تفرد به عنه يحيى بن صالح الأيلي » .

وقال الهيثمي في « المجمع » ١/١١٤ : « وفيه يحيى بن صالح الأيلي ضعفه العقيلي » .

قلت : هو وحده علة الإسناد ، قال فيه العقيلي : « عن إسماعيل بن أمية عن عطاء أحاديث مناكير ، أخشى أن تكون منقلبة ، هي بعمر بن قيس أشبه » (ضعفاء ص ٤٤٢) .

وذكره ابن عدي ٣/٢٤٣/أ وساق له حديثين من روايته عن إسماعيل بن

أمية ، ورواية يحيى بن بكير عنه ، وقال بعد ذلك : « وقد رُوي عن يحيى بن بكير عن يحيى بن صالح الأيلي غير ماذكرت ، وكلها غير محفوظة » .

* * *

٣٢ ـ ﴿ إنَّ إبليسَ لّما أنزلَ إلى الأرض قال : يا ربّ ! أنزلتَني إلى الأرضِ ، وجعلتَني رَجيماً ـ أوكما ذكر ـ فاجعَلْ لي بيتاً ، قال : الحمّامُ ، قال : فاجعلْ لي مَجْلساً ، قال : الأسواقُ ، ومجامِعُ الطرقِ ، قال : اجعلْ لي طَعاماً ، قال : ما لا يُذكَر اسم الله عليهِ ، قال : اجعل لي شراباً ، قال : كلُّ مسكر ، قال : اجعلْ لي مؤذناً ، قال : المزاميرُ ، قال : اجعلْ لي قُرآناً ، قال : الشعرُ ، قال : اجعلْ لي كتاباً ، قال : الوشمُ ، قال : اجعلْ لي حديثاً ، قال : الكذبُ ، قال : اجعلْ لي مصايدَ ، قال : النساء ﴾ .

منكر جداً

أخرجه الطبراني في « الكبير » ٨/ ٢٤٥ وابن أبي الدنيا في « مكايد الشيطان » ـ كما في « إغاثة اللهفان » ١/ ٢٥١ ـ من طريق سعيد بن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً .

قلت : وهذا سند تالف ، علي بن يزيد هو الألهاني متروك ، والراوي عنه ابن زحر ضعيف .

وهذا الإسناد « ابن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة » رويت به

أخبار كثيرة متداولة ، والصواب أنه إسناد واهٍ ، والحمل فيه على علي بن يزيد[1] .

قال ابن حبان[2] : « إذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبدالرحمن ، لايكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم ، فلا يحل الإحتجاج بهذه الصحيفة » وحطّ على ابن زحر ، وشدد القول فيه ، لكن تعقبه الحافظ في « التهذيب » فقال ٧/١٣ : « ليس في الثلاثة من اتهم إلا علي بن يزيد ، وأما الآخران فهما في الأصل صدوقان ، وإن كانا يخطئان » .

قلت : وما قاله الحافظ رحمه الله هو المتجه بالنسبة إلى القاسم ، أما ابن زحر فإنه وإن لم يتهم على الصحيح إلا أن ألفاظ الأئمة فيه تفيد أنه لين الحديث .

* * *

٣٣ ـ ﴿ إذا رَكِبَ العبدُ الدابّةَ فلم يذكر اسمَ الله ، رَدِفه الشيطانُ ، وقال : تغنّ ، فإن كانَ لا يُحسن الغِناءَ قال له : تمنّ ، فلا يَزال . . . ﴾[3] .
ضعيف جداً .

أخرجه الديلمي ١/٣٠/أ ـ زهر ـ من طريق الطبراني قال : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يحيى بن صالح عن إسماعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس به مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، لحال يحيى بن صالح ، وهو الأيلي المذكور

(١) قال أبو حاتم : « ضعيف الحديث ، أحاديثه منكرة » وقال البخاري : « منكر الحديث ، ضعيف » وقال النسائي في موضع : « ليس بثقة » ، وفي آخر : « متروك الحديث » وقال الدارقطني وغيره : « متروك » .
(٢) في ترجمة ابن زحر في «المجروحين» ٢/٦٢ ـ ٦٣ .
(٣) طمس في النسخة مقدار كلمتين .

في الحديث السابق برقم (٣١) .

وقد ورد الخبر موقوفاً على ابن مسعود .

أخرجه عبدالرزاق ٣٩٧/١٠ وابن أبي الدنيا ق ١٥٦/ب والطبراني في « الكبير » ١٧٠/٩ والبيهقي في « الشعب » ١٩١/٢/ب من طريقين عن منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود قال : إذا ركب الرجل الدابة فلم يذكر اسم الله ردفه الشيطان فقال له : تغن ، فإن لم يحسن قال له : تمنّ .

قلت : وسنده صحيح على شرط الشيخين ، واسم أبي معمر عبدالله بن سخبرة .

* * *

٣٤ ـ ﴿ إعلم أن المغنّي أذناهُ بيدِ شيطانٍ يُرغِمه حتى يَسْكُتَ ﴾ . ضعيف جداً .

ذكره ابن حزم في « المحلى » ٥٨/٩ فقال : ومن طريق عبدالملك بن حبيب عن عبدالعزيز الأويسي عن عبدالله بن عمر قال : قال رجل : يا رسول الله لي إبل أفأحدو فيها ؟ قال : « نعم » قال : أفأغني فيها ؟ قال : فذكره .

ثم أعله بعبدالملك وعبدالله العمري .

وأقول : لهذا الإسناد ثلاث علل :

الأولى : ضعف عبدالملك ، ومنهم من اتهمه .

والثانية : ضعف عبدالله بن عمر ، وهو العمري المكبر ، وذلك لسوء حفظه .

والثالثة : الإعضال ، فإن العمري رافعه من أتباع التابعين .

فالإسناد إذاً ضعيف جداً .

٣٥ ـ ﴿ أوصاني رسول الله ﷺ أن أصبحَ يوم صومي دهيناً مترجّلاً ، ولا تصبحْ يومَ صومِكَ عَبوساً ، وأجب دعوةَ من دعاكَ من المسلمين ، مالم يُظْهِروا المعازفَ ، فإذا أظهروا المعازفَ فلا تُجِبْهم ، وصل على من ماتَ من [أهلِ] قبلتِنا ، وإن قُتِلَ مصلوباً أو مَرْجومًا ، فلأن تلقى الله بمثلِ قرابِ الأرض ذُنوباً خيرٌ لكَ من أن تَبُتَّ الشهادةَ على أحدٍ من أهلِ القبلةِ ﴾ .

موضوع .

رواه الطبراني في « الكبير » ١٠/١٠٢ ـ وعنه : أبو نعيم في « الحلية » ٤/٢٣٦ : حدثنا يحيى بن عبدالباقي المصيصي ثنا اليمان بن سعيد المصيصي ثنا الوليد بن عبدالواحد عن ميسرة بن عبد ربه عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : فذكره .

قال أبو نعيم : « غريب [من] حديث مغيرة وإبراهيم وعلقمة ، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد » .

وقال الهيثمي في « المجمع » ٣/١٦٧ : « رواه الطبراني ، وفيه اليمان بن سعيد وهو ضعيف » .

قلت : وهو كما قال ، والوليد بن عبدالواحد لم أجده ، لكن آفة الخبر ميسرة هذا ، فإنه وضاع خبيث ، أقرَّ بأنه يضع الحديث يحتسب بذلك .

* * *

٣٦ ـ ﴿ إنَّ الله يغفِرُ لكل مذنبٍ ، إلا صاحبَ عرطبةٍ أو كوبةٍ ﴾ .

لا أصل له مرفوعاً .

ذكره ابن حجر الهيتمي الشافعي في « كف الرعاع » ٢/٢٩٤ ـ مع الزواجر ـ

نقلاً عن سليم بن أيوب الرازي أنه احتج به ، وأطلق عليه لفظة « حديث » ولم ينسبه لأحد .

ومعلوم أن إطلاق لفظة « حديث » لا يسبق إلى الذهن حال ورودها إلا أنه مرفوع ، وإن كانت في الأصل تطلق على المرفوع وغيره ، ولم أره في شيء من كتب السنة التي أمكن الوقوف عليها ، ولا كتب التخريج ، ولم يذكره أحد ـ فيما وقفت عليه ـ ممن صنف في هذا الباب ، والهيتمي نفسه لم يسقه في الأحاديث التي احتج بها لهذه المسألة ، وإنما ساقه في ضمن كلام أورده لسليم الرازي في هذا الباب .

وإنما وقفت عليه موقوفاً .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » ٦/٥٣ وابن عساكر في « تاريخه » ١٧/٣٤٣/ أ ـ ب عن نوف البكالي عن علي ـ في قصة ـ قال : يانوف ! لاتكونن شاعراً ، ولا عريفاً ، ولا شرطياً ، ولا جابياً ، ولا عشاراً ، فإن داود عليه السلام قام في ساعة من الليل فقال : إنها ساعة لايدعو عبد إلا استجيب له فيها ، إلّا أن يكون عريفاً ، أو شرطياً ، أو جابياً ، أو عشاراً ، أو صاحب عرطبة ، وهي الطنبور ، أو صاحب كوبة ، وهي الطبل .

قلت : وفي إسناده من لا يعرف ، ولو ثبت فليس بحجة ، لأن علياً لم يرفعه ، ويجوز أن يكون تلقاه عن بعض أهل الكتاب .

* * *

٣٧ ـ ﴿ لا إِذْنَ لكَ ولا كرامةَ ، ولقد كذبتَ يا عدوَّ الله ، لقد رَزَقَكَ الله طيّباً فاخْتَرتَ ما حرّم الله عليكَ من رزقِه ، وكانَ ما أحلَّ لكَ من حلالٍ أولى لكَ ، لو كنتُ تقدمتُ إليكَ أنكَلْتُ بكَ ، قُمْ عني وتُبْ إلى الله ، أَما والله إن تَعُدْ بَعْدَ التقدمَةِ ضَرَبْتُك ضرباً وجيعاً ، وحلقتُ رأسَكَ مُثلةً ، ونَفْيتُكَ من أهلِكَ ، وأحللتُ سَلبَك نعمةً

لفتيانِ المدينة ﴾ .

موضوع .

أخرجه ابن ماجه رقم (٢٦١٣) وابن عدي ٣/٢٢٧/ب ـ ٢٢٨/أ والحكيم الترمذي في « المنهيات » ص ٨٩ والطبراني في « الكبير » ٨/ ٦٠ ـ ٦١ وأبو نعيم في « المعرفة » وابن منده ـ كما في « الإصابة » ٧/ ١٣٥ ـ والديلمي ٤/٢/١٨٦ ـ زهر ـ والمزي في « تهذيب الكمال » ٤/١٥٨ ـ ١٥٩ من طريق عبدالرزاق عن يحيى بن العلاء حدثني بشر بن نمير أنه سمع مكحولاً يقول : حدثنا زيد بن عبدالله عن صفوان بن أمية قال :

كنا عند رسول الله ﷺ ، فجاء عمرو بن قرة ، فقال : يا رسول الله ، إن الله كتب عليَّ الشقوة ، ولا أرى أني أُرْزَق إلا من دفي بكفّي ، فأذن لي في الغناء من غير فاحشة ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

وبعده : فقام عمرو بن قرة ، وبه من الخِزي والشر مالا يعلمه إلا الله ، فقال النبي ﷺ بعدما قام : « هؤلاء العصابة ، من مات منهم بغير توبة ، حشره الله يوم القيامة كما هو في الدنيا ، عرياناً لا يستتر من الناس بهدبة ، كلما قام صُرِعَ » مرتين ، الحديث .

ثم ساق له ابن عدي متابعة لعبدالرزاق ، تابعه محمد بن ثور عن يحيى بن العلاء .

وقال عقبه : « وهذا معروف بيحيى بن العلاء ، لم يروه غيره » .

وأعله ابن طاهر بيحيىٰ هذا .

وقال الحافظ في « الإصابة » : « وشيخ عبدالرزاق فيه يحيى بن العلاء ، وشيخ يحيى فيه بشر بن نمير ، كلاهما من المتروكين » .

قلت : هذا خبر موضوع باطل ، يظهر أن واضعه قبحه الله لم يؤت بلاغة في

التعبير ، فلذلك لم يحسن رصفه ، والمتهم به أحد المذكورين ، يحيى بن العلاء ، أو بشر بن نمير ، فإنهما جميعاً متروكان ، وقد نُسِبا إلى الكذب ووضع الحديث ، وراوي الخبر عن صفوان زيد بن عبدالله ، ويقال : يزيد ، مجهول .

* * *

٣٨ ــ ﴿ يكونُ في هذه الأمَّةِ خسفٌ ومسخٌ وقذفٌ ، في متخذي القِيانِ ، وشاربي الخمرِ ، ولا بِسي الحريرِ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه الطبراني في « الصغير » ٢ / ٧٦ والأوسط ـ كما في « المجمع » ٨/ ١١ ـ من طريق زياد الجصاص عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري به مرفوعا .

قال الهيثمي : « فيه زياد بن أبي زياد الجصاص ، وثقه ابن حبـان وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : زياد ضعفوه جداً ، قال ابن معين وابن المديني : « ليس بشيء » وقال أبو زرعة : « واهي الحديث » وقال أبو حاتم : « منكر الحديث » وقـال النسائي والدارقطني : « متروك » .

فهذه بعض أقوال النقاد في الجصاص هذا ، لكن شذّ ابن حبـان والعجلي فوثقاه ، وألفاظ جارحيه لا تحتمل هذا التوثيق بوجه ، والله أعلم .

ولم يعتد الذهبي بتوثيق من وثقه لِما أشرنا ، فقال في « الضعفاء » ص ١١٢ : « تركوه » .

ولقد عُلم من منهج محققي العلماء أن العبرة حال اجتماع الجرح والتعديل بالجرح المفسر وإن كان من واحد ، بشرط أن يكون الجارح أهلاً للجرح .

* * *

٣٩ ـ ﴿ والـذي بَعَثني بالحقّ ، لا تَنْقَضي هـذه الدنيـا حتى يقَـعَ بهم الخسفُ والمسخُ والقذفُ ، قالوا : ومتى ذاكَ يا نبيَّ الله بأبي أنتَ وأمي ؟ قـال : إذا رأيتَ النساءَ قَـد رَكِبنَ السُّروجَ ، وكَثُـرتْ القَينـاتُ ، وشُهِدتْ شهاداتُ الزورِ ، وشَرِبَ المسلمونَ في آنيةِ أهلِ الشركِ : الذهبِ ، والفضةِ ، واستغنى الرجالُ بالرجالِ ، والنسـاءُ بالنسـاءِ ، فاستَـدْفَروا واستَعـدَوا ، وقال هكـذا بيـده وستَرَ وجهَه ﴾ .

منكر جداً .

أخرجه البزار رقم (٣٤٠٥ ـ كشف الأستار ـ) وابن عـدي في « الكامـل » ٢/٤/ب والحـاكم ٤/٤٣٧ والبيهقي في « الشعب » ٢/٢٣٦/ ب من طـريق سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هـريرة بـه مرفوعاً .

قال البزار عقبه : « سليمان لا يتابع على حديثه ، وليس بالقوي » وساقه ابن عدي في منكرات سليمان هذا ، وبه أعله البيهقي ، وسكت عنه الحاكم ، وتعقبه الذهبي في « تلخيصه » فقال : « سليمان هو اليمامي ضعفوه ، والخبر منكر » .

قلت : اليمـامي وهـوَّه جـداً ، قـال ابن معـين : « ليس بشيء » وقـال البخاري : « منكر الحديث » قال الذهبي عقبه : « وقد مرَّ لنا أن البخاري قال : من قلت فيه : منكر الحديث فلا تحل رواية حديثه » وقال أبو حاتم : « هو ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، ما أعلم له حديثاً صحيحاً » وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد » .

فالإسناد إذاً ضعيف جداً ، والخبر منكر لتفرد هذا الساقط به .

* * *

٤٠ ــ ﴿ ذَكَر خسفاً ومسخاً وقذفاً يكونُ في هذه الأمة ، قالوا : يا رسول [الله] إنَّهم يقولون : لا إلـه إلا الله ، فقال : نعم ، إذا ظهـرَ النردُ ، والمعازِفُ ، وشربُ الخمورِ ، ولبسُ الحرير ﴾ .
ضعيف جداً .

ذكره ابن طاهر في « السماع » ص ٨٣ وقـال عقبه : « وهـذا حديث رواه عثمان بن مطر عن عبدالغفور عن عبدالعزيز بن سعيد عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ ، وعثمان هذا شيباني من أهل البصـرة ، وكان ضـريراً ، قـال يحيى بن معين : ليس بشيء ، ضعيف الحديث ، وعبدالغفور يكنى بأبي الصباح ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث » .

قلت : إسنـاد هذا الخبـر واهٍ جداً ، عثمـان متروك ، وأبـو الصباح وهـو عبدالغفور بن عبدالعزيز الواسطي متروك ساقط ، كان يضع الحديث ، وقد روى بهذا الإسناد جملة أحاديث ، وشيخه عبـدالعزيـز بن سعيد ، ذكـره ابن حبان في « الثقات » ٥/١٢٥ وقال : « عبدالعزيـز بن سعيد بن سعـد بن عبادة ، ولأبيـه صحبة ، يروي عن أبيه ، روى عنه أبو الصباح ، واسمه عبدالغفور بن عبدالعزيز الواسطي ، عندنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، وفيها مالا يصح ، البلية فيها من أبي الصباح لأنه كان يخطيء ويتهّم » .

ولم أجد لهذا الرجل ترجمة في غير « ثقات ابن حبان » ولم يذكر ابن حبان عنه راوياً غير عبدالغفور ، فهو أيضاً مجهول ساقط الرواية .

* * *

٤١ ــ ﴿ والله لَيُمْسخنَّ قـومٌ وإنَّهم لَفي شـربِ الخمـرِ ، وضـربِ المعازِفِ ، حتى يكونوا قِرَدةً وخنازيرَ ﴾ .
موقوف ضعيف .

أخرجه يعقوب بن سفيان في « المعرفة » ١/٢٥٨ : حدثنا أبو اليمان قال : حدثنا صفوان عن سوادة وعبدالله بن الحجاج عن عبدالرحمن الجندي قال : قال لي عبدالله بن بسر صاحب النبي ﷺ : يا ابن الجندي ، فقلت له : لبيك يا أبا صفوان ، قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالرحمن الجندي ، ويقال : ابن الجندي ، مجهول ، ذكره البخاري في « التاريخ » ٣/١/٢٦٨ وابن حبان في « الثقات » ٥/٨٨ وذكراه بهذا الإسناد ، والراويان عنه ، سوادة وعبدالله بن الحجاج ، الأول[1] مجهول الحال ، روى عنه صفوان بن عمرو ، وإسماعيل بن عياش ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ولم يُجَرح ، وعبدالله بن الحجاج[2] ، مجهول ، لم يُذكر عنه راوٍ غير صفوان ، ولم يذكر بجرح .

والخبر ذكره ابن طاهر ص ٨٧ ، وأعله بالوقف ، وبجهالة ابن الجندي .

* * *

٤٢ ـ ﴿ لَيَسْتَحلَّنَّ ناسٌ من أمَّتي الحريرَ ، والخمرَ ، والمعازفَ ، وليأتينَّ الله علىٰ أهلِ حاضرٍ منهم عظيمٍ بجَبَلٍ حتّىٰ يَنبِذَه عليهم ، ويُمْسَخ آخرون قردةً وخنازير ﴾ .

ضعيف .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » ق ١٥٣/ب : حدثنا عبدالجبار بن

---

(١) هو سوادة بن زياد البرجي ، حمصي ، اختلف في رسم نسبه وضبطه ، ترجمته في : التاريخ الكبير ٢/٢/١٨٥ والجرح والتعديل ٢/١/٢٩٣ والثقات ٦/٤٢٨ والإكمال ١/٤٢٠ والأنساب ٢/١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٢) ذكره البخاري ٣/١/٧٢ وابن أبي حاتم ٢/٢/٤١ .

عاصم قال : حدثني المغيرة بن المغيرة عن صالح بن خالد رفعه .

قلت : وهذا مرسل أو معضل صالح بن خالد هذا لم أجد من ذكره ، وقد ذكره بعض من احتج بهذا الحديث في تحريم المعازف منسوباً لابن أبي الدنيا وقال : « صالح بن دريك » وبهذا الاسم أيضاً لم أجد من ذكره ، وكذا لم يُذكر في الصحابة ، والراوي عنه المغيرة بن المغيرة ، ذكر الذهبي في « الميزان » ٤/١٦٥ من يسمىٰ بهذا الاسم ، وقال : « مغيرة بن مغيرة الربعي ، لا أعرفه » قلت : وساق له خبراً عن أبيه عن الأوزاعي أسنده إلى ابن عباس مرفوعاً ، وقال عقبه : « هذا منكر جداً ، لا يحتمله الأوزاعي » قلت : والذي يبدو أنه المذكور في هذا الإسناد ، إذ أن طبقتهما متقاربة ، وليس في الرواة من يسمى : « مغيرة بن مغيرة » سواه فيما وقفت عليه ، والله أعلم .

* * *

٤٣ ـ ﴿ إنَّ المرأةَ إذا خَلَعت ثيابَها في غير بيتِ زوجها هَتكتْ ما بينها وبينَ الله عز وجل من حِجابٍ ، وإنْ تطيَّبتْ لغير زَوْجِها كانَ عليها ناراً وشَناراً ، فإذا اسْتحلّوا الزنا ، وشَربوا الخمورَ بعدَ هذا ، وضَربوا المعازفَ ، غارَ الله في سمائِهِ ، فقالَ للأرضِ : تَزَلْزَلي بهم ، فإنْ تابوا ونَزَعوا ، وإلاّ هَدَمها عليهم ، فقالَ أنس : عقوبةً لهم ؟ قالتْ : رحمةً وبركةً وموعظةً للمؤمنين ، ونكالاً وسخطةً وعذاباً للكافرين ﴾ .

موقوف منكر جداً .

أخرجه الحاكم ٤/٥١٦ من طريق نعيم بن حماد[1] ثنا بقية بن الوليد عن يزيد بن عبدالله الجهني عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : دخلت على عائشة رضي

(١) وهو في كتاب « الفتن » له ج ٩ ق ٤/ب بالإسناد .

الله عنها ورجل معها ، فقال الرجل : يا أم المؤمنين ! حدّثينا عن الزلزلة ، فأعرضت عنه بوجهها ، قال أنس : فقلت لها : حدّثينا ياأم المؤمنين عن الزلزلة ، فقالت : ياأنس ! إن حدثتك عنها عشت حزيناً ، وبعثت حين تبعث وذلك الحزن في قلبك ، فقلت : يا أمّاه ! حدثينا ، فقالت : فذكره .

وبعده : قال أنس : فما سمعت بعد رسول الله ﷺ حديثاً أنا أشد به فرحاً مني بهذا الحديث ، بل أعيش فرحاً ، وأبعث حين أبعث وذلك الفرح في قلبي ، أو قال : في نفسي .

قال الحاكم عقبه : « صحيح على شرط مسلم » .

كذا زعم ، وتعقبه الذهبي بقوله : « بل أحسبه موضوعاً على أنس ، ونعيم منكر الحديث إلى الغاية ، مع أن البخاري روى عنه » .

قلت : الحمل فيه على نعيم غير جيد ، لأنه قد توبع .

فأخرج الحديث ابن أبي الدنيا ـ كما في إغاثة اللهفان ١ / ٢٦٤ ـ قال : حدثنا محمد بن ناصح حدثنا بقية بن الوليد عن يزيد بن عبدالله الجهني حدثني أبو العلاء عن أنس بن مالك فذكر نحوه مختصراً .

قلت : لكن هذه المتابعة لا تصوّب صنيع الحاكم ، ولا تبطل ما حكم به الذهبي على الخبر ، لأن بقية مع صدقه كان يدلس عن الكذابين والمتروكين ، بل ويسوّي ، وقد عنعن في هذا الحديث بينه وبين شيخه ، وكذا بين أبي العلاء ـ الذي زيدَ في إسناد ابن أبي الدنيا ـ وأنس ، وشيخه الجهني هذا لم يذكره إلّا الذهبي ، قال في « الميزان » ٤ / ٤٣١ : « يزيد بن عبدالله الجهني عن هاشم الأوقص ، وعنه بقية ، لا يصح خبره » وساق له خبراً آخر .

وأمّا أبو العلاء فلم أعرفه ، لكني وجدت في « الكنى » للدولابي ٢ / ٤٩ : « أبو العلاء موسى عن أنس ، يروي عنه حماد بن سلمة » وذكره البخاري في

« التاريخ » ٢٩٨/١/٤ وابن أبي حاتم في « الجرح » ١٦٩/١/٤ ولم يـذكرا فيـه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم يذكرا عنه راوياً غير حماد بن سلمة ، وقال فيه الحسيني ـ كما في « تعجيل المنفعة » ص ٤١٦ ـ : «لا أعرفه » وأقرَّ ذلك الحافظ ابن حجر .

فالحاصل أنه مجهول ، ويجوز أن يكون هو الذي في هذا الاسناد ، ويجوز أن يكون آخر ، ولا يبعد أن يكون بقية دلّسه فكَناه ، فإنه كان يعرف منه تدليس الشيوخ أيضاً ، قال ابن المبارك : « أعياني بقية ، يسمّي الكنى ، ويكنى الأسماء » .

فخلاصة القول في الإسناد أنه واهٍ ، لِما عُلم من تدليس بقية ، وحال شيخه ، وشيخ شيخه إن كان هو المذكور ، فأنّىٰ له ليكون على شرط مسلم ؟

وأمّا المتن ، فمن تأمّله ظهرت له عليه سمات الوضع ، فتأمل !

* * *

٤٤ ـ ﴿ إذا اتّخذَ الفيءُ دُوَلاً ، والأمانةُ مغنَماً ، والزكاةُ مغرَماً ، وتُعلّم لغير الدينِ ، وأطاعَ الرجلُ امرأَته ، وعقَّ أمَّه ، وأدنىٰ صديقَه ، وأقصىٰ أبـاه ، وظهرتْ الأصـواتُ في المساجـدِ ، وسادَ القبيلةَ فاسِقُهم ، وكانَ زعيمُ القوم أرذلَهم ، وأُكْرِمَ الرجلُ مَخافة شرّهِ ، وظهرتْ القَيْناتُ والمعازفُ ، وشُرِبتْ الخُمورُ ، ولَعَنَ آخِرُ هذه الأمةِ أوَّلَها ، فَلْيَرْتَقِبوا عند ذلك ريحاً حمراءَ ، وزِلزلةً ، وخسفاً ، ومسخـاً ، وقذفـاً ، وآياتٍ تتـابَع ، كنـظامٍ بـالٍ قُـطِعَ سلكُـه فَتتابَع ﴾ .

ضعيف .

أخرجه التـرمذي رقم (٢٢١١) ـ ومن طـريقه ابن الجـوزي في « تلبيس إبليس » ص ٢٣٤ ـ قال : حدثنا علي بن حجر حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن المستلم بن سعيد عن رميح الجذامي عن أبي هريرة مرفوعا به .

قال الترمذي عقبه : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه » .

قلت : هو إسناد ضعيف ، لأنّ رميحاً هذا مجهول ، كما قال الذهبي وابن حجر ، وقال ابن القطان : « لا يُعرف » .

وليس للإسناد علة سواه ، وأمّا المتن فإني استنكر صياغته ، ولست أرى عليه هيبة الكلام النبوي ، وإني لفي ريب من أن يكون ممن أوتي جوامع الكلم ، وفصيح الكلام ، عليه الصلاة والسلام .

وانظر الحديث الآتي .

* * *

٤٥ ـ ﴿إذا فَعَلَتْ أمّتي خمسَ عشرةَ خصلةً حلَّ بها البلاءُ ، فقيل : وما هنَّ يارسول الله ؟ قال : إذا كان المغنَمُ دُوَلاً ، والأمانةُ مغنَماً ، والزكاةُ مغرماً ، وأطاعَ الرجلُ زوجَتَه ، وعقّ أمَّه ، وبرَّ صديقَه ، وجَفا أباهُ ، وارتفعتْ الأصواتُ في المساجدِ ، وكانَ زعيمُ القومِ أرذلَهم ، وأُكْرِم الرجلُ مخافةَ شرّهِ ، وشُربتْ الخمورُ ، ولُبِسَ الحريرُ ، واتّخذتْ القَيْناتُ والمعازِفُ ، ولَعَن آخرُ هذه الأمَّةِ أوَّلَها ، فليَرْتَقبوا عند ذلك ريحاً حمراءَ ، أوخسفاً ومسخاً﴾ .

باطل .

أخرجه الترمذي رقم (٢٢١٠) وابن أبي الدنيا ق ١٥٣/أ وأبو عمر والداني في « السنن » ق ٣٤/ب وابن حبان في « المجروحين » ٢٠٧/٢ وابن حزم في « المحلى » ٥٦/٩ والخطيب ١٥٨/٣ وابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ و « العلل » ٣٦٦/٢ ـ ٣٦٧ من طرق عدة عن الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن علي عن أبيه به مرفوعاً .

هكذا قالوا جميعاً في الإسناد : « محمد بن علي » ويزيد بعضهم : « ابن الحنفية » سوى الترمذي ، ومن رواه من طريقه ، فإنّ في إسناده : « محمد بن عمر بن علي » هكذا هو في « سننه » المفردة ـ طبعة مصر ـ والمطبوعة مع « تحفة الأحوذي » و « العارضة » وفي « تحفة الأشراف » : « محمد بن عمرو بن علي ـ إن كان محفوظاً ـ عن علي » وذكره بهذا الاسم أيضاً في « التهذيب » وتبعه عليه ابن حجر .

وسواء كان « محمد بن عمر » أو « ابن عمرو » في إسناد الترمذي ، فإنه خطأ ، والصواب : « محمد بن علي » كما رواه سائر الرواة عن فرج ، وهو الذي رجّحه المزيُّ في « التهذيب » وأكّده ابن حجر بقوله : « وليس في أولاد علي أحد اسمه عمرو » .

قلت : وقد أعلّ هذا الإسناد بعلتين :

الأولى : ضعف الفرج بن فضالة .

قال الترمذي عقب الخبر : « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلاّ من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة ، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث ، وضعّفه من قبل حفظه ، وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة » .

وقال الخطيب في « تاريخه » ١٢/٣٩٦ : أخبرنا البرقاني قال : سألت الدارقطني عن الفرج بن فضالة ؟ فقال : « ضعيف » قلت : فحديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن علي عن علي عن النبي ﷺ قال : «إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة . . . » الحديث ؟ قال : « هذا باطل » قلت : من جهة الفرج ؟ قال : « نعم » .

قلت : الفرج بن فضالة سبق في الحديث (١٧/٢) أنه منكر الحديث في غير ما يرويه عن الشاميين ، وعنهم ضعيف يعتبر به ، وشيخه هنا مدني .

وبالفرج أعلّه ابن حبان ، وابن حزم في « المحلى » ٥٦/٩ وابن طاهر في « السماع » ص ٨٥ وابن الجوزي في « العلل » والعلائي في « جامع التحصيل » ص ٣٢٩ .

الثانية : الانقطاع بين يحيى بن سعيد ومحمد بن الحنفية ، أعلّه بذلك ابن حزم في « رسالة الغناء » له ص ٤٣٤ ـ رسائله ـ قال : « ويحيى بن سعيد لم يرو عن محمد بن الحنفية كلمة ولا أدركه » وكذلك أعلّه بهذا العلائي في « جامع التحصيل » ص ٣٢٨ فقال : « محمد بن علي هو ابن الحنفية ، وذلك مرسل . . . ، لأن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يدركه » .

تنبيهـــات :

الأول : قال ابن الجوزي في « العلل » : « هذا حديث مقطوع ، فإن محمداً لم يَر عليّ بن أبي طالب » .

قلت : ويعني بقوله : « مقطوع » منقطع ، فإنّه وقع في كلام بعض أهل العلم تسمية المنقطع مقطوعاً ، وإنما يفهم ذلك بالقرينة ، وإلّا فقد جرى الإصطلاح على إطلاق لفظ « المقطوع » على قول من دون الصحابي .

وقوله : « فإن محمداً لم يرَ عليّ بن أبي طالب » عنى به محمد بن عمرو بن علي الوارد في إسناد الترمذي ، لأنه ساقه من طريقه ، والصحيح أنه خطأ ـ كما سبق ـ وإنما هو ابن علي بن الحنفية ، وإسناده عن علي من أصحّ أسانيده ، لو ثبت السند إليه .

والثاني : أعلّ ابن حزم الخبر بفرج ومن دونه في إسناده « لاحق بن الحسين ، وضرار بن علي ، وأحمد بن سعيد بن عبدالله بن كثير الحمصي » فقال عن هؤلاء سوى فرج : « مجهولون » .

وأقول : أمّا لاحق بن الحسين فإنه كذاب أفّاك ، وأمّا ضرار بن علي ، فقد

ذكره أبو العباس النباتي في « ذيل الكامل » وحكى قول ابن حزم فيه : « لا يُدرى من هو »[1] وقال عقبه : « وهو كما قال »[2] .

قلت : لكن الحمصي المذكور توبع عن الفرج من غير وجه بإسناد صحيح إليه ، فالحمل فيه على الفرج وحده .

والثالث : قال ابن الجوزي : « وقال الدارقطني : وقد روى هذا الحديث عبدالرحمن بن سعد بن سعيد عن يحيى بن سعيد » ثم حكم عليه الدارقطني بأنه غير محفوظ .

* * *

٤٦ ــ ﴿ يكونُ في أمَّتي خسفٌ وقذفٌ ومسخٌ ، قيلَ : يارسول الله متى ؟ قال : إذا ظهرتْ المعازِفُ ، والقَيْناتُ ، واسْتُحلَّت الخمرُ ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » ق ١٥٢/ب والروياني في « مسنده » ق ١٨٤/أ والطبراني في « الكبير » ٦/١٨٤ ـ ١٨٥ والخطيب في « تاريخه » ١٠/٢٧٢ ـ ٢٧٣ من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي به مرفوعاً .

ورواه ابن ماجه رقم (٤٠٦٠) من الطريق نفسه ، لكنه اقتصر على أوّله .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف جداً في الحديث ، له أحاديث لا تحتمل ، قال الحاكم وأبو نعيم : « روى عن أبيه أحاديث موضوعة » .

---

(١) قاله ابن حزم في « رسالة الغناء » ص ٤٣٤ ـ رسائله ـ .
(٢) انظر : اللسان ٣/٢٠٣ .

وقد ورد في القسم الأول مايغني عن هذا .

* * *

٤٧ ـ ﴿ يُمْسَخُ طائفةٌ من أمَّتي قردةً ، وطائفةٌ خنازيرَ ، ويُخْسَفُ بطائفةٍ ، ويُرْسَل على طائفةٍ الريحُ العقيمُ ، بأنَّهم شَرِبوا الخمرَ ، ولَبِسوا الحريَر ، واتَّخذوا القِيانَ ، وضَرَبوا بالدفوفِ ﴾ .

ضعيف .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٣/أ : حدثنا عبدالجبار بن عاصم أبو طالب قال : حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبدالرحمن التميمي عن عبّاد بن أبي علي عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، إسماعيل بن عياش صدوق فيما يرويه عن الشاميين ، ضعيف في غيرهم ، ولست أدري ، أشيخه منهم أم من غيرهم ، لأني لم أعرفه ، ولم يذكر المزي في « التهذيب » في شيوخ إسماعيل من يقال له : « عبد الرحمن التميمي » فالله أعلم ، وإسماعيل مدلس أيضاً ، وقد عنعن .

وعباد بن أبي علي ، لم أجد من يسمىٰ بهذا الاسم إلّا واحداً ، ذكره البخاري ٣٥/٢/٣ قال : « عباد بن أبي علي عن أنس وأبي حازم ، روى عنه هشام الدستوائي وحماد بن زيد وخليد بن حسان ، حديثه في البصريين » ونحوه في « الجرح والتعديل » ٨٤/١/٣ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ١٤٣/٥ فهو مستور الحال ، وكذلك يتبين من خلال ترجمته أنه يبعد أن يكون أدرك علياً ، فالإسناد على هذا منقطع ، هذا إن كان عباد هذا هو الذي في هذا الإسناد ، وإن كان غيره فالله أعلم .

* * *

٤٨ ـ ﴿ لَيكونَنَّ في هذه الأمّةِ خسفٌ وقذفٌ ومسخٌ ، وذلكَ إذا شَرِبوا الخمورَ ، واتَّخذوا القَيْناتِ ، وضَربوا بالمعازِفِ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٣/أ : حدثنا أبو عمرو هارون بن عمر القرشي قال : حدثنا الخصيب بن كثير عن أبي بكرٍ الهذلي عن قتادة عن أنس مرفوعاً به .

قلت : هذا سند ضعيف جداً ، أبو بكر الهذلي متروك ، والراوي عنه لم أجده .

والحديث أخرجه أبو يعلى والبزار[1] ـ كما في « المجمع » ٨/ ١٠ ـ من حديث أنس ، بنصفه الأوّل .

وقال الهيثمي : « وفيه مبارك بن سحيم ، وهو متروك » .

وله سياق آخر عن أنس هو الآتي بعده .

* * *

٤٩ ـ ﴿ لَيَبيتَنَّ رجالٌ علىٰ أكلٍ وشربٍ وعَزْفٍ ، يُصْبِحون علىٰ أرائِكهم ممسوخينَ قردةً وخنازيرَ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٤/أ : حدثنا أبو إسحاق الأزدي قال : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال : حدثني عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أحد ولد أنس بن مالك وعن غيره عن أنس مرفوعاً به .

---

(١) هو في « كشف الأستار » رقم (٣٤٠٤) ورواه أيضاً أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » ق ٣٩/ب ـ ٤٠/أ .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ، عبدالرحمن بن زيد بن أسلم سبق قريباً برقم (٤٦) أنه ضعيف جداً ، وقد أبهم شيخيه ، وإسماعيل بن أبي أويس ضعيف في غير ما رواه عنه البخاري ، لأنه انتقى صحيح حديثه .

* * *

٥٠ ـ ﴿ يَبيتُ قومٌ مِنْ هذه الأمَّةِ على طعامٍ وشُربٍ ولَهْوٍ ، فيصبحونَ قد مُسِخوا قردةً وخنازيرَ ، ولَيُصيبنَّهم خسفٌ وقذفٌ حتى يُصبحَ الناسُ فيقولون : خُسِفَ الليلةَ بدارِ فلانٍ ، خُسِفَ الليلةَ ببني فلانٍ ، وليرسَلَنَّ عليهم حاصباً : حجارةً من السماءِ ، كما أُرْسلتْ على قوم لوطٍ ، علىٰ قبائلَ فيها ، وعلىٰ دورٍ فيها ، ولَيُرْسَلنّ عليهمُ الريحَ العقيمَ التي أَهْلَكَتْ عاداً ، بشُرْبِهم الخَمر ، وأكلِهم الربا ، واتّخاذهم القيناتِ ، ولبسِهم الحريرَ ، [وقطيعَتِهم الرحمَ] ﴾ .

ضعيف .

أخرجه أحمد ٥/٢٥٩ وابنه عبدالله في « زوائد المسند » ٥/٣٢٩ والطيالسي رقم (١١٣٧) وابن أبي الدنيا ق ١٥٢/ب ـ والسياق له ـ والطبراني في « الكبير » ٨/٣٠٦ ـ ٣٠٧ والحاكم ٤/٥١٥ والخرائطي في « مساويء الأخلاق » ٢/١٠/ب والبيهقي في « الشعب » ٢/٢٥٩/ب من طريق فرقد السبخي حدثني عاصم بن عمرو البجلي عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ به .

وهو مختصر لبعضهم .

ولفرقد فيه خمسة أسانيد غير هذا :

الأول : عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس به مرفوعاً نحوه مختصراً .

. رواه عبدالله بن أحمد ـ لكن قال : حدثني سعيد بن المسيب أو حدّثت عنه عن ابن عباس ـ والطبراني في « الصغير » ١/٦٢ وعنه : أبو نعيم في « أخبار أصبهان » ١/١٢٥ ـ ١٢٦ .

ورواه أحمد وابن أبي الدنيا مقروناً بالاسناد الأول ، ولم يذكرا ابن عباس .

والثاني : ثنا أبو منيب الشامي عن أبي عطاء عن عبادة بن الصامت به مرفوعاً .

رواه عبدالله بن أحمد مقروناً بالذي قبله .

وأبو منيب صويلح ، وأبو عطاء هو الذي يقال له : اليحبوري ، ذكره البخاري في « الكنى » ص ٦٠ وابن أبي حاتم ٤/٢/٤١٧ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ٥/٥٨٧ ولم يذكروا عنه راوياً غير أبي منيب ، فهو مجهول .

والثالث : حدثني شهر بن حوشب عن عبدالرحمن بن غنم به مرفوعاً .

رواه عبدالله أيضاً مقروناً بالذي قبله .
وابن غنم مختلف في صحبته .

والرابع : حدثني إبراهيم النخعي به مرفوعاً .

رواه أحمد مقروناً بالإسناد الأوّل ، وهو معضل ، لأن إبراهيم تابعي صغير ، لم يسمع من أحد من الصحابة .

والخامس : عن أبي أمامة ـ بغير واسطة ـ قال : فذكره مختصراً ، ولم يرفعه .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٤/أ وسنده جيد إلى فرقد .

هكذا تشعبت أسانيد فرقد لهذا الخبر ، وعندي أنه اضطرب فيه ، وحاله لا تحتمل ذلك ، فإن أحسن أحواله أن يكتب حديثه للإعتبار ، هذا إن سلم من مثل

هذا الإضطراب ، فإنه غلبت عليه العبادة ، وليس هو من أهل الحديث ، ولذا ضعّفه الجمهور ، ومنهم من ضعّفه جداً ، وهذا التشعب في الأسانيد لو كان من ثقة لكان محلّ نظر ، فكيف وهو من مثل فرقد ؟ وأنا أستدل به على سوء حفظه .

والخلاصة أنه حديث ضعيف من هذه الوجوه ، لعلتين :

الأولى : ضعف فرقد في نفسه .
والثانية : اضطرابه في أسانيده .

وقد صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

وأقول : ليس هذا بغريب من الحاكم ، أمّا الذهبي فهو عجب منه ، فإنه ذكر فرقداً في « الضعفاء » ص ٢٤٧ .

وقد أعلّ ابن حزم الخبر بفرقد ، فقال في « المحلى » ٥٨/٩ ـ ٥٩ : « ضعيف » وكذا بالراوي عنه عنده « الحارث بن نبهان » وقال : « لا يكتب حديثه » قلت : لكنه توبع ، تابعه جعفر بن سليمان وغيره ، وكذا أعلّه بعاصم بن عمرو البجلي ، الواقع في الاسناد الأول بأنه لا يعرفه ، وأقول : هو معروف ، قال أبو حاتم : « صدوق » وذكره ابن حبان في « الثقات » وروى عنه جماعة من الثقات وغيرهم ، وقد ذكره البخاري في « الضعفاء » له ، فقال أبو حاتم : « يُحَوَّل » .

وابن طاهر ذكر الحديث في « السماع » ص ٨١ من طريق عبدالرحمن بن المبارك عن رجل غير مسمّى عن فرقد ، بالإسناد الأول ، وقال عقبه : « والرجل المكنى عن اسمه هو زياد بن زياد الجصاص ، متروك الحديث » .

قلت : كذا زعم ، ولم يذكر مستنده ، ولو كان هو فإنه متابع ، فليس للإسناد علة سوى فرقد واضطرابه في الإسناد .

تنبيهـــان :

الأول : عزى ابن القيم الحديث في « إغاثة اللهفان » ٢٦٢/١ للترمذي ،

وهو وهم ، فليس هو عند الترمذي ، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة .

الثاني : عزىٰ الألباني الحديث في « الصحيحة » رقم (١٦٠٤) للطيالسي ومن طريقه البيهقي في « الشعب » وجعله من حديث ابن عباس ، وهو غلط ، وإنما هو من حديث أبي أمامة ـ كما سبق ـ فتنبه !

* * *

٥١ ـ ﴿ لَيكونَنَّ من هذه الأمّةِ قومٌ قردةً ، وقومٌ خنازيرَ ، وليصبحنَّ فيقال : خُسِفَ بدارِ بني فلان ، ودارِ بني فلان ، وبينَما الرجلانِ يمشيان يُخْسَف بأحدِهما ، قالوا : يارسولَ الله ! وبمَ ذلك ؟ قال : بشربِ الخمورِ ، ولباسِ الحريرِ ، والضربِ بالمعازفِ والزمّارة ﴾ .

منكر .

أخرجه نعيم بن حمّاد في « الفتن » ٩/١/ب ـ ٢/أ عن بقية وأبي المغيرة عن أبي بكر بن أبي مريم عن حجر بن مالك الكندي عن قبيصة بن ذويب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، لأربع علل :

الأولى : الإرسال ، فإن قبيصة بن ذويب تابعي .

والثانية : حجر بن مالك الكندي يجهّل ، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً ١/٢/٢٦٧ ولم يرو عنه غير أبي بكر بن أبي مريم ، ووثقه ابن حبان ٦/٢٣٥ .

والثالثة : أبوبكر بن أبي مريم ضعيف منكر الحديث لاختلاطه .

والرابعة : نعيم كثير الوهم ، عنده مناكير ، مع إمامته في السنة .

والحديث رأيته في بعض الكتب التي بحثت موضوع السماع معزواً لنعيم من حديث مالك الكندي مرفوعاً ، وهذا متضمن تحريفاً وسقطاً كما ترى .

* * *

٥٢ ـ ﴿ إنَّ من اقترابِ الساعةِ : إذا رأيتم الناسَ أماتوا الصلاةَ . . وضربْتُم بالكَبَرِ ، والمعازِفِ ، والمزاميرِ . . . ﴾ .
ضعيف منكر .

أخرجه الشجري الزيدي في « أماليه » ٢/٢٥٣ من طريق جماعة قالوا : أخبرنا أبو القاسم عيسى بن عليّ بن عيسى قال : أخبرنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي قال : حدثنا أبو سعيد عيسى بن سالم الشاشي قال : حدثنا أبو يزيد الخراز ـ قال أبو القاسم : واسمه خالد بن حيان ـ عن زيد بن واقد عن مكحول عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره في حديث طويل في أشراط الساعة .

قلت : هذا إسناد ضعيف ، علته الانقطاع بين مكحول وعليّ ، فإنّه لم يلقه ، وفي خالد بن حيان بعض اللين مع صدقه .

والحديث عزاه السيوطي في « جمع الجوامع » ـ كما في « الكنز » ١٤/٥٧٤ ـ لأبي الشيخ في « الفتن » وعويس في « جزئه » والديلمي .

قلت : وعويس هو عيسى بن سالم الشاشي المذكور في الإسناد .

* * *

٥٣ ـ ﴿ يا أيُّها الناسُ ! ألا أخبركم بأشْراطِ القيامةِ ؟ إنَّ مِن أشراطِ القيامةِ إماتةَ الصلواتِ ، واتّباع الشَّهواتِ . . . ويلبَسون الحريرَ ، ويَتَهاونونَ بالدّماءِ ، وتظهرُ الخمورُ ، والقَيْناتُ ،

والمعازِفُ ، وتُشارِكُ المرأةُ زوجَها في التّجارَةِ .
قالَ سَلمانُ : بأبي أنتَ وأمّي ، وإنَّ هذا لَكائِنٌ ؟ قال : إيْ والذي نفسي بيده ، يا سلمان ! . . . ﴾ .
ضعيف .

ذكره الشيخ التويجري في « إتحاف الجماعة » ١/٣٥٦ وعزاه للمعافى بن زكريا في كتابه « الجليس والأنيس » من حديث ابن عباس مرفوعاً بسياق طويل .

وقال عقبه : « هذا حديث ضعيف ، وفي بعض سياقه نكارة ، ولبعضه شواهد » .

قلت : ولم يتيسر لي الوقوف على إسناده ، وقول الشيخ « ولبعضه شواهد » إنّما يرد على بعض متنه الطويل ، ولا أرى لما سقته منه في الباب ما يشهد له ممّا يصلح للشهادة ، والشيخ التويجري عنده توسع في باب الشواهد ، فإنه يقوّي ما اشتد ضعفه بتعدد الطرق ، وهو خلاف التحقيق ، وانظر المقدّمة .

* * *

٥٤ ـ ﴿ لابُدَّ من خَسْفٍ ومسخٍ ورجف ، قالوا : يا رسول الله ! في هذه الأمة ؟ قال : نعم ، إذا اتخذوا القيان ، واستحلوا الزنا ، واكلوا الرّبا ، واستحلوا الصيد في الحرم ، ولُبِسَ الحرير ، واكتفى الرجال بالرجال والنساءُ بالنّساءِ ﴾ .
ضعيف .

أخرجه ابن النجار في « تاريخه » ـ كما في « الكنز » ١٤/٥٧٩ ، ٦٢٣ عن « جمع الجوامع » ـ من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : ذكر الحافظ السيوطي قاعدة جرى عليها في « جمع الجوامع » حول ما يسوقه من الأخبار نقلاً من بعض كتب الرواية التي اشتهرت بذكر الغرائب والمنكرات ، فقال في « ديباجة كتابه » بعد ذكره « ضعفاء » العقيلي ، و « كامل » ابن عدي ، و « تاريخي » الخطيب وابن عساكر : « وكلُّ ما عُزي لهؤلاء الأربعة ، وللحكيم الترمذي في نوادر الأصول ، أو للحاكم في تاريخه ، أو لابن النجار في تاريخه ، أو للديلمي في مسند الفردوس ، فهو ضعيف ، فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه » .

قلت : وهذا الحكم هو الأليق بما انفردت به هذه الكتب ، أو بعضها من الحديث ، وان كنا نجوّز ضده لكنه ـ إن وجد ـ نادر شاذ عن هذا الأصل فتأمل !

وعلى هذا فإني أطلقت الحكم على حديث ابن عمر هذا بالضعف تبعاً للحافظ السيوطي ، مع إعلامي بأنه رحمه الله شديد التساهل في الحكم على الأسانيد ، فربما يكون ما حكم عليه بالضعف موضوعاً ، وربما يريد بإطلاق الضعف الضعف الشديد ، ومن خبرَ « اللآلىء » و « الجامع الصغير » من كتبه بان له ذلك واتضح .

وإنما تبعته في الحكم على الحديث لأني لم أوفق للوقوف على إسناده .

* * *

٥٥ ـ ﴿ [الدجّالُ] أوّل من يتبعُه سبعونَ ألفاً من اليهودِ عليها السيجان ـ وهي الأكسية من صوفٍ أخضر ، يعني به الطيالسة ـ ومعه سَحَرَةُ اليهودِ يعملونَ العجائبَ ويُرونَها الناس فيضلونهم بها ، وهو أعور ممسوح العين اليمنى ، يسلّطه الله على رجلٍ من هذه الأمةِ ، فيقتلُه ثم يضربُه فيحييهِ ، ثم لا يَصِلُ إلى قتله ، ولا يسلَّطُ على غيره ، وتكون آيةُ خروجهِ : تركَهم الأمرَ بالمعروفِ

---

(١) زيادة من سياق الحديث في « الكنز » ١٤/٦١٨ ليست في نسخة التاريخ .

والنهيَ عن المنكرِ ، وتهاوناً بالدماءِ ، وضيّعوا الحكمَ ، وأكَلوا الرِّبا ، وشيّدوا البناءَ ، وشربوا الخمرَ ، واتّخذوا القِيانَ ، ولَبسوا الحريرَ ، وأَظهَروا بِزَّةَ آلِ فرعونَ ، ونقَضوا العهدَ ، وتفقَّهوا لغيرِ الدينِ ، وزيَّنوا المساجدَ ، وخرَّبوا القلوبَ ، وقطَعوا الأرْحَامَ ، وكثُرتْ القرّاءُ ، وقلَّتْ الفقهاءُ ، وعُطّلتْ الحدودُ ، وتشبَّهَ الرجالُ بالنساءِ ، والنساءُ بالرجالِ ، فتكافأ الرجالُ بالرجالِ والنساءُ بالنساءِ ، بعثَ الله عليهم الدجّالَ فسلّطَ عليهم حتى يُنتقَمَ منه ، وينحازَ المؤمنونَ إلى بيتِ المقدس . . . ﴾ وذكر تمام الحديث .

موقوف موضوع .

أخرجه أبو حذيفة البخاري ـ ومن طريقه ابن عساكر ١٤/٤٩/ب ـ قال : أنبأنا عثمان بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس أنه قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ساقط بمرة ، آفته أبو حذيفة واسمه إسحاق بن بشر ، وهو صاحب كتاب « المبتدأ » وغيره وهو كذاب وضاع بلا خلاف بين النقاد ، وفي الإسناد علل سواه لكنها فوقه ، والحملُ في الخبر عليه .

* * *

٥٦ ـ ﴿ اذا استعملت أمتي خمساً فعليهم الدبارُ : إذا ظهر فيهم التلاعن ، ولبس الحرير ، واتخذوا القيانَ ، وشربوا الخمور ، واكتفى الرجال بالرجال ، والنساء بالنساء ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه البيهقي في « الشعب » ٢/٢٣٦/ب من طريق عمرو بن الحصين

[العقيلي] ثنا الفضل بن عميرة ثنا ثابت عن أنس به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ، عمرو متروك يضع الحديث ، وشيخه الفضل بن عميرة ذكره ابن حبان في « الثقات » فلم يصب وذكره الساجي والعقيلي في « الضعفاء » وقال الذهبي في « الميزان » ٣/٣٥٥ : « منكر الحديث » وساق له حديثاً منكراً جداً ، الحمل فيه عليه .

وساق البيهقي[1] متابعة لعمرو بن الحصين ، فأخرج الحديث من طريق أحمد بن نصر البوزجاني الشهيد ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا الفضل بن عميرة به .

وهذه المتابعة تدفع عن عمرو بن الحصين التهمة ، وعمر بن حفص ثقة ، لكن الراوي عنه لم أعرفه ، وله ذكر في « الأنساب » ٢/٣٥٦ .

ولو ثبت الإسناد إلى عمر بن حفص فإنه يبقى معلولاً بالفضل بن عميرة .
ولثابت متابع عن أنس ، وهو عروة بن رويم .

أخرجه البيهقي في « الشعب » ٢/٢٣٧/أ وأبو نعيم في « الحلية » ٦/١٢٣ من طريقين عن عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن كثير الرملي عن عروة به .

قال أبو نعيم : « غريب من حديث عروة عن أنس ، تفرد به عباد بن كثير » .

قلت : وهو ضعيف جداً ، فالإسناد واهٍ ، وضعفه والذي قبله البيهقي لكنه قال : « غير أنه إذا ضُمَّ بعضه إلى بعض أخذ قوة » كذا قال ، فتأمل !

* * *

٥٧ ــ ﴿ ما من عبدٍ يدخل الجنَّة إلا ويجلسُ عند رأسه وعند رجليه ثنتانِ من الحورِ العينِ ، يغنّيانه بأحسن صوتٍ سمعه الانسُ والجنُّ ، وليس بمزامير الشيطانِ ، [ولكنْ بتمجيد الله وتقديسه] ﴾ .

---

(١) وهي عند الديلمي أيضا ١/٦٦ ـ زهر ـ من هذا الوجه .

ضعيف .

أخرجه جعفر الفريابي - كما في « حادي الأرواح » ص : ٢٥١ و « النهاية » لابن كثير ٢/٣٠٢ - والطبراني في « الكبير » رقم (٧٤٧٨) عن سليمان بن عبد الرحمن حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن خالد بن معدان عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قال العراقي في « تخريج الإحياء » ٤/٥٤١ : « أخرجه الطبراني بإسناد حسن » .

قلت : كذا قال ، وليس بصواب ، فإنَّ خالد بن يزيد هذا ضعيف يروي مناكير .

* * *

٥٨ ــ ﴿ والذي نفسي بيده ! إن الله عزَّ وجلَّ لَيوحي إلى شجرةِ الجنةِ : أنْ أشغلي عبادي الذين شغَلوا أنفسَهم بذكري عن المعازفِ والمزاميرِ ، فتُسْمعهم بأصْواتٍ ما سَمِعَ الخلائقُ مثلها بالتسبيحِ والتقديسِ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه الديلمي ٤/١٢٦ - زهر - من طريق المحاربي عن نصر بن طريف عن يحيى بن إسحاق عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رجل : يا رسول الله ! أفي الجنة سماع ؟ قال : « نعم » قال : فذكره .

قلت : وهذا سند واهٍ جداً ، آفَتهُ نصر بن طريف ويكنى أبا جزي القصاب ، بصري متروك الحديث واهٍ جداً ، وفي الإسناد إليه القاضي عبد الجبار شيخ المعتزلة ومن لم أقف له على ترجمة .

والحديث عزاه السيوطي في « جمع الجوامع » للحكيم أيضاً ، كما في « الكنز »

. ٤٨٩/١٤

* * *

٥٩ ـ ﴿ من استمع إلى صوتِ غناءٍ لم يُؤْذن له أن يستمعَ الروحانيينَ في الجنةِ ، قال : ومن الروحانيّونَ ؟ قال : قرّاء أهلِ الجنةِ ﴾ .

ضعيف

أخرجه الحكيم الترمذي في « نوادر الأصول »[1] كما في « الكنز » ١٥/٢١٩ ـ ٢٢٠ عن « الجامع الصغير » و « جمع الجوامع » من حديث أبي موسى الاشعري .

وأطلقت ضعفه تبعاً للسيوطي على قاعدته التي سقتها آنفاً عند الحديث رقم (٥٤) من هذا القسم ، وذلك لعدم تيسر الوقوف على إسناده .

* * *

٦٠ ـ ﴿ إذا كانَ يومُ القيامةِ قالَ الله : أينَ الذين كانوا ينزّهون أسماعَهم وأبصارَهم عن مزامير الشيطانِ ؟ ميّزوهم ، فيميّزون في كثبِ المسكِ والعنبرِ ، ثم يقول للملائكةِ : أسمعوهم تسبيحي وتمجيدي ، قال : فيسمَعون بأصواتٍ لم يسمعِ السامعونَ بمثلِها قطّ ﴾ .

موضوع .

أخرجه الديلمي ١/١٣٨ ـ ١٣٩ ـ زهر ـ قال : أخبرنا عبدوس أخبرنا ابن الكسار حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا علي بن زنجويه حدثنا سلمة حدثنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن المنكدر عن محمد بن المنكدر عن جابر به مرفوعا .

---

(١) هو في « النوادر » المطبوع ص : ١٥٤ وهو محذوف الأسانيد .

قلت : وهذا إسناد تالف جداً ، إن ثبت إلى الغفاري هذا فالحمل فيه عليه ، فإني لم أجد بعض مَنْ في الإسناد إليه ، وسلمة الراوي عنه هو ابن شبيب وأما هو فإنه ساقط ، نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث وقال الدارقطني : « حديثه منكر » .

قلت : وشيخه في هذا الخبر لم اجده .

وإنما صح هذا من قول محمد بن المنكدر ، أخرجه عنه علي بن الجعد رقم (١٧٥٨ ، ١٧٥٩) وابن أبي الدنيا ق ١٦١/أ ونعيم في زوائد زهد ابن المبارك رقم (٤٣) وأبو نعيم في « الحلية » ٣/١٥١ .

* * *

٦١ ــ ﴿ عشرةُ أصنافٍ من أمَّتي لا ينظُرُ الله إليهم يومَ القيامةِ ، ولا يكلّمُهم ، ولهم عذاب أليم ، إلاّ أن يتوبوا ويتّقوا : المتلذذون بالقهواتِ ، واللاعبونَ بالشاهاتِ ، والضاربون بالكوباتِ ، واللاّهون بالعرطباتِ ، والمانعونَ الزكَواتِ ، والعاتِمونَ[1] الأماناتِ ، والنائمونَ عن العتَماتِ ، الغدواتِ[2] ، والعَشّارون في الطرقات ، والطالبونَ الشَّهواتِ واللّذاتِ ، والراضونَ بالمنكراتِ ﴾ .

موضوع .

أخرجه الديلمي ٢/٣٠٢ : حدثنا أبو أحمد السراج حدثنا إبراهيم بن محمد بن مالك حدثنا يوسف بن جعفر بن علي الخوارزمي حدثنا مأمون بن أحمد السلمي حدثنا أحمد بن عبد السفياني حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة وابن عباس به مرفوعا .

---

(١) كذا في الأصل المعتمد ، ولعلها من عَتمت الحاجة وأعتمت إذا تأخرت .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها : والغدوات .

قلت : هذا خبر موضوع مختلق ، قاتل الله واضعه ، وإسناده هار ، إن سلم من تبعته الخوارزمي المذكور المتهم ، كان الحمل فيه على غير المأمون مأمون السلمي ، فإنه كان كذاباً دجالاً خبيثاً ، لا حياء عنده ، قال أبو نعيم : « مثله يستحق من الله تعالى ومن الرسول ومن المسلمين اللعنة » .

* * *

٦٢ ــ ﴿ يا ابنَ مسعود ! إنَّ من أعلامِ الساعةِ وأشْراطِها : أنْ تظهرَ المعازفُ ، وتُشربَ الخمورُ ﴾ .

ضعيف جداً

أخرجه الطبراني في « الكبير » ١٠/٢٨١ ـ ٢٨٣ و « الأوسط » ـ كما في « المجمع » ٧/٣٢٣ ـ وابن النجار ـ كما في « الميزان » ٢/٢٥٨ ـ من طريق سيف بن مسكين الأنواري ثنا مبارك بن فضالة عن الحسن عن عتي[1] السعدي ـ فذكر حديثاً طويلاً عن ابن مسعود مرفوعاً هذا بعضه ـ .

قال الهيثمي : « فيه سيف بن مسكين وهو ضعيف » .

قلت : بل ضعيف جداً ، قال ابن حبان في « المجروحين » ١/٣٤٧ : « يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعات ، لا يحل الإحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها » .

ومبارك بن فضالة صدوق كثير التدليس ، لكن الحمل في الخبر على سيف .

* * *

٦٣ ــ ﴿ من اقترابِ الساعةِ اثنتان وسبعونَ خصلةً ـ فساق حديثاً طويلاً وفيه : واتخذتْ القيناتُ والمعازفُ ـ وقال في آخره : ـ فليتّقوا عندَ ذلك ريحاً حمراءَ ، وخسفاً ، ومسخاً ، وآياتٍ ﴾ .

---

(١) عتي السعدي سقط من إسناد ابن النجار .

ضعيف جداً .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » ٣/٣٥٨ ـ ومن طريقه ابن بلبان في « المقاصد السنية » ص ٣٦٤ ـ من طريق سويد بن سعيد عن فرج بن فضالة عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن حذيفة بن اليمان قال : فذكره مرفوعاً .

قال أبو نعيم : « غريب من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير ، لم يروه عنه فيما أعلم إلا فرج بن فضالة » .

قلت : فرج منكر الحديث في غير ما يرويه عن الشاميين ، وعنهم ضعيف يعتبر به ، وشيخه هنا مكي .

وسويد بن سعيد ضعيف .

* * *

٦٤ ـ ﴿ تكونُ العبادَةُ استطالةً على الناسِ ، يُزَخْرفونَ المساجِدَ ، ويطوّلونَ المناراتِ ، ويُحلّونَ المصاحفَ ، ويشيّدونَ القصورَ ، ويتّخذونَ القيْناتِ والمعازفَ ، ويأكلونَ الرِّبا ، ويأخذونَ الرّشا ، ويُظْهِرونَ الزنا ، ويكتفي الرجالُ بالرجالِ ، والنساءُ بالنساءِ ، فعندَ ذلك يُملي لهم لِيزْدادوا إثماً ﴾ .

منكر جداً

أخرجه أبو الحسن الشجري الزيدي في « أماليه » ٢/٢٧١ من طريق أبي الشيخ الأصبهاني قال : حدثنا أحمد بن جعفر بن نصر قال : حدثنا عبد الواحد بن محمد البجلي قال : حدثنا محمد بن كثير القرشي قال : حدثنا داود بن أبي هند[1] عن الشعبي عن حذيفة مرفوعاً به .

---

(١) في الأصل : داود بن أبي هلال بن أبي هند .

قلت : هذا سند ضعيف جداً ، محمد بن كثير هذا واهٍ ، قال البخاري : « منكر الحديث » وقال أحمد : « خرقنا حديثه ولم نرضه » وقال ابن المديني : « كتبنا عنه عجائب ، وخططت على حديثه » وضعفه آخرون .

لكن ابن معين قال فيه : « شيعي ، لم يكن به بأس . . . سمعت أنامنه » هكذا قال في رواية عباس عنه ، لكن روى ابن الجنيد عنه ما يفيد عدم اطلاعه على ما اطلع عليه غيره من حاله ، قال ابن الجنيد : قلت ليحيى : إنه روى أحاديث منكرات ، قال : « ما هي ؟ » فذكرت له أحاديث ، فقال : « من روى هذا عنه ؟ » قلت : رجل من أصحابنا ، فقال : « ان كان الشيخ روى هذا فهو كذاب ، وإلا فأنا رأيت حديثه مستقيماً » .

قلت : فتأمل هذا تهتد للصواب في شأنه إن شاء الله .

* * *

٦٥ ـ ﴿ ما غُبِنْتَ صفقَتك يا ضِرار ﴾ .

ضعيف .

أخرجه الحاكم ٣/٢٣٨ قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أبو عمر أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن ضرار بن الأزور رضي الله عنه لما أسلم أتى النبي ﷺ ، فأنشأيقول :

تركتُ القداحَ ، وعزفَ القيا ... نِ ، والخمرَ ، تصليةً وابتهالا
وكري المحبر في غمرَة ... وجهدي على المسلمين القتالا
وقالت جميلة بددتنا ... وطرحت أهلك شتى شمالا
فيا رب لا أغبنن صفقتي ... فقد بعت أهلي ومالي بدالا

فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

سكت عنه الحاكم ، وصححه الذهبي .

قلت : ولم يصب ، وإنما هو سند ضعيف لعلتين :

الأولى : عنعنة ابن إسحاق ، وكان مدلساً مشهوراً بذلك .

والثانية : ضعف داود بن الحصين في عكرمة خاصة ، قال ابن المديني : « ما روى عن عكرمة فمنكر » وقال أيضاً : « مرسل الشعبي أحبّ إلي من داود عن عكرمة عن ابن عباس » وقال أبو داود : « أحاديثه عن شيوخه مستقيمة ، وأحاديثه عن عكرمة مناكير » .

قلت : وهو صالح الحديث في روايته عن غير عكرمة .
وللخبر طريقان آخران عن ضرار نفسه :

الأول : أبو وائل عنه نحوه ، دون البيت الثالث .

أخرجه عبدالله بن أحمد في « زوائد المسند » ٤/٧٦ والطبراني في « الكبير » ٨/٣٥٥ والحاكم ٣/٦٢٠ من طرق عن محمد بن سعيد الباهلي الأثرم قال : ثنا سلام بن سليمان القاري قال : ثنا عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن ضرار بن الأزور به .

قال الهيثمي في « المجمع » ٨/١٢٧ : « وفيه محمد بن سعيد الأثرم وهو متروك » .

قلت : نسب محمد بن سعيد في إسناد عبدالله : « الباهلي الأثرم » وأحدث هذا إشكالاً عند الهيثمي ، فأورد الخبر في موضع آخر من « المجمع » ٩/٣٩٠ - ٣٩١ فقال : « وقال في الإسناد : محمد بن سعيد الباهلي ، والضعيف قرشي ، والله أعلم » .

قلت : اتفق من عزوت الحديث إليهم على لقبه « الأثرم » ونسبه عبدالله : « الباهلي البصري » والمتكلم فيه قرشي بصري ، ويلقب بـ « الأثرم » واسمه : « محمد بن سعيد » فالإشكال في نسبة القبيلة ، وذكره الحافظ في « التعجيل »

ص ٣٦٤ ولم يشر إلى هذا الإشكال والذي يظهر أنه ليس أمراً ذا قيمة ، فإن مثل هذا يحصل لكثير من الرواة ، وعندنا قرينة تثبت لنا أن المذكور في هذا الإسناد هو المتكلم فيه ، وهي لقبه « الأثرم » فإنه ليس في الرواة من اسمه : « محمد بن سعيد الأثرم » سواه .

وعلى هذا فإن هذا الإسناد ضعيف جداً ، لحال الأثرم ، فإنه ضعيف جداً ، بل قد اتهم .

الثاني : عبدالعزيز بن عمران ثنا ماجد بن مُروان ثنا أبي عن أبيه عن ضرار به معناه .

أخرجه البغوي وابن شاهين ـ كما في « الإصابة » ٥/١٨٩ ـ والطبراني في « الكبير » ٨/٣٥٦ من طريق عبدالعزيز به .

وهذا الإسناد أوهىٰ من الذي قبله ، عبدالعزيز بن عمران هذا متروك ، وسائر الإسناد إلى ضرار لا يدرى من هم ، وليس لهم ذكر في الرواة ، والراوي عن عبدالعزيز عند الطبراني يعقوب بن محمد الزهري ضعيف .

فالخلاصة أن الخبر لا يثبت بهذه الطرق ، لوهاء الأخيرين ، والأول يحتاج إلى ما يشد عضده .

* * *

٦٦ ــ ﴿ هو ذاكَ يا عُثمان ﴾ .

موضوع .

هو من حديث أنس .

وسياقه تاماً :

عن أنس قال :

جاء النبيُّ ﷺ ، فدخل إلى بستان ، فأتى آتٍ ، فدقَّ الباب ، فقال : « يا أنس ! قم فافتح له وبشره بالجنة ، وبشره بالخلافة من بعدي ، قال : قلت : يارسول الله ! أعلمه ؟ قال : « أعلمه » فإذا أبو بكر رحمة الله عليه ، قلت : « أبشر بالجنة ، وأبشر بالخلافة من بعد رسول الله ﷺ ، ثمَّ جاء آتٍ فدقَّ الباب ، فقال : «يا أنس ! قم فافتح له ، وبشره بالجنّةِ ، وبشّره بالخلافة من بعد أبي بكر » قلت : يا رسول الله ! أعلمه ؟ قال : « أعلمه » قال : فخرجت فإذا عمر رحمة الله عليه ، قلت : له أبشر بالجنة ، وأبشر بالخلافة من بعد أبي بكر ، قال : ثمَّ جاءَ آتٍ ، فدقَّ الباب ، فقال : « يا أنس ! قم فافتح له ، وبشره بالجنة ، والخلافة من بعد عمر ، وأنَّه مقتول » قال : فخرجت ، فإذا عثمان ، قال : قلت : أبشر بالجنة ، وأبشر بالخلافة من بعد عمر ، وأنك مقتول ، قال : فدخل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! لِمَه ؟ والله **ما تغنيتُ ، ولا تمنيتُ** ، ولا مسستُ ذكري بيميني منذ بايعتك ، قال : « **هو ذاك يا عثمان** » .

قلت : فهذا خبر عجيب وسياق غريب عن أنس ، ولو صحّ مثله لكان نصاً قاطعاً في أمر الخلافة .

ولهذا الخبر عن أنس ثلاث طرق :

الأولى : المختار بن فلفل عنه ، ورواه عنه ثلاثة :
الأوّل : عبدالله بن إدريس .

أخرجه أبو يعلى في « المسند » ـ كما في « المجمع » ٥/١٧٧ ـ وفي « المعجم » ق ١٣/ب ـ ١٤/أ ـ نسخة شستربتي ـ ومن طريقه : ابن عدي في «الكامل » ٢/١٠٢/ب ـ ١٠٣/أ وابن حبان في « الثقات » ٨/٣٢٢ والحافظ في « اللسان » ٣/١٩٣ ـ وابن أبي عاصم في « السنة » رقم (١١٥٠ ، ١١٦٨ ، ١١٧٠) ـ ومن طريقه : أبو نعيم في « دلائل النبوة » رقم (٤٨٨) ـ كلاهما عن أبي بهز صقر بن عبدالرحمن بن بنت مالك بن مغول قال : ثنا عبدالله بن إدريس به .

قلت : وصقر بالصاد المهملة وقاف ، ويقال بالسين بدل الصاد ، كوفي نزل واسط ، واهٍ جداً ، كذبه مطينّ ، وقال أبو بكر بن أبي شيبة : « كان يضع الحديث » وقال أبو علي جزرة : « كذاب » وقال ابن عدي : « سمعت أبا يعلى إذا ثنا عنه يقول : ثنا صقر بن عبدالرحمن ، وكان ضعيفاً » وقال عقب الحديث : « وكان أبو يعلى ينسبه في هذا الحديث بعينه إلى الضعف ، وأظن أن أبا يعلى[1] كان قد بلغه أن هذا الحديث يرويه عن مختار بن فلفل عبد الأعلى بن أبي المساور[2] ، وأنكره من حديث ابن إدريس عن مختار ، إذ لم يحدثه عن ابن إدريس غير صقر هذا ، لأن ابن إدريس أحد ثقات الناس ، ولا يحتمل أن يروي مثل هذا عن المختار ، وعبد الأعلى بن [أبي] المساور يحتمل أن يرويه ، لأنه ضعيف » .

وقال ابن حبان في « الثقات » : « في قلبي من حديثه » .

وقال عبدالله بن علي بن المديني : « سألت أبي عن هذا الحديث ؟ فقال : كذب موضوع » (لسان ٣/١٩٢) .

وقال الحافظ ابن حجر ٣/١٩٣ بعد ذكره رواية صقر ، واتباعها برواية بكر وعبد الأعلى : « فالظاهر أن الصقر سمعه من عبد الأعلى ، أو بكر ، فجعله عن عبدالله بن إدريس ليروج له ، أوسها ، وإلا لو صحَّ هذا لما جعل عمر الخلافة في أهل الشورى ، وكان يعهد إلى عثمان بلا نزاع ، والله المستعان » .

وأما ابن طاهر فإنه ذكر الحديث ص : ٨٨ ـ ٨٩ وقال : « والصقر هذا لم أر لهم فيه كلاماً ، ورأيته ذكر في هذا الحديث أشياء لم يأتِ بها غيره ، منها أنّه قال في حديثه : إئذن لي وبشره بالجنة وبالخلافة ، وهذا لم يأتِ به غيره ، فأوجبَ تـرك حديثه ، والله أعلم بالصواب» .

---

(١) في الأصل : أبو أنس ، وهو تحريف ، ولعله سبق قلم .

(٢) ستأتي روايته قريباً .

قلت : قد سبق ذكر كلامهم فيه ، وتصريحهم بكذبه ووضعه .

والعجب أن يخفى مثل هذا على الحافظ الجليل أبي حاتم الرازي ، فقد نقل عنه وَلَده في « الجرح والتعديل » قال ٢/١/٣١٠ : « قلت لأبي : يتكلمون فيه ؟ قال : لا » ونقل عنه أيضاً في موضع آخر ٢/١/٤٥٢ : « سألت أبي عنه ، فقلت : ما حاله ؟ فقال : هو أحسن حالاً من أبيه » ثمَّ قال : « سئل أبي عنه ؟ فقال : صدوق » .

وتعقبه الذهبي قائلاً : « من أين جاءه الصدق ؟ » .

قلت : لعلَّ الحافظ أبا حاتم لم يقف على روايته مثل هذا الحديث ، وإلا فإنه يبعد عن منهجه في النقد وصفه بما وصفه به مع علمه بروايته مثل هذا .

وقال الذهبي في حديثه هذا : « حديث كذب » .

الثاني : عبد الأعلى بن أبي المساور .

أخرجه ابن أبي خيثمة في « تاريخه » ـ كما في « اللسان » ٣/١٩٣ ـ وابن عساكر ١١/١١٢/أ من طريقين عنه ، بالحديث دون قول عثمان .

وقال الحافظ عقبه : « لكن ابن أبي المساور واهٍ » .

قلت : وهو كما قال .

وقد رواه ابن أبي المساور بإسناد آخر له عن إبراهيم بن محمد بن حاطب عن عبدالرحمن بن محيريز عن زيد بن أرقم ، فذكر معنى الحديث ، مع حكاية أنَّ المبعوث كان زيداً لا أنساً ، ولم يذكر البشارة بالخلافة .

أخرجه خيثمة بن سليمان في « فضائل الصحابة » ص : ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ومن طريقه : ابن عساكر ١١/١١٣/أ ـ .

وأخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » ٦/٣٨٩ ـ ٣٩٠ وابن عساكر أيضا ١١/١١٣/ أ ـ ب من وجه آخر عن عبد الأعلى .

وأعله البيهقي بعبد الأعلى ، فقال عقبه : « عبد الأعلى بن أبي المساور ضعيف في الحديث » .

قلت : وفي وصفه بالضعف المجرد تهوين لأمره ، كيف وقد قال ابن معين : « ليس بشيء ، كذاب » وقال البخاري : « منكر الحديث » وقال النسائي وابن نمير : « متروك الحديث » ؟

الثالث : بكر بن المختار بن فلفل .

أخرجه البزار رقم (١٥٧٣ ـ كشف) وابن حبان في « المجروحين » ١/١٩٥ ـ ١٩٦ ـ ومن طريقه : ابن الجوزي في « العلل » ١/٢٠٤ ـ وخيثمة بن سليمان في « فضائل الصحابة » ـ ص : ١٠١ وابن عساكر ١١/١١١/ب من طريق إبراهيم بن سليمان الدبّاس ثنا بكر بن المختار به دون قول عثمان في آخره .

قال البزار عقبه : « إنما يعرف من حديث بكر بن المختار ، ولم يتابع عليه » .

وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح » وأعله ببكر هذا .

قلت : بكر هذا ضعيف جداً منكر الحديث ، قال ابن حبان : « منكر الحديث جداً ، يروي عن أبيه مالا يشك مَن الحديث صناعته أنه معمول ، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الإعتبار » .

الطريق الثانية : أبو روق ـ واسمه عطية بن الحارث ـ عنه .

أخرجه البزار رقم (١٥٧٢ ـ كشف) وخيثمة بن سليمان في « فضائل الصحابة » ص : ١٠٠ من طريق محمد بن الحسن الأسدي ثنا أبو عمرو عتبة عن أبي روق بنحوه دون قول عثمان .

قال البزار عقبه : « لا نعلمه عن أنس إلا من وجهين ، أحدهما هذا ، والآخر ما حدثناه ـ فذكر رواية المختار ، ثم قال : ـ وكلا الوجهين فليسا بالقويين ، ولا نعلم روى أبو روق عن أنس إلا هذا » .

قلت : عتبة هذا تعبت عليه فلم أجده ، إلا أن يكون هو المراد بقول ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣/١/٣٧٥ : « عتبة روى عن أبي روبة عن أنس بن مالك . . » فجائز أن يكون (أبو روبة) تحرف عن (أبي روق) فإن كان هو المذكور ـ مع أني مرتاب فيه ـ فليس فيه جرح ولا تعديل ، وإن كان غيره فلم أعرفه .

الطريق الثالثة : المبارك بن فلفل ـ أخو المختار ـ عنه .

أخرجه ابن عساكر ١١/١١٢/ أ ـ ب من طرق عن أبي سهل ـ واسمه نجيب بن ميمون الهروي ـ أنا أبو علي منصور بن عبدالله بن خالد بن أحمد الذهلي الخالدي الهروي نا أبو سعيد الحسن بن أحمد بن محمد بن المبارك التستري نا أبو الحسن أحمد بن محمد بن شعبة الذراع نا حماد بن محمد[1] نا عاصم بن علي ناقيس بن الربيع نا أبو حصين عن المبارك بن فلفل به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الخالدي المذكور ليس بثقة ، اتهم بالكذب[2] ، وشيخه التستري مثله أو أشد[3] ، وقيس بن الربيع ضعيف سيء الحفظ ، والذراع والمبارك لم أعرفهما .

---

(١) هو حماد بن محمد بن حماد أبو سعيد الأعور ، واسطي قدم بغداد ، ذكره الخطيب ٨/١٦٠ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(٢) أنظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٣/٨٤ ـ ٨٥ الأنساب ٥/٢٠ ـ ٢٣ الميزان ٤/١٨٥ السير ١٧/١١٤ ـ ١١٥ اللسان ٦/٩٦ ـ ٩٧ .

(٣) انظر ترجمته في : الميزان ١/٤٨٠ اللسان ٢/١٩٢ ـ ١٩٣ .

فالخلاصة وهاء جميع طرق الخبر من جهة الإسناد ، والنكارة البينة من جهة المتن .

* * *

٦٧ ـ ﴿ اللّهم أركسهما في الفتنةِ ركساً ، اللّهمَّ دعَّهما إلى النار دَعّاً ﴾ . منكر جداً .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » ٣/١٠١ قال :

« وقد رَوى ـ يعني يزيد بن أبي زياد ـ عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبي برزة قال : كنا مع النبي عليه الصلاة والسلام ، فسمع صوتَ غِناء ، فقال : « أنظروا ماهذا ؟ » فصعدت فنظرتُ ، فإذا معاوية وعمرو يغنيان ، فجئتُ ، فأخبرتُ النبي عليه الصلاة والسلام ، فقال : فذكر الحديث » .

ثمَّ قال ابن حبان : أخبرناه محمد بن زهير أبو يعلى قال : حدثنا إبراهيم بن المنذر قال : حدثنا ابن فضيل عن يزيد بن أبي زياد .

ورواه ابن الجوزي في « الموضوعات » ٢/٢٨ من طريق ابن حبان به .

وذكره ابن طاهر ، وأعله بيزيد بن أبي زياد ، فقال : « ويزيد هذا من أهل الكوفة ، كان الكذبة يلقنونه على وفق اعتقادهم ، فيتلقنها ، ويحدث بها ضعفة أئمة أهل النقل » (السماع ص : ٨٦) .

وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح ، ويزيد بن أبي زياد كان يلقّن في آخر عمره فيتلقن ، قال علي ويحيى : لا يحتج بحديثه ، وقال ابن المبارك : إرم به ، وقال ابن عدي : كلّ رواياته لا يتابع عليها » .

وذكر الذهبي الحديث في ترجمة (يزيد) من « الميزان » ٤/٤٢٤ وقال : « غريب منكر » .

وذكره في السير ٦/١٣١ وقال : « منكر » .

والحديث أخرجه أحمد ٤/٤٢١ والبزار رقم (٢٠٩٣ ـ كشف) من طريق محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص قال : أخبرني رب هذه الدار أبو هلال قال : سمعت أبا برزة قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فسمع رجلين يتغنيان ، وأحدهما يجيب الآخر ، وهو يقول :

لا يـزال حـواري تلوح عـظامـه زوى الحـرب عنه أن يجن فيقبـرا

فقال النبي ﷺ : « أنظروا مَن هما ؟ » قال : فقالوا : فلان ، وفلان ، قال : فقال النبي ﷺ : « اللهم أركسهما ركساً ، ودعّهما إلى النار دعّاً » .

قلت : أبو هلال هذا نسبه البزار : « العكي » وقال : « غير معروف » .

وأقول : ذكره ابن أبي حاتم ٤/٢/٤٥٤ وذكر أنه روى عن علي ، وعنه أبو بردة بن أبي موسى ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن عبدالبر في « الكنى » ٣/١٦٠٤ ـ ونسبه : العتكي ـ ونقل عن عليّ بن المديني قوله : «كان أبو هلال العتكي يقدم عثمان ، وينال من علي ، وكان رجل سوء متهماً في دينه » .

قلت : فهذه علّة ، وقد سقط أبو هلال هذا من إسناد ابن حبان .

وسليمان بن عمرو بن الأحوص كوفي مجهول ، فهذه علة ثانية زائدة على ما تقدَّم من تعليل الإسناد بيزيد بن أبي زياد ، فإنه كوفي ، من أئمة الشيعة الكبار ، ضعيف لسوء حفظه ، وفي آخر عمره تغير فكان يلقن ـ كما سبق في كلام ابن طاهر وابن الجوزي ـ فكثرت لذلك المناكير في حديثه ، فكيف يقبل ممن هذه حاله رواية مثل هذه متضمنة ثلب معاوية وعمرو بن العاص ؟ وكيف تطيب نفس سُنّي لتخريج مثلها ؟

فإن قيل : كيف إذاً خرَّجَها الإمام أحمد والبزار ؟ قلنا : لا لوم إن شاء الله تعالى عليهما ، فليس في حديثهما تسمية الرجلين .

وأورده الهيثمي في « المجمع » ١٢١/٨ وعزاه لأحمد والبزار وأبي يعلى نحوه ، وقال : « وفيه يزيد بن أبي زياد ، والأكثر على تضعيفه » .

وقد وَرَد من حديث ابن عباس نحوه ، وسمى فيه معاوية وعمرو بن العاص .

أخرجه الطبراني في « الكبير » ٣٨/١١ قال : حدثنا أحمد بن علي الجارودي الأصبهاني ثنا عبدالله بن سعيد الكندي ثنا عيسى بن سوادة النخعي عن ليث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه ، فذكر نحوه مرفوعاً .

قال الهيثمي في « المجمع » ١٢١/٨ : « رواه الطبراني ، وفيه عيسى بن سوادة النخعي كذاب » .

قلت : وهو كما قال ، فقد كذبه ابن معين ، وقال أبو حاتم : « منكر الحديث » .

وكذا في الإسناد ليث ، وهو ابن أبي سليم ، ضعيف .

وللقصة طريقان آخران :

الأول : عن شقران مرفوعاً بمعناها ، لكنه قال في حديثه : « معاوية بن التابوت ، ورفاعة بن عمرو بن التابوت » .

أخرجه ابن عدي ٤٣/٢/ أ ـ ب ـ ومن طريقه : ابن طاهر ص ٨٦ ـ من طريق شعيب بن إبراهيم ثنا سيف حدثني أبو عمر مولى إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله عن زيد بن أسلم عن أبيه عن شقران قال : فذكره .

قال ابن عدي : « وشعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث وأخبار ، وليس هو بذلك المعروف ، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليس بالكثير ، وفيه بعض النكرة ، وفي أخباره وأحاديثه مافيه تحامل على السلف » .

قلت : وسيف هو ابن عمر التميمي المؤرخ ، كوفي واهٍ جداً ، متروك الحديث ، يشبه الواقدي ، وشيخه في الحديث لم أعرفه .

والحديث عزاه السيوطي في « اللآلىء » ١/٤٢٧ لابن قانع في « معجمه » من طريق سيف هذا ، وفيه بعض الإختلاف في المتن والإسناد .

الثاني : عن المطلب بن ربيعة رفعه ، ولم يسمّ الرجلين .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » ٨/١٢١ قال الهيثمي : « وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : فخلاصة القول في هذا الخبر وهاء جميع طرقه ، وعدم صلاحية شيء منها لتقوية الآخر ، مع شدة النكارة في متنه .

قال الشيخ مرتضى الزبيدي في « شرح الإحياء » ٦/٥٢١ : « هذا الحديث يُقطع بكذبه ، فإنَّ النبي ﷺ ما يدعو على أصحابه بالنار ، لاسيما وهما من كبار الصحابة ، ولاشك أن هذا من وضع الرافضة » .

* * *

٦٨ ــ ﴿ أوّل من تغنّى إبليس ، ثمَّ زَمر ، [ثمَّ حدا] ثمَّ ناح ﴾ . موضوع .

هذا الحديث لم أقف عليه في شيء من كتب الإسناد عند أهل السنة .

وقد أورده الغزّالي في « الإحياء » ٢ / ٢٨٥ من حديث جابر ، وقال العراقي في « تخريجه » : « لم أجد له أصلاً من حديث جابر ، وذكره صاحب الفردوس من حديث علي بن أبي طالب ، ولم يخرجه ولده في مسنده » وذكر نحو هذا الشيخ مرتضى الزبيدي في « شرحه » ٦/٥١٨ نقلاً عن الحافظ ابن حجر .

قلت : لكن وجدته في « أمالي أبي طالب » يحيى بن الحسين الزيدي ص ٣٨٦ من طريق أبي خالد الواسطي عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال : بئس البيت بيت لا يعرف إلا بالغناء ، وبئس البيت بيت لا يُعرف إلا بالشراب ، وبئس البيت بيت لا يعرف إلا بالفسق ، ثمَّ قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وهو في الكتاب المسمى بـ « مسند زيد » من كتب الزيدية ص ٤٢٣ .

وهذا المسند يرويه عن زيد : أبو خالد المذكور .

والإسناد المذكور ساقط بمرة ، فإن أبا خالد راويه عن زيد ـ واسمه : عمرو بن خالد ـ يضع الحديث ، أصله كوفي ، قال وكيع : « كان في جوارنا ، يضع الحديث ، فلما فطن له تحوّل إلى واسط » وقال ابن معين : « كذاب ، غير ثقة ولا مأمون » وقال أحمد : « كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب » وقال النسائي : « ليس بثقة » وقال الدارقطني : « كذاب » .

قلت : لاخلاف بينهم على وهائه وكذبه .

وهذا الحديث جاء عنه من طريقين :

الأول : حسين بن علوان ، عند أبي طالب المذكور .

وحسين هذا كذاب يضع الحديث وضعاً .

والثاني : إبراهيم بن الزبرقان ، وهو راوي المسند عنه .

وإبراهيم هذا صدوق ، لكن الراوي عنه وهو نصر بن مزاحم المنقري ، قال الذهبي : « رافضي جلد ، تركوه » ونقل عن أبي خيثمة قوله : « كان كذّاباً » وعن أبي حاتم : « واهي الحديث ، متروك » .

* * *

٦٩ ـ ﴿ إستماعُ الملاهي مَعصيةٌ ، والجلوسُ عليها فسقٌ ، والتلذّذُ بها كُفْرٌ ﴾ .

لا يصح .

أورده صاحب « الفتاوي البزّازية » ٦/٣٥٩ وعبدالغني النابلسي في « إيضاح الدلالات » ص : ٣١ ، ٣٤ معزوّاً إلى النبي ﷺ من غير تخريج .

وبحثت عن أصل له فلم أوفق ، غير أني وجدت الحافظ العراقي قال : « ولأبي الشيخ من حديث مكحول مرسلاً : الإستماع إلى الملاهي معصية . الحديث » نقله عنه الشيخ مرتضى الزبيدي في « شرح الإحياء » ٦/٤٧٢ .

قلت : والإرسال علة ظاهرة فيه ، وسياق مثله يبعد أن يكون صادراً من مشكاة النبوة ، والله أعلم .

* * *

٧٠ ـ ﴿ إقرؤوا القرآنَ بلحونِ العربِ وأصواتِها ، وإيّاكم ولحونَ أهلِ الفسقِ ، فإنّه سيجيءُ من بعدي قومٌ يرجّعونَ القرآن ترجيعَ الغناءِ والرهْبانيةِ والنوحِ ، لا يُجاوزُ حناجِرَهم ، مفتونة قلوبُهم ، وقلوبُ الذين يعجِبُهم شأنُهم ﴾ .

ضعيف .

أخرجه ابن وضاح في « البدع والنهي عنها » ص : ٨٦ وأبو عبيد ـ كما في « فضائل القرآن » لابن كثير ص : ٤٨٣ ـ آخر التفسير ـ والحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » ٣/١٠٣/أ ـ نسخة شستربتي ـ ويعقوب بن سفيان ٢/٤٨٠ من طريق بقية بن الوليد عن حصين بن مالك الفزاري قال : سمعت شيخاً يكنى أبا محمد يحدث عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف ، بقيّة يدلس تدليس التسوية ، وصرّح بالتحديث بينه وبين شيخه عند يعقوب بن سفيان ، ولم يقع تصريح بالسماع بين أبي محمد وحذيفة ، فهذه علّة ، وأيضاً فأبو محمد هذا شيخ مجهول لم يسمَّ ، والراوي عنه حصين بن مالك ، وعند بعضهم : حصن ، قال الذهبي : « تفرد عنه بقية ، ليس بمعتمد ، والخبر منكر » يعني هذا الحديث (ميزان ١/٥٥٣) .

قال بقية : « ليس له إلا حديث واحد ، وهو من أهل إفريقية » ذكره يعقوب بن سفيان .

قلت : فهو مجهول أيضاً .

وعزاه الهيثمي في « المجمع » ٧/١٦٩ للطبراني في « الأوسط » وقال : « وفيه راوٍ لم يسمّ ، وبقية أيضاً » .

* * *

القسم الثالث
سياق
الموقوفات على الصحابة في الباب

تمهيد وتوضيح

الموقوفات على الصحابة التي تداولتها كتب السماع وبحوثه ليست بالكثيرة ، ، فلذا سردتُها من غير فصل لصحيحها عن سقيمها .

وبعض الصحابة كابن مسعود مثلا روي عنه أكثر من خبر ، فأورد جميع ماله على التوالي .

إلا أن بعض الآثار سلف تخريجها في أثناء القسم الثاني ، فأسقطتها من هذا القسم ، وأكتفي هنا بالإشارة إليها والعزو إلى مواضعها :

١ ــ فعن ابن مسعود قوله « الغناء ينبت النفاق . . . » تقدم عند الحديث رقم (١) .

٢ ــ وعنه أيضا قوله : « إذا ركب الرجل الدابة فلم يذكر اسم الله ردفه الشيطان . . . » تقدم عند الحديث رقم (٣٣) .

٣ ــ وعن علي بن أبي طالب قوله : « يا نوف لا تكونن شاعراً . . . » وفيه ذكر صاحب العرطبة والكوبة ، تقدم عند الحديث رقم (٣٦) .

وهناك ثلاثة آثار سلفت أيضا في القسم الثاني ، وسقتها هناك مساق الأحاديث المرفوعة ، لتضمنها الإخبار عن أمر غيبي لا يقال من قِبَل الرأي ، فيُجْرى على قاعدة بعض المحدثين مجرى المرفوع ، وهي : حديث عبد الله بن بسر رقم (٤١) وحديث ابن عباس رقم (٥٥) وحديث عائشة رقم (٤٣) .

ومما يقتضي التنبيه عليه خبران :

الأوّل : أورد ابن القيم في « إغاثة اللهفان » ١/٢٤٣ أثرا عن ابن عباس فقال : « وقال رجل لابن عباس رضي الله عنهما : ما تقول في الغناء ؟ أحلال هو أم حرام ؟ فقال : لا أقول حراماً إلا ما في كتاب الله ، فقال : أفحلال هو ؟ فقال : ولا

أقول ذلك ، ثم قال له : أرأيت الحق والباطل إذا جاءا يوم القيامة فأين يكون الغناء ؟ فقال الرجل : يكون مع الباطل ، فقال له ابن عباس : إذهب فقد أفتيت نفسك » .

هكذا أورده ابن القيم رحمه الله وسكت عنه ولم يعزه وقد جهدت لِأرى من أخرجه فلم أوفق .

والثاني : وجدت في كلام بعض العلماء نسبة هذا الأثر لابن مسعود : « الغناء رقية الزنا » وليس هو عنه ، وإنما هو مشهور من كلام الفضيل بن عياض ، أخرجه عنه ابن أبي الدنيا ق ١٥٨/ب .

وإنما عمدت إلى تخريج هذا القسم جرياً على قاعدة من يحتج بالموقوف ، فإنها عندهم أدلة ولم أجهد في جمعها جهدي في القسمين السابقين .

والله وحده المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا به .

ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

ـ ﴿ إنَّ عمرَ كان إذا استمعَ صوتاً أنكرَه ، وسألَ عنه ، فإنْ قيلَ : عرس أوْ ختانٌ أقرَّه ﴾ .

ضعيف .

أخرجه عبد الرزاق ١١/٥ وابن أبي شيبة ٤/١٩٢ من طريق أيوب عن ابن سيرين قال : نبئت أن عمر . . . فذكره .

هذا سياق ابن أبي شيبة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لانقطاعه بين ابن سيرين وعمر رضي الله عنه .

* * *

ماروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه :

٢ ـ ﴿ لقد اختبأتُ عندَ ربي عشْراً : إني لرابعُ أربعةٍ في الإسلامِ ، ولا تغنَّيتُ ، ولا تمنّيتُ ، ولا وضعتُ يميني على فرجي منذ بايعتُ بها حِبّي ولا مرّتْ بي جُمعة منذُ أَسْلمتُ إلاّ وأنا أعتقُ فيها رَقبة ، إلاّ أنْ لا يكونَ فأعتقها بعدَ ذلك ، ولا كذبتُ (وفي رواية : ولا زنيتُ) في جاهليةٍ ولا إسلامٍ قطّ ﴾ .

حسن .

أخرجه يعقوب بن سفيان ٢/٤٨٨ ـ ٤٨٩ والطبراني في « الكبير » رقم (١٢٤) وابن عساكر ١١/٧٩/أ من طرق عن عبد الله بن لهيعة حدثني يزيد بن

عمرو قال : سمعت أبا ثور الفهمي يقول : قدمت على عثمان بن عفان ، فبينا أنا عنده قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، أبو ثور الفهمي له صحبة على الصحيح ، ولا يعرف اسمه ، ويزيد بن عمرو ـ هو المعافري ـ مصري صدوق ، وابن لهيعة اذا روى عنه متثبت فهو ثبت حسن الحديث على أقل الأحوال ، وقد روى عنه هذا الأثر أبو الأسود النضر بن عبد الجبار ـ عند الطبراني ـ وهو من أثبات أصحابه وكذا يحيى بن عبد الله بن بكير ـ عند يعقوب وابن عساكر ـ وانظر تعليقي على « المفاريد » لأبي يعلىٰ ص : ٥٥ .

وقد صحح الأثر الحافظ ابن رجب الحنبلي في « نزهة الأسماع » ق ٧/ب .

وقال الهيثمي في « المجمع » ٨٦/٩ : « رواه الطبراني عن شيخه المقدام بن داود ، وهو ضعيف وقال ابن دقيق العيد في الإمام : وقد وثق » .

قلت : المقدام المذكور هو أبو عمرو الرعيني ظهر لي بعد تحقيق ترجمته أنه صالح الأمر لا بأس به ، وهو علامة فقيه مالكي ، وما أورد عليه من المطاعن هو من قبيل الجرح المبهم وما بيّن من ذلك فليس بضاره شيئا ، أو الحمل فيه على من هو أولى به منه ، ولولا عدم المناسبة لأطلتُ في تحقيق القول فيه ، ليظهر الحق للمنصف ، وعلى كل حال فإن المقدام هذا لم ينفرد بالأثر ، وإنما توبع عليه شيخه النضر عند من خرجتُ الحديث عنهم ، فزال الإشكال .

والأثر أخرجه ابن أبي عمر العدني في « مسنده » كما في « مصباح الزجاجة » ١٣٣/١ ـ وابن ماجه رقم (٣١١) من طريق الصلت بن دينار عن عقبة بن صهبان سمعت عثمان بن عفان يقول : ما تغنيت ولا تمنيت ولامسست ذكري بيميني منذ بايعت بها رسول الله ﷺ ، والصلت بن دينار متروك الحديث .

* * *

ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه :

٣ ــ ﴿ ومِنَ الناسِ منْ يشتري لهوَ الحديث ليُضلَّ عن سبيل الله بغير علم . . .) فقال عبد الله : الغناءُ والذي لا إله إلا هو ـ يرددها ثلاث مرات ﴾ .

حسن .

أخرجه ابن جرير ٢١/٦٢ وابن أبي شيبة ٦/٣٠٩ وابن أبي الدنيا ق ١٥٥/أ والحاكم ٢/٤١١ والبيهقي في « السنن » ١٠/٢٢٣ و « الشعب » ٢/١٩١/أ وابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص : ٢٣١ من طريق حميد الخراط عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير عن أبي الصهباء البكري أنه سمع عبد الله بن مسعود وهو يُسأل عن هذه الآية . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، حميد الخراط هو ابن زياد ، وبعضهم يقول : ابن صخر ، كنيته : أبو صخر ، مدني سكن مصر ، لا بأس به ، ومنهم من فرق بين ابن زياد وابن صخر ، والأظهر عندي أن ابن صخر تحريف عن « أبي صخر » وعمار الدهني هو ابن معاوية ، ويقال : ابن أبي معاوية ، وكنيته : أبو معاوية ، بجليّ ، كوفي ، ثقة ، وابو الصهباء هو صهيب مولىٰ ابن عباس ، بصري ، وقيل : مدني ، صدوق ، جيدالحديث .

٤ ــ ﴿ لا ألفينَّ أحدَكم يستَلْقي على ظهرهِ ، ثمَّ يرفَعُ إحدى رجلَيه على الأخرى ثمَّ يرفَع عقيرَتَه بالغناءِ ويَدَعُ القرآنَ ﴾ .

ضعيف .

أخرجه البيهقي في « الشعب » ٢/١٩١/ب من طريق ابن نمير عن الأعمش قال : قال عبد الله : فذكره .

قلت : وهذا إسناد منقطع بين الأعمش وابن مسعود ، فإنه لم يدركه .

وانظر الأثر الآتي فيما روي عن ابن عباس ، رقم (٥) .

* * *

ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه :

٥ ـ ﴿ (وَمِنَ الناسِ مَنْ يَشْتَري لَهْوَ الحديثِ . . .) [قال] : نَزَلتْ هذهِ الآيةُ في رجل اشترى جاريةً تغنّيهِ ليلاً ونهاراً ﴾ .

ضعيف جداً .

أورده الواحدي في « أسباب النزول » ص : ٣٦٣ قال : قال ثوير بن أبي فاختة عن أبيه عن ابن عباس : نزلت . . . . فذكره .

قلت : ثوير واهٍ جداً ، كذبه الثوري ، ووهّاه غيره .

والأثر أخرجه البيهقي في « الشعب » ٢/١٩١/ب من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن ثوير عن أبيه عن ابن مسعود في قوله عز وجل : ﴿ وَمِنَ الناسِ من يَشْتري لهوَ الحديثِ ﴾ قال : رجل يشتري جارية تغنيه ليلاً ونهاراً .

قلت : هكذا جعله ثوير من قول ابن مسعود ، وقد علمتَ ما فيه .

٦ ـ ﴿ (وَمِنَ النـاسِ مَنْ يشتَري لَهْـوَ الحديثِ . . .) قـالَ : الغنـاءُ وأشباهُه ﴾ .

ضعيف .

أخرجه ابن أبي شيبة ٦/٣١٠ والبخاري في « الأدب المفرد » رقم (٧٨٦ ، ١٢٦٥) وابن جرير ٢١/٦١ وابن أبي الدنيا ق١٥٥/أ ـ ب والبيهقي ١٠/٢٢١ ، ٢٢٣ وابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص : ٢٣١ من طرق عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطاء بن السائب اختلط بأخرة ولم أجد في رواة

هذا الأثر عنه أحداً ممن رووا عنه قبل الإختلاط .

وأخرج الأثر ابن جرير ٢١/٦١ - ٦٢ من طريق ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : هو الغناء والإستماع له ، يعني قوله : ﴿ ومِنَ النّاسِ مَنْ يشتري لَهْوَ الحديثِ ﴾ .

قلت : وابن أبي ليلى اسمه محمد بن عبد الرحمن ، ضعيف الحديث .

٧ ــ ﴿ (لَهْوَ الحديثِ . . .) قال : شراءُ المغنيةِ ﴾ .
ضعيف

أخرجه ابن جرير ٢١/٦٢ : حدثنا ابن وكيع قال : ثنا أبي عن ابن أبي ليلى عن الحكم أو مقسم عن مجاهد عن ابن عباس قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ابن وكيع هو سفيان ، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن ، وهما ضعيفان .

٨ ــ ﴿(لِيُضِلَّ عن سبيلِ الله . . .) قال : سبيلُ الله : قراءة القرآنِ ، وذكرُ الله اذا ذكره ، وهو رجلٌ من قريشٍ اشترى جاريةً مغنيةً ﴾ .
ضعيف جداً .

أخرجه ابن جرير ٢١/٦٣ قال : حدثني محمد بن سعد قال : ثني أبي قال : ثني عمي قال : ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس : فذكره .

قلت : هذا إسناد مسلسل بالضعفاء ، محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطيّة العوفي صدوق فيه لين ، وأبوه سعد بن محمد جهمي ليس أهلا للرواية ، وعمه الحسين بن الحسن بن عطية ضعيف جداً ، ليس بشيء وأبوه الحسن بن عطية العوفي ضعيف منكر الحديث ، وابوه عطية العوفي ضعيف مشهور ، ولينظر لتفصيل تراجمهم : « التهذيب » و « الميزان » و« اللسان » وغيرها .

وأورد السيوطي في « الدرّ » ٦/٥٠٤ ـ دار الفكر ـ عن جويبر عن ابن عباس في قوله : ﴿ وَمِنَ الناسِ مَنْ يَشْتري لَهْوَ الحديثِ . . . ﴾ قال : أنزلت في النضر بن الحارث اشترىٰ قينة فكان لايسمع بأحد يريد الإسلام إلا انطلق به إلى قينته ، فيقول : أطعميه وأسقيه ، وغنيه ، هذا خير مما يدعوك إليه محمد من الصلاة والصيام ، وان تقاتل بين يديه فنزلت .

هكذا ذكره من قول ابن عباس ، وجويبر هو ابن سعيد صاحب « التفسير » ليس بثقة ، ولا يروي عن ابن عباس إلا بواسطة ، ولم نقف عليها .

٩ ـ ﴿ (وَأَنْتُمْ سامِدونَ) قالَ : هو الغناءُ بالحِمْيريةِ ، اسْمدي لَنا : تغنّي لنا ﴾ .

صحيح .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٥/ب ـ ومن طريقه : البيهقي ١٠/٢٢٣ وابن الجوزي في « تلبيس ابليس » ص : ٢٣١ ـ وابن جرير ٢٧/٨٢ من طرق عن سفيان ـ الثوري ـ عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس : فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

وأخرجه البزار رقم (٢٢٦٤ ـ كشف) من طريق سفيان عن عكرمة به مختصراً .

وأخرجه عبدالرزاق في « تفسيره » ق ١٤٥/أ وابن جرير ٢٧/٨٢ عن معمر ، قال عبد الرزاق : عن إسماعيل بن شروس ، وقال ابن جرير : عن قتادة ، كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس في قوله : ﴿ سامِدونَ ﴾ قال : هو الغناء ، كانوا إذا سمعوا القرآن تغنوا ولعبوا ، وهي بلغة أهل اليمن يقول اليماني إذا تغنى : أسمد .

وإسناده جيد ، سواء كان محفوظاً من الوجهين جميعاً ، أو من أحدهما .

١٠ ــ ﴿ السحتُ : الرشوةُ في الحكمِ ، ومهرُ البغي ، وثمنُ الكلبِ ، وثمنُ القردِ ، وثمنُ الخنزيرِ ، وثمنُ الخمرِ ، وثمنُ الميتةِ ، وثمنُ الدّمِ ، وعسبُ الفحلِ ، وأَجْرُ النائحةِ ، وأجرُ المغنيةِ ، وأجرُ الكاهن ، وأجرُ الساحرِ ، وأجرُ القائفِ ، وثمنُ جلودِ السباعِ ، وثمنُ جلودِ الميتةِ ، فإذا دُبغتْ فلا بأسَ بها ، وأجرُ صورِ التماثيلِ ، وهديةُ الشفاعةِ ، وجعيلةُ الغزوِ ﴾ .

ضعيف .

أخرجه البيهقي ٦/١٢ ـ ١٣ من طريق سعيد بن منصور ثنا إسماعيل بن عياش عن حبيب بن صالح عن ابن عباس قال : فذكره .

قال البيهقي عقبه : « هذا منقطع بين حبيب بن صالح وابن عباس ، وهو موقوف » .

قلت : وهو كما قال ، فإن حبيب بن صالح لم يدرك ابن عباس ، فالإسناد ضعيف إذاً .

١١ ــ ﴿ الدفّ حرامٌ ، والمعازفُ حرامٌ ، والكوبةُ حرامٌ ، والمزمار حرامٌ ﴾ .

أخرجه البيهقي ١٠/٢٢٢ من طريق سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن عبد الكريم الجزري عن أبي هاشم الكوفي عن ابن عباس قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، وأبو هاشم هذا أحسبه سعداً السنجاري جزري ، روى عن ابن عمر وابن عباس ، وعنه ، علي بن بذيمة ، وخصيف ، وعبد الكريم الجزري ، وهلال بن خباب ، قال ابن معين : « بصري ثقة »[1] لكن هذا

(١) ترجمته في : التاريخ الكبير ٢/٢/٦٦ ـ ٦٧ كنى مسلم ٢/٨٧٤ جرح ٢/١/٩٨ ثقات ٤/٢٩٦ .

النسب « بصري » مشكل ، ففي هذا الإسناد « الكوفي » وذكر ابن حبان أنه سكن دمشق ، لكني أقول : لعله نزل الكوفة أو كانَ أصله منها ، فنسب إليها والله اعلم .

وهذا الأمر هو الحائل دون الحكم على الإسناد .

* * *

ما روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما :

١٢ ــ ﴿ أنَّ ابنَ عمر مرَّ عليه قومٌ مُحْرِمونَ وفيهم رجلٌ يتغنّى ، فقالَ : ألا لا سَمِعَ الله لكمْ ، ألا لا سَمِع الله لكمْ ﴾ .

صحيح .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٥٦/أ قال : حدثني عبيد الله بن عمر وأبو خيثمة ، قالا : حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر قال : حدثني نافع أن ابن عمر . . . فذكره .

قلت : وهذا اسناد صحيح ، رجاله رجال الصحيح .

١٣ ــ ﴿ مَرَّ ابنُ عمرَ بجاريةٍ صغيرة تغنّى ، فقال : لَوْ تركَ الشيطانُ أحَداً تركَ هذه ﴾ .

صحيح .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » رقم (٧٨٤) وابن أبي الدنيا ق ١٥٦/أ ـ ب والبيهقي في « السنن » ١٠/٢٢٣ و « الشعب » ٢/١٩١/ب من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الله بن دينار قال : مرَّ ابن عمر . . . به .

قلت : هذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، وعبد العزيز الماجشون هو ابن عبد الله بن أبي سلمة .

* * *

ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما :

١٤ ـ ﴿ يا أيّها الذين آمنوا إنّما الخمرُ والميسِرُ والأنصابُ والأزلامُ رجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشيطانِ فاجْتَنبوهُ لعلّكم تُفْلِحون » قال : هيَ في التوراةِ : إنَّ الله أَنزلَ الحقَّ ليذهبَ به الباطلَ ، ويُبْطلَ به اللّعبَ والزفنَ ، والزمّاراتِ والمزاهرَ ، والكنّاراتِ ، والتصاويرَ ، والشعرَ ، والخمرَ ، فمَنْ طَعِمَها أَقْسَم بيمينه وعزّته لمن شَربَها بعدَما حرّمتُها لأُعْطشنَّه يومَ القيامةِ ، وَمَنْ تَركها بعدَ ما حَرَّمْتُها سَقَيْته إيّاها من حظيرةِ القدسِ ﴾ .

صحيح .

أخرجه ابن أبي حاتم في « تفسيره » ٣/٢٧/ب والبيهقي ١٠/٢٢٢ من طريق عبد الله بن رجاء ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال بن أبي هلال عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو قال في هذه الآية التي في القرآن : . . . . فذكره .

وأخرجه أبو عبيد في « غريب الحديث » ٤/٢٧٦ ـ ومن طريقه : البيهقي ـ عن أبي النضر عن عبد العزيز به مختصراً .

قلت : وإسناده صحيح ، وهلال بن أبي هلال هو هلال بن علي بن أسامة .

والأثر رواه يزيد بن هارون عن عبد العزيز فقال فيه : عن عبد الله بن سلام أو عبد الله بن عمرو ، بمعناه .

أخرجه ابن قتيبة في « غريب الحديث » ٢/٣٨٨ .

قلت : والأول أولى ، ولكنه مما تلقاه عبد الله بن عمرو عن أهل الكتاب ، يؤكده أنه جاء من قول كعب الأحبار ، قال البيهقي ١٠/٢٢٣ : « ورواه زيد بن الحباب عن أبي مودود المدني عن عطاء بن يسار عن كعب . . . » .

* * *

ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما :

١٥ ــ ﴿ (وَمِنَ النـاسِ مَنْ يَشْتري لهـوَ الحديثِ) قـال : هو الغنـاءُ والإستماعُ له ﴾ .

ضعيف .

أخرجه ابن جرير ٢١/٦٢ من طريق عبيد الله بن موسى قال : ثنا سفيان عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن جابر في قوله : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، علته قابوس فإنه سيء الحفظ في حديثه لين .

* * *

ما روي عن ابي ذر رضي الله عنه :

١٦ ــ ﴿ إنَّ أبا ذر دُعي إلى وليمةٍ فَلَمّا حَضَرَ إذا هو بصَوْتٍ ، فرجَعَ فقيلَ له : ألا تَدْخُل ؟ فقال : أسْمَعُ فيه صَوْتاً ، ومَنْ كَثّر سواداً كان من أهْلِهِ ومَنْ رضِيَ عملاً كانَ شريكَ مَنْ عَمِلَه ﴾.

ضعيف جداً .

أخرجه ابن المبارك رقم (٤٢ ـ زوائد « الزهد » رواية نعيم بن حماد ـ) قال : أنا خالد بن حميد عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم أن أباذر . . . الأثر .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ابن أنعم لم يدرك أباذر ثم هو ضعيف كثير المناكير ، فهاتان علتان ، وعلة ثالثة وهي : أن نعيم بن حمّاد ضعيف ، رَوى منكرات عن ابن المبارك وغيره .

* * *

ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه :

١٧ ـ ﴿ أَخْبَثُ الكسبِ كَسْبُ الزمّارةِ ﴾ .

ضعيف جداً .

أخرجه ابن أبي الدنيا ق ١٦٠/أ قال : حدثنا عبد الرحمن بن صالح قال : حدثنا أبو أسامة عن أبي روح عن أنس بن مالك قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً علته أبو روح هذا ، واسمه : « خالد بن محدوج » أو : « ابن مقدوح » ـ وأكثر المصادر على الأول ـ وهو واسطي متروك الحديث ، ليس بثقة ، كان يزيد بن هارون يرميه بالكذب ، وحلف أنه لا يروي عنه ، وقال أبو حاتم : « ليس بشيء ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً » وقال النسائي : « متروك الحديث » وقال في موضع آخر : « ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه » وقال ابن حبان : « يقلب الأخبار حتى صار ممن لا يحتج به في الآثار »[1] وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه مناكير » وقال الدارقطني : « ضعيف » وقال ابن عبد البر : « هو عندهم منكر الحديث ، ضعيف جداً » وقال الذهبي : « متروك الحديث » وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود وغيرهم في « الضعفاء »[2] .

وإنما أطلت في سرد أقوال مجرحيه لئلا يحصل اغترار بما ذكره محقق كتاب « تحريم النرد » للآجري في استدراكه على الكتاب ص ٣٨٦ من ذهابه إلى أن أبا

---

(١) وغفل فأورده في « الثقات » ٤/٢٠٦ .

(٢) ترجمته في : التاريخ الكبير للبخاري ٢/١/١٧٢ ـ ١٧٣ والصغير له ٢/٩٤ والضعفاء الصغير له ص : ٤١ والجرح ٢/١/٣٥٤ ومقدمة صحيح مسلم ص : ٢٤ والكنى له ١/٣١٤ وتاريخ واسط ص : ٦٧ وضعفاء النسائي ص : ٩٧ والعقيلي ٢/١٥ وكامل ابن عدي ٣/٨٨١ وكنى الدولابي ١/١٧١ والمجروحين ١/٢٨١ وضعفاء الدارقطني ص : ١٩٩ وكنى ابن عبد البر ١/٦١٨ وضعفاء ابن الجوزي ق : ٤٣/ب وضعفاء الذهبي ص : ٨٣ والمغني له ١/٢٠٦ والميزان ١/٦٤٢ واللسان ٢/٣٨٦ ـ ٣٨٧ .

روح المذكور في الاسناد هو « شبيب بن نعيم الوحاظي » وهو ثقة ، فإن هذا وهم منه أدّاهُ إلى الحكم بثبوت الأثر .

وله وهم آخر وهو أنه ذهب إلى أن أبا أسامة الراوي عن أبي روح هو « زيد بن علي بن دينار النخعي الرقي » وإنما هو « حماد بن أسامة بن زيد » الثقة المتقن ، وهو المتبادر حال إطلاق هذه الكنية ، ومثله لا يخفى على المشتغل بهذا الفن ، وأما « زيد بن علي الرقي » فإنه مقل ـ فيما يظهر من ترجمته ـ ومثله غير مراد قطعاً حال إطلاق كنيته ، يؤكده عدم شهرته بها ، فتنبه !

* * *

ما روي عن عائشة رضي الله عنها :

١٨ ـ ﴿ أنّ بناتِ اخي عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ خُفِضْنَ[٣] ، فأَلمَنَ ذلك ، فقيلَ لعائشةَ : يا أمَّ المؤمنينَ ! ألا ندعو لهنَّ مَنْ يُلْهِيهنَّ ؟ قالتْ : بَلى ، قالتْ[٤] : فأرسلَ إلى فلان المغنّي ، فأَتاهم ، فمرّت به عائشة ـ رضي الله عنها ـ في البيت ، فرأَتْهُ يتغنّى ويحرّكُ رأسَه طرباً ـ وكان ذا شعر كثير ـ فقالتْ عائشةُ ـ رضي الله عنها : ـ أفّ ، شيطان ، أخْرِجوهُ ، أخْرِجوهُ ، فَأَخْرَجوهُ ﴾.

صحيح .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » رقم (١٢٤٧) والبيهقي ١٠/٢٢٣ ـ ٢٢٤ ـ والسياق له ـ من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن بكير بن الاشج حدثه أن أم علقمة مولاة عائشة أخبرته أن بنات أخي عائشة . . فذكرته .

---

(٣) خفضن : ختن .

(٤) هي راوية الأثر عن عائشة أم علقمة .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الصحيح ، غير أم علقمة ـ واسمها مرجانة ـ إنما علق لها البخاري وهي مدنية تابعية ثقة ، روت عن عائشة ومعاوية ، وعنها ابنها علقمة بن أبي علقمة وبكير بن عبد الله بن الأشج ـ وهما ثقتان من رجال الشيخين ـ قال ابن سعد : « مولاة عائشة ، روت عن عائشة ، وروى عنها ابنها علقمة بن أبي علقمة أحاديث صالحة » وقال العجلي : « مدنيّة تابعية ثقة » وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين ، وعلق لها البخاري في « كتاب الحيض » و « الصوم » من « صحيحه » وروى لها الإمام مالك في « الموطأ » .

قلت : لكن الذهبي فرق بينهما في « الميزان » فأورد « مرجانة » في « فصل النسوة المجهولات » ٤ / ٦١٠ وقال : « تفرد عنها ولدها علقمة بن أبي علقمة » و « أم علقمة » هكذا مهملة في « كنى النساء » ٤ / ٦١٣ وقال : « لا تعرف » وساق حديثها المذكور .

وهذا التفريق لم أجد للذهبي فيه سلفاً ، بل وجدت خلافه ففي كلام ابن سعدو وابن حبان وغيرهما ما يفيد صراحة أو إشارة إلى كونهما واحدة فإن ابن سعد ذكر أن « أم علقمة مولاة عائشة » هي التي روى عنها ولدها علقمة ، وسماها ابن حبان « مرجانة » وهي ذاتها التي روى عنها بكير هنا فوصفها بكونها « مولاة عائشة » فالتفريق بينهما يحتاج إلى برهان ، ولم يذكره الذهبي[1] .

* * *

(١) ترجمتها مجموعة من : طبقات ابن سعد ٨ / ٤٩٠ وثقات العجلي ص : ٥٢٥ وثقات ابن حبان ٥ / ٤٦٦ والموطأ ١ / ٥٩ و ٢ / ٩٥٨ والميزان ٤ / ٦١٠ ، ٦١٣ والتهذيب ١٢ / ٤٥١ و ٤٧٣ ـ ٤٧٤ و « فتح الباري » ١ / ٤٢٠ و ٤ / ١٧٤ ، ١٧٦ وتغليق التعليق ٢ / ١٧٦ ـ ١٧٧ و ٣ / ١٨١ .

خاتمـــة

وبعد ، ، ،

فهذا ما يسر الله تعالى جمعه وتحقيقه من أدلة « ذم الغناء والمعازف » بذلت فيه من الوسع ما أمكن ، راجياً ربي عز وجل أن ينفع به طلاب الحديث ، فيكون نبراساً يهتدون به إلى ما سواه من المسائل ، والمتفقهين ، فيكون استدلالهم مبنياً على قواعد متينة ، متحاشين المرويات الواهية ، والأخبار الساقطة ، سالمين من الدخول في جملة الخائضين في أحكام الدين على غير هدىً ولا معرفة ، الذين يحسبون الديانة أن يقول قائلهم للشيء « حرام » وأنهم كلما حرموا وشددوا كانوا أولى الناس بصفة التقوى والورع .

وإني لأرجو كذلك أن أحشر في زمرة الذابين عن حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه ، في زمن أعرض عن ذلك فيه الخاص والعام إلا ما شاء الله .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

الفهـــارس

أ ـ فهرس بأطراف الأحاديث
ب ـ فهرس بأطراف الآثار
جـ ـ فهرس بأسماء المترجمين
د ـ فهرس الموضوعات

وبعدُ أليس في نشاطات (معهد الدراسات العربية والإسلامية) في ستراسبورغ[1] الذي يديره باهتمام البروفسور توفيق فهد، وفي وجود المؤلفات القديمة وتزايد المطبوعات الحديثة بالمكتبة والمعهد، بعض أسباب استمرار الدراسات العربية ونموها في هذه المدينة؟

وأحسب أن مما زاد من ازدهار قسم الدراسات العربية والإسلامية في ستراسبورغ مجهودات تيودور نولدكه Th. NOLDEKE[2] (١٨٣٦ ــ ١٩٣٠) الذي كان أستاذاً للغات الشرقية فيها (١٨٧٢ ــ ١٩٢٠)، «وجعل ستراسبورغ مركز الدراسات الشرقية في ألمانيا». وكان من تلاميذه وتعلم فيها **مستشرقون مشهورون أمثال هنريخ موللر H. MULLER (ت ١٩١٢)، وفريدريخ شوالي Fr. SCHWALLY (ت ١٩١٩)، وجورج ياكوب** (ت ١٩٣٧)، وكارل بروكلمان (ت ١٩٥٦)، الذي حصل على رسالة الدكتوراه من ستراسبورغ، وغيرهم كثير.

٧ ــ المخطوطات العربية

تتمتع المكتبة ــ كما ذكرنا في أول هذه المقدمة ــ بذخيرة أخرى ألا وهي المخطوطات. فهي تملك، فضلاً عن المخطوطات اللاتينية والألمانية والفرنسية، (٨١٤) مخطوطاً شرقياً، منها (٣١٩) بالسنسكريتية، (٣٢) بالفارسية، (٩) بالحبشية، (١٨٥) بالعبرية، (٢٧) بالسريانية، (٧) بالسامريَّة، (٢٠) بالتركية،

---

(١) لمزيد من الاطلاع على بعض نشاطات المعهد الحالية، راجع مقالنا: **على هامش الندوة الاستشراقية حول حياة الرسول المنعقدة في ستراسبورغ**، مجلة **المعرفة**، دمشق، العدد (٢٢٧)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص٢١٠ وما يليها. آمل أن تغذى المكتبة بكتب جديدة يقوم بإهدائها المؤلفون والناشرون للكتب والمجلات العربية، ليفيد منها دارسو العربية في ستراسبورغ (**B.N.U.6,** place de la République, 67000 — Strasbourg — FRANCE).

(٢) انظر ص١١٥ ــ ١٢٤ من كتاب **المستشرقون الألمان** للمنجّد، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٧٢.

أ ـ فهرس بأطراف الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
ـ أ ـ	
إذا اتخذ الفيء دولاً	١٠٥
إذا استعملت أمتي خمساً	١١٩
إذا ركب العبد الدابة فلم يذكر	٩٤
إذا فعلت أمتي خمس عشرة	١٠٦ ، ١٠٧
إذا كان يوم القيامة قال الله	١٢٢
إستماع الملاهي معصية	١٣٩
إعلم أن المغني أذناه	٩٥
إقرؤوا القرآن بلحون العرب	١٣٩
أمرني ربي عز وجل بنفي الطنبور	٦٧
إن إبليس لما أنزل إلى الأرض	٩٣
إن ربي عز وجل حرم عليّ الخمر	٤٠
إن رسول الله ﷺ حرم سبعة أشياء	٨٠
إن في أمتي خسفاً ومسخاً وقذفاً	٣٥
إن لكل قوم عيداً	٥٢
إن من أشراط القيامة إماتة الصلوات	١١٦
إن من أعلام الساعة وأشراطها	١٢٤
إن من اقتراب الساعة	١١٦

فهرس المخطوطات العربية ٣١٦
في مكتبة ستراسبورغ الوطنية والجامعية

إن الغناء ينبت النفاق ٥٧ ، ٦٠
إن الله عز وجل بعثني رحمة وهدىً ٧٧
إن الله عز وجل حرم الخمر ٤٣
إن الله حرم على أمتي الخمر ٤٢
إن الله حرم علي أو حرم الخمر ٤٥
إن الله حرم عليكم الخمر ٤٦
إن الله عز وجل حرم القينة ٧٢
إن الله عز وجل ليوحي إلى شجرة الجنة ١٢١
إن الله يبغض صوت الخلخال ٨٥
إن الله يغفر لكل مذنب إلا ٩٦
إنه قد رخص لنا في العرس ٤٩
إني لم أنه عن البكاء ٦٢
أوصاني رسول الله ﷺ أن أصبح ٩٦
أول من تغنى إبليس ثم زمر ١٣٧
إياكم والغبيراء ٤٥
أين الذين كانوا ينزهون أسماعهم ١٢٢
اللهم أركسهما في الفتنةِ ركساً ١٣٤

ـ ب ، ت ، ث ـ

بعثت بكسر المزامير والمعازف ٦٨
بعثت بهدم المزمار ٦٦
بعثني ربي عز وجل بمحق المزامير ٦٩
بعثني الله رحمة وهدىً للعالمين ٧٠

تكون العبادة استطالة على الناس ١٢٥
ثلاثة لا حرمة لهم ٨٣

ـ ح ، د ، ر ، ص ـ

حب الغناء ينبت النفاق ٦١
دعهما يا أبا بكر ٥٢
رأيت رسول الله ﷺ وسمع صوت زمارة ٤٧
صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة ٦٥ ، ٦٦

ـ ع ، غ ـ

عشرة أصناف من أمتي لاينظر الله إليهم ١٢٣
الغناء واللهو ينبتان النفاق ٦١
الغناء ينبت النفاق ٥٩

ـ ق ، ك ـ

قالَ إبليسُ لربّه ٩٢
قد نفخ الشيطان في منخريها ٥٣
كسب المغنية والمغني حرام ٦٨
كل لهو يلهو به المؤمن ٨
كل مسكر حرام ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦

ـ ل ـ

لعن رسول الله ﷺ المغني ٩٠

لعن رسول الله ﷺ النائحة ٩٠
لعن الله المغني والمغنى له ٨٤
ليبيتن رجال على أكل وشرب ١١١
ليستحلن ناس من أمتي الحرير ١٠٢
ليشربن ناس من أمتي الخمر ٧٠
ليكونن في أمتي أقوام يستحلون ٢٦
ليكونن في هذه الأمة خسف ١١١
ليكونن من أمتي أقوام يستطيلون على أولاد كهلان. ٢٣ ، ٢٥
ليكونن من هذه الأمة قوم وردة ويأتي الخط بأشهر السنة الميلادية وما يوافقها بالهجرية.
والكتاب من ممتلكات سپيتا، وقد طمس اسم مالكه الأول، ومع ذلك فنقرأ (ابن العيسى).

— م —

ما رفع رجل نسخته بالغناء ٧٤
ما غنت صفقك يا عشرار ١٢٦
ما من عبد يدخل الجنة ٦٩
من اقتراب الساعة ١٢٤
من استمع إلى صوت غناء ١٢٢
من جلس إلى قينة فسمع منها ٨٨
من شرب خمراً في الدنيا
من مات وعنده جارية مغنية
من لا يرحم لا يرحم ٦٢

وآخره خلف الورقة ٥٧٠ ، «ويليه الجزء الثاني وأوله الليلة الحادية والخمسين بعد المايتين» [كذا] .

— ن —

نعم إذا ظهر النرد والمعازف ١٠١

ولمزيد من المعلومات عن نسخ الجزء الثامن الأخرى راجع in EI², III, 107 ; Sup. I, 409 ؛ وانظر في وصف نسخة مكتبة علي أميري مِلّت باستانبول، للدكتور محمد عيسى صالحية، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مجلد ٢٦، الجزء الثاني، ١٩٨٢ ، ص٦٧٠ وما بعدها.

الجزء العاشر من كتاب الإكليل ، للهمداني

هذا الجزء أخبار قبيلته بني هَمْدان.

قياس ٢٨ × ٢٠ سم الرقم (٤٢٤٦)

من الجلد الأحمر المزخرف، محفوظ في علبة من الورق المقوى، ١٢٤
ورقة ١٢٢
الجزء الثامن من كتاب ألف ليلة وليلة: ٨٨
من مجموعة راينهارت، وهي في أربعة مجلدات. **مطلع الجزء الأول**
«وبعد فإن سير الأولين صارت عبرة للآخرين. لكي يعتبر
التي حصلت لغيره فيعتبر، ويطالع حديث الأمم السالفة وما جرى
لهم فيجري مجراهم.

نهى [illegible] من ممتلكات قِلْهِلْم سْبيتّا W. SPITTA ٧٩

نهى عن تعليم الصبيان اللغاني حاز شهادة الدكتوراه عن أبي الحسن الأشعري ٨١

نهى [illegible] وقد أقام مدة في مصر، وعين مديراً لدار الكتب المصرية ٨١

نهى عن [illegible] المخطوطات العربية. ٨١

نهى عن [illegible] مكتبة ستراسبورغ (٣٦) مخطوطاً مما كان بحوزته، نَسَخ ٦٢

فنهما عن كسب الزمارة ٥٠

نهى عن كل ذي وتر ٨١

نهى عن [illegible] ونجد أحياناً اسمه على المخطوط مكتوباً بالأحرف اللاتينية، وأحياناً أخرى ٨١

نهى عن [illegible] منقوشاً بالعربية على خاتم معدني على هذا النحو (سبيتّا) بإهمال السين، ويكتب ٨١

نهى عن [illegible] أحياناً باعجام السين وبنقطة واحدة على الباء وأحياناً بثلاث. وكان ينسب نفسه ٧٩ ، ٨١

نهى عن [illegible] على هذا النحو «التمساوي المصري». ٨١

نهى عن [illegible] بشراء المخطوطات راينهارت REINHARDT الذي ٨٩

نهى [illegible] راين هرت، وقد كان يعمل في القنصلية الألمانية ٧

نهى [illegible] ٦٤

[illegible] الغنية (٥٤) مخطوطاً من هوبير A. HUBER الذي نشر **ديوان** لبيد ٩ العامري (ڤيينا ١٨٨٠)، ومن رايشارت REICHARDT ، عام ١٨٩٤. واقتنت (٧) مخطوطات من هِرمان زوتِنْبرغ H. ZOTENBERG (١٨٣٤ ــ ١٩١٤) الذي كان مدير المخطوطات في مكتبة باريس الوطنية، إلخ. ويُضاف إلى ذلك ما ١٢٨

[illegible] كصنيع الوزير الهندي (الدستور ناريان داجي، من بومباي). ٩١

والذي بوشي [illegible] ٧٤

والذي بعثني بالحق لا تنقضي [illegible] ١

والذي نفسي بيده إن [illegible] ١٢

ـ لا ـ

لا إذن لك ولا كرامة ٩٧
لابد من خسف ومسخ ورجف ١١٧
لا تشربوا في الدباء والمزفت ٤٥
لا صلاة له حتى يصلي مثلها ٨٧
لايحل بيع المغنيات ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧

ـ ي ـ

يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً ٥٢
يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة ١٢٤
يا أنس قم فافتح له وبشره ١٢٩
يا أيها الناس إن النبي ﷺ نهىٰ ٧٩
يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث ١٥
يا أيها الناس إلا أخبركم بأشراط الساعة ١١٦
يبيت قوم من هذه الأمة ١١٢
يكون في أمتي خسف وقذف ومسخ ١٠٩
يكون في أمتي خسف ومسخ وقذف ٣٧
يكون في أمتي قذف ومسخ وخسف ٣٨
يكون في أمتي الخسف والمسخ والقذف ٣٩
يكون في هذه خسف ومسخ وقذف ٩٩
يُمْسَخُ طائفةٌ من أمَّتي قردةً ١١٠
يمسخ قوم من هذه الأمة ٣٥

ب ـ فهرس بأطراف الآثار

طرف الأثر	قائله	الصفحة
أتقرون بذا وأنتم أصحاب محمد ﷺ ؟	عامر بن سعد البجلي	٥٠
أخبث الكسب كسب الزمارة	أنس	١٥٥
إذا ركب الرجل الدابة فلم يذكر	ابن مسعود	٩٥
إذا كان يوم القيامة قال الله	ابن المنكدر	١٢٣
أف شيطان أخرجوه	عائشة	١٥٦
أمزامير الشيطان في بيت رسول الله ﷺ ؟	أبو بكر	٥٢
أنزلت في النضر بن الحارث اشترى قينة	ابن عباس	١٥٠
إن أباذر دعي إلى وليمة	أبو ذر	١٥٤
إن ابن عمر مر عليه قوم محرمون	ابن عمر	١٥٢
إن عمر كان إذا استمع صوتاً	عمر	١٤٥
إن الله أنزل الحق ليذهب به الباطل	عبدالله بن عمرو	١٥٣
إن المرأة إذا خلعت ثيابها	عائشة	١٠٣
ألا لا سمع الله لكم	ابن عمر	١٥٢
بئس البيت بيت لايعرف إلا بالغناء	علي	١٣٨
الدجال أول من يتبعه سبعون ألفاً	ابن عباس	١١٨ ـ ١١٩
الدف حرام	ابن عباس	١٥١
رجل يشتري جارية تغنيه	ابن مسعود	١٤٨

سبيل الله قراءة القرآن	ابن عباس	١٤٩
السحت الرشوة في الحكم	ابن عباس	١٥١
الغناء رقية الزنا	فضيل بن عياض	١٤٤
الغناء وأشباهه	ابن عباس	١٤٨
الغناء والذي لا إله إلا هو	ابن مسعود	١٤٧
الغناء ينبت النفاق في القلب	ابن مسعود	٥٨
كنت مع ابن عمر فسمع صوت طبل	مجاهد	٤٩
الكوبة الطبل	علي بن بذيمة	٤٥
لقد اختبأت عند ربي عشراً	عثمان	١٤٥
لهو الحديث شراء المغنية	ابن عباس	١٤٩
لو ترك الشيطان أحدا ترك هذه	ابن عمر	١٥٢
ما تغنيت ولا تمنيت	عثمان	١٤٦
من كثر سواداً كان من أهله	أبو ذر	١٥٤
نزلت هذه الآية في رجل اشترى جارية	ابن عباس	١٤٨
هوالغناء بالحميرية	ابن عباس	١٥٠
هو الغناء والإستماع له	ابن عباس	١٤٩
هو الغناء والإستماع له	جابر بن عبدالله	١٥٤
هي في التوراة : إن الله أنزل	عبدالله بن عمرو	١٥٣
والله ليمسخن قوم وإنهم لفي شرب	عبدالله بن بسر	١٠١
والله ما تغنيت ولا تمنيت	عثمان	١٢٩
لا أقول حراماً إلا ما في كتاب الله	ابن عباس	١٤٣
لا ألفين أحدكم يستلقي على ظهره	ابن مسعود	١٤٧
يا نافع أتسمع ؟	ابن عمر	٤٧
يا نوف لا تكونن شاعراً	علي	٩٧

جـ ــ فهرس بأسماء المترجمين

المترجـــم	الصفحـــة
ــ أ ــ	
إبراهيم بن أبي حية : إبراهيم بن اليسع	٦٧ ـ ٦٨
إبراهيم بن الزبرقان	١٣٨
إبراهيم بن طهمان	٦٠
إبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية	٢٦
إبراهيم بن عبدالرحمن بن رافع	٤٢
إبراهيم بن عثمان بن سعيد	٨٨
إبراهيم بن محمد الطيان الأصبهاني	٨٣ ـ ٨٤
إبراهيم النخعي	٥٨
إبراهيم بن اليسع	٦٧ ـ ٦٨
أحمد بن سعيد بن عبدالله بن كثير الحمصي	١٠٨
أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود	٦١
أحمد بن عيسى	٦٨
أحمد بن الغمر بن أبي حماد	٨٨
أحمد بن محمد بن سعيد بن فطيس أبو بكر الوراق	٧١
أحمد بن محمد بن شعبة أبو الحسن الذراع	١٣٣
أحمد بن نصر البوزجاني الشهيد	١٢٠

أبو أسامة : حماد بن أسامة ١٥٦
إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري ١١٩
إسماعيل بن أبي زياد الشامي ٨٣
إسماعيل بن عياش ٤٠ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ١١٠

ـ ب ، ث ، جـ ـ

بشر بن بكر ٢٥
بشر بن نمير ٩٨ ـ ٩٩
بقية بن الوليد ١٠٤ ـ ١٠٥ ، ١٤٠
بكر بن المختار ١٣٢
أبو بكر بن أبي مريم ١١٥
أبو بكر الهذلي ١١١
أبو ثور الفهمي ١٤٦
ثوير بن أبي فاختة ١٤٨
جعفر بن محمد بن جعفر بن رشيد أبو الفضل ٧١
جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد الصادق ٨٥
ابن الجوزي ١٢
جويبر بن سعيد الأزدي ٨٤ ، ١٥٠

ـ ح ـ

حاتم بن حريث الطائي ٢٧
الحارث الأعور ٧٠ ، ٧٢
الحارث بن نبهان ٧٢ ، ١١٤
حبيب بن الشهيد ٥١

حبيب بن صالح ١٥١
حجر بن مالك الكندي ١١٥
ابن حجر الهيتمي ١٢
أبو حذيفة البخاري : إسحاق بن بشر ١١٩
أبو حريز مولى معاوية ٨٠
ابن حزم : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ٩ ـ ١٣
حسان بن أبي سنان ٣٦ ـ ٣٧
الحسن بن أحمد بن محمد بن المبارك التستري أبو سعيد ١٣٣
الحسن البصري ٩٠
الحسن بن عطية العوفي ١٤٩
الحسن بن عمر الرقي أبو المليح ٤٨
الحسن بن محبوب ٣٨
الحسين بن الحسن بن عطية العوفي ١٤٩
حسين بن علوان ١٣٨
الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني ٨٣ ، ٨٤
حشرج بن نباتة ٧٨
حماد بن أسامة أبو أسامة ١٥٦
حماد بن أبي سليمان ٥٨
حماد بن محمد بن حماد أبو سعيد الأعور ١٣٣
حميد الخراط ١٤٧

ـ خ ـ

خارجة بن مصعب ٨٦
خازم بن جبلة ٨٦ ، ٨٧
خالد الحذاء ٥١

خالد بن محدوج أبو روح ١٥٥
أبو خالد الواسطي : عمرو بن خالد ١٣٨
خالد بن يزيد السلمي الأزرق ٤٨
خالد بن يزيد بن ابي مالك ١٢١
الخصيب بن كثير ١١١

ـ د ، ر ، ز ـ

داود بن الحصين ١٢٧
داود بن سليمان الخواص ٨٦
ربيعة الجرشي ٣٩
رقبة بن مصقلة ٧٧
رميح الجذامي ١٠٦
أبو روح : خالد بن محدوج ١٥٥
أبو روح : شبيب بن نعيم الوحاظي ١٥٦
أبو الزبير : محمد بن مسلم ٦٠
زياد بن أبي زياد الجصاص ٩٩

ـ س ـ

سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي ١٤٩
سعيد بن أبي رزين ٧٣
أخو سعيد بن أبي رزين ٧٣
سعيد بن سنان أبو سنان ٨٧
سعيد بن سنان أبو مهدي ٨٧
سعيد بن كعب المرادي ٥٨

سفيان بن وكيع ١٤٩
سقر بن عبدالرحمن ١٣٠ ـ ١٣١
سليمان بن داود اليمامي ١٠٠
سليمان بن سالم أبو أيوب أو أبو الربيع ٣٦
سليمان بن سالم ـ آخر ـ ٣٦
سليمان بن أبي سليمان أبو محمد القافلاني ٥١
سليمان بن عمرو بن الأحوص ١٣٥
سليمان بن مهران الأعمش ١٤٧
سليمان بن موسى ٤٧
سوادة بن زياد البرحي ١٠٢
سويد بن سعيد ٧٠ ، ١٢٥
سيف بن عمر التميمي المؤرخ ١٣٧
سيف بن مسكين الأنواري ١٢٤

ـ ش ، ص ـ

شبيب بن بشر البجلي ٦٥
شبيب بن نعيم الوحاظي أبو روح ١٥٦
ابن شعبان المصري ٨٨
شعيب بن إبراهيم ١٣٦
صالح بن خالد ٢٩ ـ ٣٠
صدقة بن عبدالله السمين ٢٩
صدقة بن خالد ٢٩ ـ ٣٠
صقر بن عبدالرحمن ١٣٠ ـ ١٣١
الصلت بن دينار ١٤٦

أبو الضهباء صهيب مولى ابن عباس ١٤٧

ـ ض ، ط ـ

الضحاك بن مزاحم ٨٤
ضرار بن علي ١٠٨ ـ ١٠٩
ابن طاهر : محمد بن طاهر أبو الفضل المقدسي ١٠ ـ ١٣
طلحة بن مصرف ٥٨
طلق بن السمح اللخمي ٤٢

ـ ع ـ

عاصم بن عمرو البجلي ١١٤
عباد بن أبي علي ١١٠
عباد بن كثير الثقفي ٨٢ ، ١٢٠
عباد بن يعقوب الرواجني ٦٩
أبو العباس الهمداني : عتبة بن أبي حكيم ٤٠
عبدالله بن إبراهيم الغفاري ١٢٣
عبدالله بن أنيس ٧٨

جد عبدالله بن أنيس ٧٨
عبدالله بن أبي بكر بن المنكدر ١٢٣
عبدالله بن الحجاج ١٠٢
عبدالله بن دينار الحمصي ٨٠
عبدالله بن دينار ـ الإمام ـ ٨١

عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد ٥٩
عبدالله بن عبدالقدوس ٣٨ ـ ٣٩
عبدالله بن عمر العمري ٦١، ٩٥
عبدالله بن لهيعة ٤١ ، ٨٥ ، ١٤٦
عبدالله بن ميمون القداح ٦٢
عبدالله بن وهب ٤٢
عبد الأعلى بن أبي المساور ١٣١ ، ١٣٢
عبدالجبار القاضي المعتزلي ١٢١
عبدالرحمن بن إبراهيم ـ دحيم ـ ٢٦
عبدالرحمن التميمي ١١٠

عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ٦٧
عبدالرحمن الجندي ـ أو ابن الجندي ـ ١٠٢
عبدالرحمن بن رافع ٤٢
عبدالرحمن بن زياد بن أنعم ١٥٤
عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ١٠٩ ، ١١٢
عبدالرحمن بن عبدالله العمري ٦١
عبدالرحمن بن غنم الأشعري ٢٧ ، ٣٢
عبدالعزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة ١٠١
عبدالعزيز بن عمران ١٢٨
عبدالغفور بن عبدالعزيز أبو الصباح الواسطي ١٠١
عبدالكريم الجزري ٤٦
عبدالملك بن حبيب ٩٥
عبدالوهاب بن نجدة ٢٥
عبيدالله بن زحر ١٦ ، ٤٥ ، ٧٦ ، ٩٣ ، ٩٤

عبيد بن هشام أبو نعيم الحلبي ٨٨ ـ ٨٩
عتبة بن أبي حكيم أبو العباس الهمداني ٤٠
عتبة أبو عمرو ١٣٣
عثمان بن مـطر ١٠١
عطاء بن السائب ١٤٨
أبو عطاء اليحبوري ١١٣
عطية العوفي ١٤٩
أم علقمة : مرجانة مولاة عائشة ١٥٧
علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ٩ ـ ١٣
علي بن بحر ٣٩ ، ٥٣
علي بن حمشاذ ٦٠
علي بن زيد بن جدعان ٣٦
علي بن يزيد الألهاني ١٨ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٣ ، ٩٤
علي بن يزيد الصدائي ٧٢
عمار بن معاوية الدهني ١٤٧
عمار بن هارون أبو ياسر المستملي ٩١
عمارة بن راشد ٤٠
أبو عمر مولى إبراهيم بن محمد بن طلحة ١٣٦
عمر بن حفص بن غياث ١٢٠
عمر بن عبدالله مولى غفرة ٦١
عمر مولى غفرة : عمر بن عبدالله ٦١
عمر بن موسى ٨٦
عمر بن يزيد أبو حفص المدائني ٩٠
عمرو بن الحصين العقيلي ١٢٠

عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي ١٣٨
ابو عمرو الرعيني : المقدام بن داود ١٤٦
أبو عمرو عتبة ١٣٣
أبو العلاء عن أنس ١٠٤
عيسى بن أحمد العسقلاني ٢٦
عيسى بن سوادة النخعي ١٣٦
عيسى بن طهمان ٦٦

ـ غ ، ف ـ

الغاز بن ربيعة ٣٩
فرات بن السائب ٧٩
فرج بن فضالة ٤٢ ، ٧٨ ، ١٠٧ ، ١٢٥
فرقد السبخي ١١٣ ـ ١١٤
الفضل بن عميرة ١٢٠

ـ ق ، ك ، ل ـ

قابوس بن أبي ظبيان ١٥٤
القاسم بن سلمان ٨٥
القاسم بن عبدالرحمن أبو عبدالرحمن ٧٦ ، ٩٤
قتادة بن الفضيل الرهاوي ٣٩
قيس بن الربيع ١٣٣
كيسان مولى معاوية ٨٠
ليث بن أبي سليم ٤٩ ، ٥٨ ، ٧٢ ، ٧٣

- م -

ماجد بن مروان ١٢٨
مالك بن أبي مريم ٢٧
مأمون بن أحمد السلمي ١٢٤
مبارك بن سحيم ١١١
ميارك بن فضالة ١٢٤
المبارك بن فلفل ١٣٣
محمد بن إسحاق ٤٣ ، ١٢٧
محمد بن إسحاق بن سعيد أبو عبدالله السعدي الهروي ٦٣
محمد بن زياد الطحان اليشكري ٦٦
محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي ١٤٩
محمد بن سعيد الأثرم ١٢٧ - ١٢٨
محمد بن سيرين ١٤٥
محمد بن صالح الأشج ٥٩
محمد بن طاهر أبو الفضل المقدسي ١٠ - ١٣
محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ٦٤ ، ١٤٩
محمد بن عبدالرحمن بن يزيد ٥٨
محمد بن علي أبو جعفر الباقر ٦٩
محمد بن عمر بن خزر الصوفي ٨٣
محمد بن الفرات ٧٠
محمد بن كثير القرشي ١٢٦
محمد بن مسلم أبو الزبير ٦٠
محمد بن مهاجر ٨٠
محمد بن يزيد المستملي ١٨

محمود بن خالد السلمي ٤٨
مرجانة أم علقمة مولاة عائشة ١٥٧
مسلمة بن علي ٦١ ، ٧٥
مطر بن سالم ٦٢
مطر بن أبي سالم ٦٢
مطرح بن يزيد أبو المهلب ٧٦ ، ٧٧
مطعم بن المقدام ٤٨
معاوية بن صالح ٢٧
أبو معشر : نجيح بن عبدالرحمن السندي ٣٨
المغيرة بن المغيرة الربعي ١٠٣
المقدام بن داود أبو عمرو الرعيني ١٤٦
مكحول الشامي ٨٦ ، ١١٦
أبو المليح : الحسن بن عمر الرقي ٤٨
منصور بن عبدالله بن خالد بن أحمد الذهلي الخالدي الهروي ١٣٣
أبو منيب الشامي ١١٣
أبو المهلب : مطرح بن يزيد ٧٧
موسى أبو العلاء ١٠٤ - ١٠٥
موسى بن عمير القرشي الأعمى ٦٩
ميسرة بن عبد ربه ٩٦
ميمون بن مهران ٤٨

ـ ن ـ

ناشب بن عمرو أبو عمرو الشيباني ٧١
نجيح بن عبدالرحمن السندي أبو معشر ٣٨

نصر بن طريف أبوجزي القصاب ١٢١
نصر بن مزاحم المنقري ١٣٨
نعيم بن حماد الخزاعي ١٠٤ ، ١١٥ ، ١٥٤
نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى ٩١

ـ هـ ـ

أبو هاشم السنجاري الجزري ١٥١
أبو هاشم الكوفي عن ابن عباس ١٥١
هاشم بن ناصح ٨٦
أبو هبيرة الكحلاني (الكلاعي) ٤١
هشام بن حسان ٥١
هشام بن عمار ٢٤ ، ٢٥
هشام بن الغاز ٣٩
هلال بن زيد بن يسار بن بولا ٧٠
أبو هلال العكي أو العتكي ١٣٥
الهيثم بن جماز ٩١

ـ و ، لا ـ

الوليد بن عبدالواحد ٩٦
الوليد بن الوليد ٧٤
لاحق بن الحسين ١٠٨

- ي -

ابن ياسين : عبدالله بن محمد بن ياسين أبو الحسن الدوري ٦٦
يحيىٰ بن إسحاق السيلحيني ٤٢
يحيىٰ الحماني ٥٠
يحيىٰ سعيد الأنصاري ١٠٨
يحيىٰ بن صالح الأيلي ٩٢ ، ٩٤
يحيىٰ بن العلاء ٩٨ ، ٩٩
يزيد بن أبي زياد ١٣٤ ، ١٣٥
يزيد بن عبدالله الجهني ١٠٤
يزيد بن عبدالصمد ٨٨
يزيد بن عبدالملك النوفلي ١٨ ، ٩١
يزيد بن عمر المعافري ١٤٦
يعقوب بن محمد الزهري ١٢٨
اليمان بن سعيد المصيصي ٩٦
يوسف بن جعفر بن علي الخوارزمي ١٢٤

د ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٧
ابن حزم وابن طاهر وخصومها	٩
التنبيه على مسائل اصطلاحية يحتاج إليها	١٥
ذكر بعض مظان الأحاديث المنكرة والموضوعة	١٥
ابن الجوزي ومثال من تناقضه	١٥
علم الرجال وعسره	١٦
إذا اجتمع جرح وتعديل في راوٍ فأي ذلك يرجح؟	١٦
ليس كل ضعيف يعتبر به، ولا كل ضعف ينجبر	١٧
مجمل خطة البحث	١٨
القسم الأول: سياق الأحاديث الصحيحة في الباب	**٢١**
قول الراوي: «قال فلان» بمنزلة قوله: «عن فلان»	٢٤
البخاري يستخدم «قال فلان» في «تاريخه» في الأسانيد المتصلة	٢٤
اعتراضات حول حديث أبي مالك أو أبي عامر وجوابها	٢٨
ابن حزم لا يقبل حديث الصحابي المجهول	٣٠
الصحابة كلهم عدول	٣٢
متى يعل الخبر بالاضطراب؟	٣٣
صفة مرويات البخاري في «التاريخ الكبير»	٣٣-٣٤
القسم الثاني: سياق الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الباب	**٥٥**
قاعدة للسيوطي فيما يسوقه في «الجامع» معزواً إلى مظان الأحاديث المنكرة والموضوعة	١١٨
الكتاب المسمى بـ «مسند زيد» في إسناده كذاب	١٣٨
القسم الثالث: سياق الموقوفات على الصحابة في الباب	**١٤١**
تمهيد وتوضيح	١٤٣
خاتمة	**١٥٩**
الفهارس:	١٦١